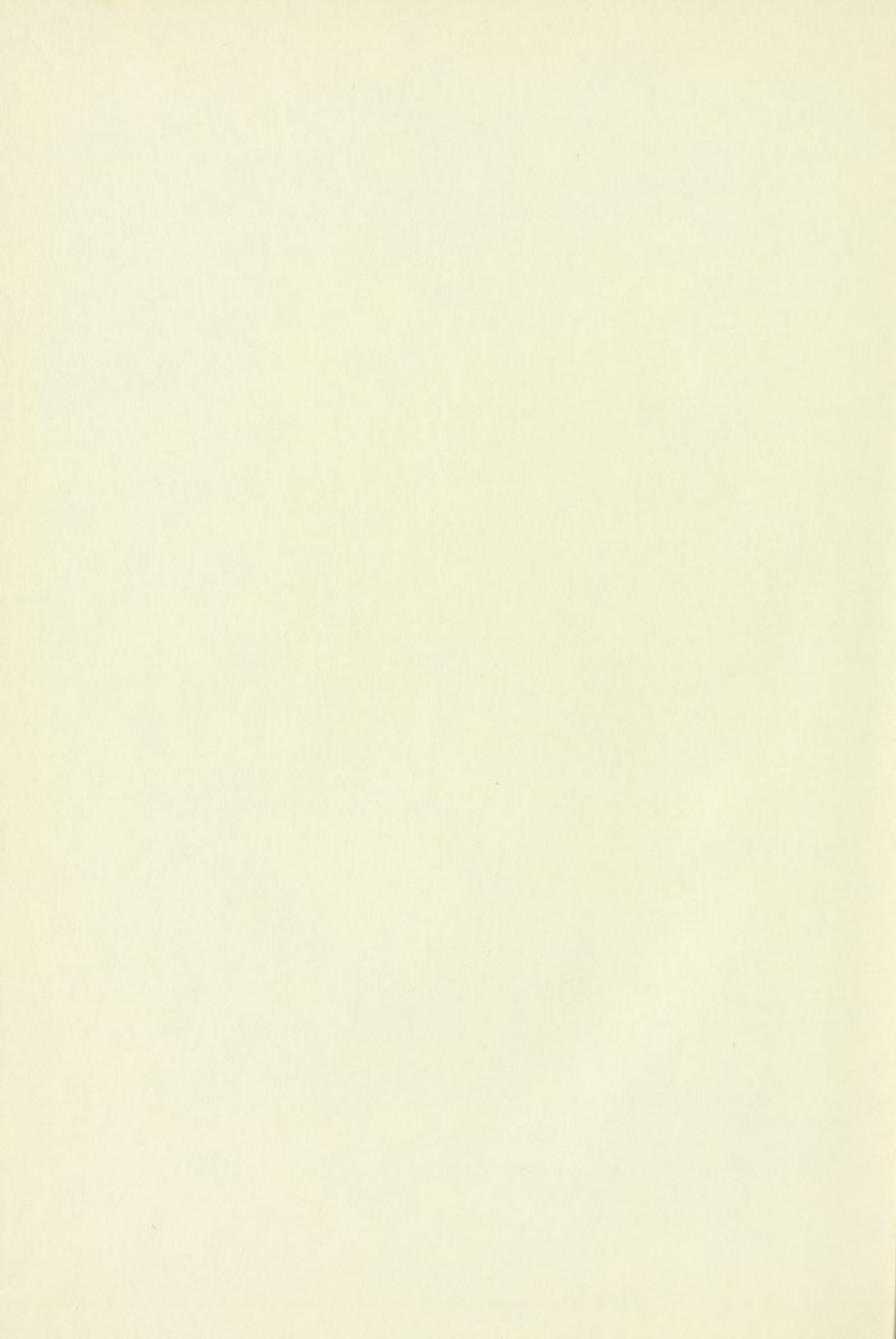


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY



GRADUATE SCHOOL OF
BUSINESS LIBRARY



المكتبة المرورية
البيروت

تقييم النمو الاقتصادي

في العراق

١٩٧٠ - ١٩٥٠

الجزء الأول: تجربة التخطيط

الدكتور جواد هاشم
الدكتور حسين عسر
الدكتور علي المنوفي

Business

HC

497

.I7

H38

v. 1

محتويات الكتاب

الصفحة

١

تقديم

١٠

مقدمةالفصل الاول : تخطيط الاقتصاد القومي في العراقبين التخصيص والتنفيذ .

(١) مفهوم التخطيط وعلاقته بعملية التنفيذ :

١- فصل رسم الخطة عن عملية التنفيذ

٢- العوامل الفنية والادارية

٣- العوامل الاقتصادية والسياسية

(٢) أجهزة التخطيط في العراق والخطة

الاقتصادية المنبثقة عنها :

أ- الفترة قبل ثورة تموز ١٩٥٨

(مجلس الاعمار)

ب- الفترة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ :

١- مجلس التخطيط الاقتصادي

سنة ١٩٥٩ .

٢- مجلس التخطيط سنة ١٩٦٤ .

٣- مجلس التخطيط سنة ١٩٦٦ .

(٣) الخطة الاقتصادية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ :

- ١- الخطة الموقوتة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٢/٦١
والخطة التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٥ .
- (٤) التخطيط والتنفيذ على المستويين القومي والقطاعي :
اولا : التخطيط والتنفيذ على المستوي القومي
ثانيا : التخطيط والتنفيذ على المستوي القطاعي .
- (٥) أسباب تعثر السياسة الاستثمارية فسي العمراي .
- (٦) خلاصة النتائج والتوصيات .
- الفصل الثاني : مقومات نجاح التخطيط في ضوء التجربة العراقية : ٩٥
- (١) النضال ضد التخلف .
- (٢) حقائق اساسية حول تخطيط التنمية الاقتصادية :
١- التدخل الحكومي ضرورة حتمية
٢- الصور البديلة للتدخل الحكومي .
٣- ضرورة الاخذ بأسلوب التخطيط .
٤- ماطية اسلوب التخطيط .
٥- المعاني الضمنية للتخطيط .

- ٦- اسس وضع الخط
- ٧- اسلوب العمل في وضع اطار
الخط
- ٨- التنفيذ والمتابعة

(٣) الدروس المستفادة من تجربة المراق

في مجال التخطيط والتنفيذ :

اولا : في مجال التخطيط :

- ١- وضعية وتنظيم الجهاز المركزي
للتخطيط (وزارة التخطيط)
- ٢- مكاتب التخطيط بالوزارات
والمؤسسات العامة
- ٣- الجهاز الاحصائي وضرورة تطويره
- ٤- التخطيط القطاعي
- ٥- التخطيط المالي
- ٦- التخطيط الاجتماعي
- ٧- التخطيط الاقتصادي
- ٨- المبادئ المقترحة للتخطيط الشامل

ثانيا : في مجال التنفيذ :

- ١- اجهزة الادارة الحكومية

- ١- أجهزة قطاع الاعمال العام
(المؤسسات العامة وشركاتها
التابعة)
- ٢- أجهزة المقاولات
- ٤- أجهزة الرقابة على تنفيذ اعداد
الخطة
- ٥- كفاية الموارد المخصصة لتمويل
خطة الاستثمار

١٧٩

الفصل الثالث : الملامح الاساسية لخطة التنمية القومية

١٩٧٠ - ١٩٧٤ والاسلوب المتبع في

وضعها واجراءات تنفيذها :

- (١) ممدلات النمو المقترحة
- (٢) التخصيمات الاستثمارية في خطة التنمية القومية
١٩٧٠ - ١٩٧٤
- (٣) التوزيع القطاعي للاستثمار الحكومي المركزي
- (٤) تلافى نواقص سياسة التخطيط
- (٥) أسس وضع خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤
- (٦) أسس اقتراح مشروعات خطة التنمية القومية
١٩٧٠ - ١٩٧٤

(٧) التعليمات الخاصة بتنفيذ خطة التنمية
القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

مستلزمات التخطيط من الاحصائيات الاساسية : ٢٠١

الفصل الرابع :

(١) نمو السكان والقوى العاملة

(٢) تقديرات الدخل القومي

١- تقديرات الدخل القومي ومتوسط دخل

الفرد ١٩٥٣ - ١٩٦٩

٢- تقديرات الدخل القومي ومتوسط دخل

الفرد ١٩٦٤ - ١٩٦٩

٣- الأهمية النسبية للقطاعات

الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي

الاجمالي .

٤- تقسيم الدخل القومي حسب الأهمية

الموزعة .

٥- اسهام القطاعين العام والخاص

في تكوين القيمة المضافة .

(٣) تكوين رأس المال الثابت

(٤) الاحصاء الصناعي :

أ- أهمية الاحصاء الصناعي

ب- الاساليب الاحصائية المتبعة في جمع

البيانات .

- جـ - الفترات الدورية المناسبة
 د - انواع الاستثمارات المستخدمة
 هـ - التقارير الصادر عن الجهاز
 المركز للاحصاء (دائرة
 الاحصاء الصناعي) ر :

أ - أهمية الاحصاء الصناعي

ب - الاساليب الاحصائية المتبعة

في جمع البيانات •

جـ - الفترات الدورية المناسبة

د - انواع الاستثمارات المستخدمة

هـ - التقارير الصادرة عن الجهاز

المركز للاحصاء (دائرة

الاحصاء الصناعي) :

١ - نطاق الاحصاء الصناعي

• السنوي

٢ - المواسمات الصناعية

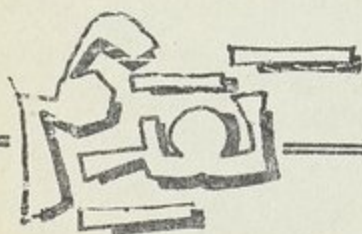
• الصغيرة

٣ - تقرير شركات النفط

- ٥ - الإحصائيات المتعلقة بالوضع المالي :
 أ - إيرادات الميزانية الاعتيادية
 ب - مصروفات الميزانية الاعتيادية
 ج - إيرادات الميزانية الاستثمارية
 د - مصروفات الميزانية الاستثمارية

الملاحق الإحصائية :

- (١) ملاحق إحصائية عن تخطيط الاقتصاد العراقي ٢٦٤
 ١٩٥١ - ١٩٦٩ (المجموعة الأولى) من (١ - ٧) .
 (٢) ملاحق إحصائية عن السكان بالعراق (المجموعة
 الثانية من (٨ إلى ١٤) .
 (٣) ملاحق إحصائية عن الدخل القومي العراقي ٢٨٢
 (المجموعة الثالثة) من (١٥ إلى ٢٢) .
 (٤) ملاحق إحصائية عن تكوين رأس المال الثابت ٢٩٠
 بالعراق (المجموعة الرابعة) من (٢٣ إلى ٣٩) .
 (٥) ملاحق إحصائية عن الوضع المالي بالعراق
 (المجموعة الخامسة) من (٤٠ إلى ٥١) .



عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، كانت صورة العالم قد تغيرت . لقد بدأت ثورات التحرر الوطني في كثير من ارجاء العالم . وهبت الشعوب التي ذاقت مرارة الاستعمار ردحا طويلا من الزمن ، تدافع عن حقها في الحياة ، وفي الحرية ، وفي الاستقلال . وهكذا ظهرت دول جديدة حديثة الاستقلال على خريطة العالم ، وبدأت تناضل من اجل قضية التنمية الاقتصادية . وبدأ الكثير من هذه الدول يسلك طريق الاشتراكية ، ويتخذ من التخطيط اسلوبا علميا للتنمية . بل ان بعض الدول ذات الاقتصاد المرسل قد بدأ يتجه نحو الأخذ بمبدأ التخطيط ، كوسيلة لادارة دفعة الحرب ، ولاغراض التعمير في أعقاب الحرب ، وللتغلب على الازمات الاقتصادية في ظروف السلم . وبعبارة اخرى فقد غدا اسلوب التخطيط اسلوبا اقتصاديا عاما يمكن الأخذ به في مختلف النظم وفي مختلف الظروف .

ومن ثم فقد كان من ابرز ملامح التطورات الاقتصادية في العالم المعاصر ان يتضح ، منذ بداية الخمسينيات ، الاتجاه المتزايد نحو التخطيط ، الذي يمكن ان نرده الى اثر الكساد العظيم ، واندلاع الحربين العالميتين الاولى والثانية ، والدمار المادي في دول اوروا من جراء الحرب العالمية الثانية ، وظهور كثير من المؤلفات في قضايا التنمية وموضوع التخطيط الاقتصادي ، والنجاح الملحوظ الذي حققه التخطيط في كثير من الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط ، وابرزه في صورة زيادات كبيرة في الانتاج وفي معدلات سريعة للنمو الاقتصادي .

ولقد كان وضع اقتصادنا العراقي قبل الثورة وضع اى اقتصاد متخلف ، ان كان يعتمد ، في الاساس ، على الزراعة واستخراج النفط الخام ،

والارض الزراعية كانت خاضعة لنظام الاقطاع ، وكان الفقر والمرض والجهل هو ثلوث البؤس المسيطر على النسبة الكبرى من السكان . اما البنوك والمؤسسات المالية والتأمينية الاجنبية فكانت تسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع المال ، اما قطاع التجارة الخارجية فكانت تحتكر العناصر الأجنبية . هذا بالاضافة الى ان صادرات البلد واستيراداتها كانت وفقا على السدول المسيطرة ، ومن ثم فقد كانت التبعية الاقتصادية للخارج احدى سمات اقتصادنا القومي .

وكان لابد ، اذن ، من احداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي يودي الى نمو المجتمع وتقدمه ، في ظل نظام اقتصادي يعمل على تحقيق الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع . ولقد تحقق ذلك بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، اذ كان قيامها نقطة الانطلاق للمجتمع الجديد في الفترة الاولى لتغيير التركيب الاجتماعي للعراق ، التي تمتد من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٤ . وتدل دراسة ملاح هـ هذه الفترة على ان الاقتصاد العراقي قد سار في اتجاهين متميزين . الاتجاه الاول هو نحو تغيير معالم النظام الاجتماعي ، الذي كان سائدا قبل الثورة ، قبل ان تبدأ عمليات الانشاء والتعمير ، اذ حدد قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الحد الاقصى لملكية الاراضي الديمة بالنفي دون ملكية الاراضي السيحية بالف دونم ، وقضى باعادة توزيع الارض الزائدة عن الحد الاقصى على الفلاحين المعدمين . فكان بذلك قانونا مرحليا حقق هدفه الاول في ضرب الاقطاع كطبقة ، وازال كثيرا من نفوذها السياسي والمادي ، وبدأ تحقيق هدفه الثاني وهو تحويل اكبر عدد من الفلاحين المعدمين الى ملاك زراعيين .

اما الاتجاه الثاني الذي سار فيه الاقتصاد العراقي خلال الفترة الاولى للتحويل فهو ظهور دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، وذلك في اعقاب صدور قرارات التأمين عام ١٩٦٤ ، ان بدا واضحا ان عملية التنمية الاقتصادية لا بد ان تسير وفقا لتخطيط علمي مسبق ، وان تستند الى قطاع عام يكون دعامة اساسية لهذه التنمية المخططة . ومع تلك القرارات التي تضمنت تأمين جميع شركات التأمين واعادة التأمين وجميع البنوك التجارية الخاصة ، وبعض الشركات الصناعية والتجارية الكبرى ، تم الاعلان عن تأسيس مؤسسة اشتراكية ، هي المؤسسة الاقتصادية ، تتولى ادارة الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين المؤممة ، كما الحققت بها بحكم قانونها المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل اصدار تلك القرارات ، والتي كانت تعمل في تلك القطاعات ، كما تم تشكيل المؤسسة العامة للمصارف التابعة للبنك المركزي لتتولى مسؤولية ادارة البنوك التجارية المؤممة وبنك الرافدين الذي كان قائما قبل التأمين . غير ان المؤسسة الاقتصادية الغيت بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ ، ان قسمت اعمال المؤسسة بسين المؤسسة العامة للصناعة ، والمؤسسة العامة للتجارة ، والمؤسسة العامة للتأمين ، ولوجود المؤسسة العامة للمصارف ، اصبح هناك اربع مؤسسات عامة هي بمثابة الجهة الاشرافية على منشآت القطاع العام .

اما في الفترة الثانية لتغيير التركيب الاجتماعي للعراق ، التي امتدت من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ ، فقد سار الاقتصاد العراقي في اتجاهات اربعة متميزة ، وقد وضحت معالم هذه الاتجاهات بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ . الاتجاه الاول هو اتساع قاعدة القطاع العام وزيادة فعالياته ، ان بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، تم تأسيس ثلاث مؤسسات عامة جديدة ، وهي : المؤسسة

العامّة للتّمية الزراعيّة بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ ، والمؤسسة العامّة للتصدير بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، والمؤسسة العامّة للحبوب بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٩ . وقد ترتب على عطية التأميم التي تمت عام ١٩٦٤ ، وقيام مؤسسات ومصالح حكومية قبل عملية التأميم هذه - كشركة النفط الوطنيّة ومصافي النفط الوطنيّة ومصالح المبيعات الحكوميّة وبنك الرافدين ومصالح الموانئ العراقيّة وشركة الخطوط الجويّة العراقيّة ومصالح السكك الحديدية وشركة النقل البحري ومصالح اسالة الماء ، ومصالح الكهرباء الوطنيّة - واستحداث مؤسسات عامّة جديدة بعد ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، ان اتسعت رقعة القطاع العام ، واصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادي يدار بواسطة اجهزة الدولة .

اما الاتجاه الثاني للتطور الذي حدث خلال الفترة الثانية لتغيير التركيب الاجتماعي فهو مسار الاتجاه الاول ، ان بات من الضروري اجراء الموازنة بين مزايا الاستمرار في قيام مؤسسات عامّة تضم اليها شركات ذات نشاط متنوع على النهج الذي كان سائدا قبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وبين اعادة تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة ، كل واحدة منها تتولى الاشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادي او فرع محدد من فروع هذا القطاع . وكان الرأي هو ان النظام الاول ضروري للابقاء على المنافسة ، في حين ان النظام الثاني القائم على التخصص النوعي يحقق مزيدا من الكفاية الانتاجية واحكام الرقابة والاشراف على كل قطاع وكل قطاع فرعي كوحدة واحدة ، فيما يتعلق بتنفيذ اهداف الخطة الشاملة للتّمية . ولما كانت اهداف خطة التّمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ قد حددت لكل قطاع ، وكل قطاع فرعي على حدة ، فقد تحتم رجحان كفة انشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الأنواع القديمة من المؤسسات العامّة . ولهذا صدر قانون المؤسسات

العامّة التابعة لوزارة الصناعة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ ، الذي اتجه بتنظيم المؤسسة العامّة للصناعة على أساس من التخصص النوعي ، إذ قسمت هذه المؤسسة إلى خمس مؤسسات عامّة : المؤسسة العامّة للغزل والنسيج وتضم ثمانين منشآت عامّة ، والمؤسسة العامّة لصناعة الألبسة والجلود والسيكاير وتضم سبع منشآت عامّة ، والمؤسسة العامّة للصناعات الكيماوية والغذائية وتضم ست منشآت عامّة ، والمؤسسة العامّة للصناعات الانشائية وتضم خمس منشآت عامّة ، والمؤسسة العامّة للصناعات الهندسية وتضم أربع منشآت عامّة . كما نصت المادة السادسة من القانون المذكور على إلغاء مجالس إدارات كافة المنشآت التابعة للمؤسسة العامّة للصناعة ، وتشكيل هيئة استشارية في كل منشأة عامّة يحدد النظام الداخلي للمؤسسة العامّة المشرفة عليها طريقة تعيين أعضائها والمهام المفوضة بهم .

وتوجت ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ جهودها في دعم فعاليات القطاع العام ، في خدمة الاقتصاد العراقي ، بإعادة تنظيم هذا القطاع على النحو الذي يكفل تأديته لدوره الهام في عملية التنمية ، في يسر وسرعة في التصرف وحسن الأداء ، وبأكبر قدر من الفعالية ، وذلك بصدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٥٠ بتاريخ ١٠ حزيران ٧٠ ، والقاضي بإلغاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامّة . وبصدور هذا القرار اكتملت صورة القطاع العام ، وتحددت معالمه ونطاق نشاطه في ميدان الصناعة والزراعة والتجارة والخدمة المصرفية والتأمينية .

وعلى ذلك فإن مرحلة التنظيم الاقتصادي التي بدأت بقرارات التأميم قد نقلت دور المؤسسة الاقتصادية من دور المنظم الذي يؤلف بين القطاعين العام والخاص في نوع من المشاركة إلى دور الإدارة الاقتصادية

لحساب القطاع العام في اطار من التنظيم الاشتراكي على ثلاثة مستويات مركزية متدرجة ، وهي : الادارة المباشرة على مستوى المنشأة العامة ، والادارة غير المباشرة - بطريق الاشراف والتوجيه - على مستوى النشاط الصناعي بواسطة المؤسسة العامة النوعية ، والتمسيق على مستوى القطاع بواسطة الوزارة المختصة . وفي اطار هذا التنظيم الجديد ظهرت مؤسسات عامة جديدة ، وسّعت من رقعة هذا القطاع ، وزادت من فعالياته في عملية التنمية .

واما الاتجاه الثالث لمسار الاقتصاد العراقي ، خلال الفترة ، فهو بروز دور التخطيط كاسلوب في التنمية الاقتصادية . ان امكن للتخطيط العراقي ان يتحول من برامج جزئية الى خطط قومية للتنمية تتبع من جهاز مركزي للتخطيط ، بل واصبحت الخطة تتسم بطابع الشمول ، وتستند الى العلم ، لا الى الارتجال ، باستخدام كافة الادوات التكنيكية للتخطيط . كما انه لم تعد الخطة مجرد برامج استثمار ، بل اصبحت خطة اهداف ، ولم تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تعدته الى الجوانب الاجتماعية ، ولم تقف عند حد التخطيط المالي بل تجاوزته الى التخطيط المادي . ولم توضع خطة التنمية الاقتصادية بمعزل عن خطة القوى البشرية ، بل وضعت على هديها ، وصولا الى هدف العمالة الكاملة ، وتأمينا لمتطلبات الخطة من الافراد العاملين في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات . كما جاء البيان الذي اذيع عن خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ في اليوم الاول من نيسان ١٩٧٠ موضحا تمام الوضوح دور القطاع الخاص في تنفيذ الخطة ، وفرص الاستثمار المتاحة له في مختلف القطاعات الاقتصادية .

ولقد جاء هذا كله ترجمة عملية لروح ونص المبادئ التي اعلنها دستور السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، ان اكد ان النظام الاقتصادي العراقي

يهدف الى تحقيق الاشتراكية ، والأخذ بأسلوب التخطيط ، كوسيلة علمية وعملية وانسانية لحسن استغلال الموارد الاقتصادية ، وتطبيق العدالة الاجتماعية بما يعود بالخير العام للشعب ، وتعاون القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وصولا الى هدفى الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع ، بما يتطلبه ذلك من دعم اجهزة التخطيط لتمكينها من أداء مهامها التخطيطية ، ودعم اجهزة التنفيذ ورفع كفاءة العاملين فيها بما يؤهلها لتنفيذ خطة التنمية القومية وفق التوقيت الزمني المرسوم .

واما الاتجاه الرابع فهو تصحيح الاخطاء وتلافي النواقص التي حواما قانون الاصلاح الزراعي الاول رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، ان اصدرت حكومة الثورة قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ ، فجاء هذا القانون بمبادئ جديدة ، مطلقا من واقع المرحلة التطورية التي يجتازها القطر ، وكون محتوى جديدا للاصلاح الزراعي بشموله وعمقه ، فأزال العقبات، وفتح الطريق امام ثورة زراعية تضرب الاقطاع في العمق ، وتضع دعائم قوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

والواقع ان تخطيطنا العراقي ، بصورته الراهنة ، قد اصبح قائما على اشتراك اجهزة الدولة في اعداد الخطة ، كما اضحى التعاون وثيقا بين جهاز التخطيط المركزي وبين الوزارات والمؤسسات العامة ، بدافع الرغبة المشتركة في وضع خطة للتنمية القومية تقوم على اسس علمية سليمة . ان بينما تختص كل وزارة بالنواحي الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعاتها وبرامجها ، فإن جهاز التخطيط المركزي يختص بمهام الدراسات التخطيطية القائمة على التنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة بغية اعداد خطة متماسكة ومتناسقة .

ان خطة التنمية القومية ، بهذه المثابة ، هي تعبير عن الاجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادي والتطوير الاجتماعي فـي الاطار الاشتراكي الذي نهج دستور السابـع عشر من تموز ١٩٦٨ خيوطه وحدد معالمه . وهي ، في الوقت نفسه ، تنظيم للجهود القومية ، وتحديد لمعالم الطريق الى زيادة الثروة والانتاج . وهي ، كذلك ، رسم لصورة المستقبل الذي تتطلع اليه جموع الشعب ، لا بالالفاظ ، وانما بالمشروعات والارقام والأهداف المحددة . وهي ، انـن ، تمثل اسلوب البناء الداخلي ووسائل تطوير اقتصادنا القومي ، بما يضمن زيادة الانتاج ، ومضاعفة الدخل القومي ، وتوافر السلع والخدمات ، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين .

ان دراسات التنمية والتخطيط لا تهم الاقتصاديين والمخططين وحدهم ، بل أنها ترتبط بكل اولئك الذين يمارسون عمليا مشكلات التنمية والتخطيط ، سواء كانوا من القادة السياسيين او المسؤولين في القطاع العام او الخاص ، بل وتهم كل فرد في مجتمعنا يتصل ، او سيتصل ، بنتائج التنمية والتخطيط باعتباره مرتبطا بصيريا بها .

ولقد دفعني ذلك الى ان اضع بين يدي القارئ العربي هذا البحث ، كفرع من الفروع الجديدة للمعرفة الاقتصادية والتخطيطية ، لم تزخر به بعد المكتبة العربية ، وقد تعاون معي في اعداده الدكتور حسين عمر خبير الأمم المتحدة . ويقع هذا البحث في جزئين ، يتناول اولهما تجربة التخطيط بالعراق ، وثانيهما تطور الاقتصاد العراقي في ظل التخطيط ، خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ . ويبحث الجزء الاول في تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ ، قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها ، وفي مقومات نجاح التخطيط في ضوء التجربة العراقية ، وفي الملامح الاساسية لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والاسلوب المتبع في وضعها

Handwritten text in Arabic script, appearing as a list or series of entries. The text is very faint and difficult to decipher, but seems to contain several lines of prose or a list of items.

Handwritten text in Arabic script, continuing the list or series of entries. The text is very faint and difficult to decipher.

Handwritten text in Arabic script, continuing the list or series of entries. The text is very faint and difficult to decipher.

واجراءات تنفيذها ، وفي مستلزمات التخطيط من الاحصائيات الأساسية . اما الجزء الثاني من هذا البحث فيتناول دراسة تحليلية لتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى بداية خطة التنمية القومية الحالية . هذا وقد ضمنا هذا البحث بعض الملاحق الاحصائية عن تطور الاقتصاد القومي في ظل التخطيط وبعض الملاحق الأخرى التي يمكن ان يستعين بها القارئ العربي في التعرف ، بصورة تفصيلية دقيقة ، عن وضعية الاقتصاد العراقي خلال الفترة التي تناولها البحث .

واننا ، ان نضع هذا البحث بين يدي القارئ العربي ، نأمل ان نكون قد وفقنا الى اخراجه بالصورة الوافية بالغرض منه ، على اساس الجمع بين الدراسة النظرية للتخطيط وبين تطبيقها العملي في العراق .

مقدمة

الملاحم الأساتية
للأقتصاد العراقي

قبل ان نناقش تجربة التخطيط بالعراق في الجزء الأول من هذا البحث ، وتطور الاقتصاد العراقي في جزئه الثاني ، يجدر بنا ، اولاً ، ان نناقش الملامح الاساسية لخصائص الاقتصاد العراقي والخطوط العريضة لتطوره ، ثم نعرض ، بعد ذلك ، الى دراسة تطور كل قطاع على حدة والمشكلات التي تعوق نموه المستهدف والحلول الكفيلة بالتغلب على هذه المشكلات .

(١) الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة العراق الكلية حوالي ٤٣٨ ألف كيلو متر مربع (حوالي ١٧٠ ألف ميل مربع) ، منها حوالي ١٦٧ ألف كيلومتر مربع من الاراضي الصحراوية تمتد على طول الحدود الجنوبية والغربية ، وحوالي ٩٢ ألف كيلو متر مربع من الاراضي الجبلية التي تمتد على طول الحدود الشرقية والشمالية ، وحوالي (١٧٥) ألف كيلو متر مربع من التلؤل والاراضي المنبسطة التي تمتد ما بين نهري دجلة والفرات .

وباستثناء المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية ، فإن أغلب انحاء القطر لا تسقط فيها امطار تكفي احتياجات النشاط الزراعي من المياه ، ولهذا فان الزراعة تعتمد ، بوجه عام ، على المياه التي يوفرها نهرا دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما . وفي فصل الشتاء يتركز سقوط الامطار في كافة انحاء البلاد ، وباستثناء منطقة البصرة يعتبر مناخ العراق جافاً في اغلب ايام السنة لانخفاض معدلات الرطوبة النسبية وبخاصة المنطقة الوسطى .

والى جانب الامكانيات الزراعية الكبيرة التي تتمثل في حوالي ٤٨ مليون دونم من الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة والمراعى والغابات ، فان ثمة ثروة معدنية كبيرة بالعراق . غير ان النفط الخام هو أهم المعادن المستغلة بالعراق . بيد ان استخراجـه يتم من قبل شركات اجنبية بموجب مقابلة امتياز موقعة عام ١٩٢٥ . وقد كان ، ولا يزال ، قطاع النفط وهو " القطاع الحديث " في الاقتصاد العراقي بمعزل عن " القطاع القديم " فلم يكن ليوثر فيه بفعالياته اللهم الا بالقدر الذى يوفره من اموال تصرف لزيادة الاستثمار في عمليات استخراج النفط . وقد استرجعت الدولة كافة الاراضي التي لم تستثمرها هذه الشركات الاجنبية بموجب احكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ ، وابتقت تحت تصرف هذه الشركات مساحة تبلغ نحو ١٩٣٧ كيلومتر مربع . ويقدر الخبراء ان الاحتياطيات الثابتة من النفط الخام في الاراضي العراقية تبلغ نحو ٥٢ الف مليون برميل (حوالي ٧٠٠٠ مليون طن) ، اما الغاز الطبيعي الموجود في باطن الارض فيقدر بحوالي ٢٣٥٠٠ مليون قدم مكعب . (١)

وفضلا عن النفط الخام فهناك بعض المعادن الأخرى التي يمكن ان تلعب دورا محسوسا في اقتصاديات العراق ، ومنها الكبريت الذى توجد منه كميات تسمح بالاستغلال التجارى ، والفحم

(١) انظر بحث السيد عبدالواحد المخزومي " مسح اقتصادى للجمهورية

العراقية " ، بغداد ، آذار ١٩٦٩ .

الذي توجد كميات منه بنوعية واطئة نوعا ، فضلا عن كميات من ملح الطعام لم تستغل بعد بشكل فعال ، وكميات اخرى من الاحجار وغيرها من المواد التي تستخدم في عمليات البناء . ولقد كشفت الابحاث الجيولوجية ، اخيرا ، عن تحديد مواقع خامات الحديد والنحاس ، ولاتزال عمليات المسح الجيولوجي مستمرة بحثا عن المزيد من الثروة المعدنية .

(٢) السـكـان

ان اول تعداد شامل للسكان اجري سنة ١٩٤٧ ، وقد دل على ان عدد السكان كان يبلغ (٤٨١٦٢٠٠) نسمة ، بضمه تقديرا لسكان البوادي (الضائق الصحراوية) بلغ نحو (٢٥٠٠٠٠) نسمة ، ثم اجري تعداد اخر سنة ١٩٥٧ اوضح ان سكان العراق كانوا قد بلغوا (٦٣٤٠٠٠٠) نسمة ، واخيرا اجري تعداد ثالث سنة ١٩٦٥ تبين منه ان سكان العراق بلغوا نحو (٨٠٩٧٠٠٠) نسمة . ولواخذنا تقديرات السكان سنة ١٩٣٤ في الاعتبار ، فان معدل نمو السكان ، من واقع ارقام التعدادات المشار اليها يصبح كالآتي :

جدول رقم (١)

نفوس العراق والمعدل السنوي المركب للنمو في سنوات التعداد
١٩٣٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥

١٩٦٥	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٤	
٨٠٩٧	٦٣٤٠	٤٨١٦	٣٣٨٠	مجموع السكان
٣ر	٢ر٨	٢ر٨	-	المعدل السنوي المركب للنمو

وقد اثار المعدل السنوي المركب لنمو السكان ، في ضوء
تعداد ١٩٦٥ ، تساؤلات كثيرة حول مدى دقته ، اذ ارجح
للكثيرين بأنه اكثر التقديرات تطرفا في تقديره بالنسبة لمعدل نمو
السكان في العراق . وفي هذا الصدد يشير بعض الكتاب
الاقتصاديين^(١) الى ان معدلات النمو المقدرة لسكان العراق كانت
في الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٦٧ و ١٩٣٥ تتراوح بين ١٣٠٪
و ٢٧٧٪ . ومن ثم قام فريق من الاقتصاديين بتعديل نتائج
تعدادي سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، وخلصوا من هذا التعديل الى
معدل نمو مركب قدره نحو ١٩٤٪ سنويا . وعلى ذلك بنيت
تقديرات الخطة الاقتصادية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ على اساس ان معدل
نمو السكان يبلغ نحو ٢٠٪ سنويا . غير ان المعدل المركب لنمو
السكان بلغ نحو ٢٧٩٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ ، ارتفع
الى ٣١٠٪ خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ، ثم ارتفع ثانية الى
٣٢٥٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . اما المعدل المركب لنمو
السكان خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ فيقدر بنحو ٣٠٪ .

ولعل الارتفاع المطرد في المعدل السنوي لنمو السكان
بالعراق يرجع الى اتساع الفجوة بين معدل المواليد ومعدل
الوفيات ، ان بينما نجد ان معدل المواليد عند مستوى مرتفع نسبيا
بسبب ارتفاع معدل الخصوبة للسكان ، فان معدل الوفيات يميل
الى التناقص المستمر نتيجة للتقدم الكبير في مجال المعرفة الطبية .
وانتشار الخدمات الصحية ، العلاجية والوقائية ، فضلا عن انتشار

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤ .

الوهي الدوائي بين المواطنين • دليل ذلك انه في عام ١٩٥٧ بلغ معدل الولادات ٤٨٦ لكل الف نسمة ، ومعدل الوفيات ٢١٠ لكل الف نسمة ، مما افضى الى تحقيق زيادة طبيعية في عدد السكان بمعدل ٢٧٦ لكل الف نسمة • اما في عام ١٩٦٥ فقد ارتفع معدل الوفيات الى ١٢٨ لكل الف نسمة ، وهذا مما ادى الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في السكان الى ٣١٢ لكل الف نسمة • اما الاسباب التي تدعو الى القاء ظلال من الشك في دقة النتائج التي تظهرها تعدادات السكان فهي ان تسجيل المواليد ، وتسجيل الوفيات ، الى حد ما ، لا يتم بصورة كاملة ، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد على ما يمكن ان تتيحه هذه التسجيلات ، وصولا الى معدل الزيادة الطبيعية في السكان سنة بعد اخرى •

(٣) تركيب الاقتصاد القومي

وفي الحقتين الاخيرتين وضحت معالم ثلاثة اتجاهات رئيسية اثرت في تركيب الاقتصاد القومي • الاتجاه الاول هو الاخذ بأسلوب التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية وتخصيص عائدات النفط لتنفيذ المشروعات الانمائية ابتداءً من سنة ١٩٥٠ اي من عهد مجلس الامار ، وان كان التخطيط قد بدأ جزئيا في صورة مباحث استثمارية وبرامج مالية لعدد معين من السنين ، الا انه انتهى ، في الفترة الحاضرة ، الى تخطيط قومي اكثر شمولاً يضم كـل المتغيرات الاقتصادية وكل القطاعات بنشاطاتها المختلفة ، سواء كان لها طابع اقتصادي او اجتماعي ، كما يشمل التخطيط المالي جنباً الى جنب مع التخطيط المادي •

أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حيث انتهى هذا القانون النظام القطاعي او شبهه القطاعي الذي ظل سائدا في العراق ردحا طويلا من الزمن . واما الاتجاه الثالث الذي حقق تغييرا جذريا في التركيب الاقتصادي والاجتماعي فهو صدور قرارات التأميم التي اخرجت الى حيز الوجود قطاعا عاما يلعب دورا هاما في تصنيع العراق وتميته الاقتصادية .

ويلاحظ ان الاقتصاد العراقي يعتمد ، اساسا ، على قطاع الزراعة وقطاع أستخراج النفط الخام ، ان كان قطاع الزراعة يسهم في الناتج القومي الاجمالي بنحو ٢٤٫٤ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٩ ، ونحو ٢٢٫٦ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ . أما اسهام قطاع أستخراج النفط فقد كان يبلغ نحو ٤٤٫٠ ٪ في المتوسط خلال الفترة الاولى ، ونحو ٣٩٫٩ ٪ في المتوسط خلال الفترة الثانية . ومن هنا ندرك أن قطاعي الزراعة وأستخراج النفط (بعد استبعاد عوائد عوامل الانتاج المدفوعة للخارج) يحتلان المركز الاول في الاسهام في تكوين الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ ، ان انهما أسهما معا في ٧٥٫٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٥٣ ، ونحو ٦٤٫٤ ٪ سنة ١٩٥٩ ، ونحو ٦٥٫٠ ٪ سنة ١٩٦٤ ، ونحو ٦٠٫٤ ٪ سنة ١٩٦٩ . اما اذا نظرنا الى هذين القطاعين من حيث عدد السكان الذين يعتمدون عليهما ، فأنته بينهما يعمل في الزراعة أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع السكان المشتغلين ، وأن عدد العاملين في قطاع أستخراج النفط الخام يقرب من ١٢ ألف عامل اي أقل من ١ ٪ من العدد الكلي للسكان المشتغلين .

غير ان معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة لم يكن هو المعدل المتوقع في الخطط الاقتصادية السابقة ، ان كان المستهدف في هذه الخطط هو معدل للنمو في الدخل ، بالاسعار الثابتة ، بما لا يقل عن ٨٪ سنويا ، وذلك لتحقيق مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات . ومع ذلك فان المعدل المتحقق لنمو الدخل بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ لم يجاوز ٦٫٤٪ خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ . اما متوسط دخل الفرد ، بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، فقد زاد بما لا يجاوز ٣٫٢٪ سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة ، مما يدل على ان جزءا كبيرا من الزيادة في الدخل القومي التهمته الزيادة في عدد السكان التي بلغت نحو ٣٠٪ سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة ، كما يتضح تفصيلا في الفصل الرابع من هذا البحث .

لقد زاد الدخل القومي ، بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ ، من ٢٩٠٫٨ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٧٨٠٫٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة كلية تبلغ ٤٨٩٫٢ مليون دينار ، خلال الفترة ، اي بزيادة سنوية في المتوسط تبلغ نحو ٣٠٫٦ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها ٦٫٤٪ . وقد تحققت هذه الزيادة ، اساسا ، في قطاعات التعدين والمقالع (استخراج النفط الخام) ، والادارة العامة والدفاع ، والصناعات التحويلية ، والكهرباء ، والماء والغاز . واما متوسط دخل الفرد فقد زاد من ٥١٫٢ دينار سنة ١٩٥٣ الى نحو ٨٤٫٧ دينار سنة ١٩٦٩ ، اي بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٢ دينار .

يسهم قطاع الزراعة بحوالي ٢٣% من الناتج القومي الاجمالي وتزيد مساهمته في المواسم الجيدة الى نحو ٢٥% . ومع ذلك فان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي لم يحقق نموا كبيرا ، كما انه القطاع الذي سجل بعض التقلبات فيما يحققه من ناتج ، اذ ان النتائج تكشف عن زيادة يسيرة في بعض السنوات ، وانخفاض محسوس في سنوات اخرى . ويمكن ان يعزى ذلك لاسباب كثيرة ، منها ما يتعلق بالاستثمار وبالانتاج وبالتسويق والتمويل والملكية ، مما سيرد ذكره تفصيلا في الفصل الخامس من هذا البحث .

ويزرع في العراق من المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير ، كمحاصيل شتوية ، والارز والقطن كمحاصيل صيفية . ويقدر الاستهلاك المحلي من الحنطة بنحو مليون طن سنويا ، وعلى ذلك فاذا نقص الانتاج المحلي من المحصول عن هذا القدر ، فان الحاجة تمس الى استيراد الحنطة لمقابلة النقص في الانتاج المحلي عن احتياجات الاستهلاك . اما الاستهلاك المحلي من الشعير فهو يقدر بنحو ٨٠٠ ألف طن ، وفي بعض السنوات يقل الانتاج المحلي عن احتياجات الاستهلاك ، مما يدعو الى سد العجز بالاستيراد من الخارج لمقابلة الاحتياجات المحلية . واما انتاج الارز فقد اظهر زيادة كبيرة نسبيا في بعض المحافظات نتيجة استخدام المخصبات الكيماوية ، مما يوحي بإمكانيات تصدير كميات متزايدة من هذه السلعة الزراعية ، طالما ان الانتاج المحلي منها يزيد عن احتياجات الاستهلاك . اما انتاج التمور فان

يقرب من ٣٠٠ ألف طن سنويا ، وهو لذلك يعتبر اهم السلع الزراعية التصديرية وايرادات هذه السلعة من النقد الاجنبي تأتي في المرتبة الثانية بعد عوائد النفط الخام ، وان كانت الفجوة كبيرة بين حصيد التمور وحصيد النفط من النقد الاجنبي ، اذ لا تتجاوز الحصيد الاولى نحو ٥٪ من الحصيد الثانية . واخيرا فان انتاج القطن والتبوغ قد سجل زيادة يسيرة نسبيا في السنوات الأخيرة .

ولم تنتشر بعد الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعي ، غير ان الاجهزة الحكومية المعنية تبذل جهودا كبيرة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وذلك بالتوسع في استخدام المكائن الزراعية ورسم سياسة سكانية تستهدف الارتفاع باناجية الأرض ، وتحسين وسائل الري والبزل ، والقضاء على ملوحة الأرض ، وتحسين وسائل خزن المنتجات وتنظيم تسويقها ، ودعم وسائل مكافحة الآفات الزراعية والامراض النباتية ، ودعم أجهزة الارشاد الزراعي ، مما سيكون له أثره الواضح في خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

اما الثروة الحيوانية ومنتجاتها من اللحم والالبان وغيرها فانها تمثل جزءا هاما من القطاع الزراعي ، دليل ذلك ان القيمة المضافة المتولدة من الانتاج الحيواني تكاد تقرب من القيمة المضافة المتولدة من الانتاج النباتي . ورغم عدم توفر بيانات تفصيلية كافية عن الثروة الحيوانية خلال سنوات الفترة ، فان الدلائل تشير الى ان الأغنام هي وحدها التي سجلت زيادة ملحوظة ، في السنوات الأخيرة ، اما الأبقار والماعز فقد كان انتاجها يميل الى التناقص ، حيث ان نسبة المذبح منها يربو على نسبة توالدها . ومن الواضح

ان الانتاج الحيواني كان من الممكن ان يزيد بنسبة اكبر بكثير
 مما تحقق فعلا ، الا ان سوء التغذية وانتشار امراض الحيوان
 والنقص الكبير في الخدمات البيطرية هي من العوامل التي كانت
 تؤدي الى اعاقه نمو الثروة الحيوانية .

(٥) انتاج النفط الخام

ان قطاع النفط يلعب دورا اساسيا في اقتصاديات العراق ،
 ان هذا القطاع يسهم بنحو ٣٧٩% من الناتج القومي الاجمالي
 سنة ١٩٦٩ . كما ان النقد الاجنبي الذي يحققه القطاع يقرب من
 ٧٥% من مجموع حصيد العراق من النقد الاجنبي . فضلا عن
 ذلك فان عائدات النفط تغذي الميزانية الاعتيادية للدولة بما يقرب
 من ٤٠% من جملة ايراداتها ، كما تغذي الميزانية الاستثمارية
 بنحو ٨٥% من جملة ايراداتها . ويوضح الجدول التالي حصيد
 البلاد من عائدات النفط في السنوات الخمس الاخيرة :

جدول رقم (٢)

انتاج النفط الخام ومقبوضات التحويل الخارجي

١٩٦٤ - ١٩٦٩

(بملايين الدينانير)

السنة	الانتاج (بالمليون طن)	التحويل الخارجي المستلم في العراق	
		حصصة الحكومة	المصرفات المحلية المجموع
١٩٦٤	٦٠٨	١٢٦١	١٤٠٢
١٩٦٥	٦٣١	١٣١٤	١٤٥٠
١٩٦٦	٦٦٧	١٤٠٨	١٥٤٥
١٩٦٧	٥٨٩	١٢٤٦	١٣٨٨
١٩٦٨	٧٢٠	١٧٤٠	١٩٤٨
١٩٦٩	٧٣٣	١٧٠٠ ^x	١٨٧٨

(x) بضمه ١٠٢ مليون دينار فروق النقل .

ويتم استخراج النفط الخام وتصديره من الحقول الشمالية والجنوبية بموجب امتيازات منحت لكل من شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة في السنوات ١٩٢٥ و ١٩٣٢ و ١٩٣٨. وتمتلك هذه الشركات حصص متساوية تقريبا، وهي شركات تابعة لشركات اجنبية كبرى في فرنسا وانكلترا وهولندا. وقد قامت الحكومة العراقية سنة ١٩٦٠ باصدار قانون حددت فيه امتياز هذه الشركات الأربع في الأراضي التي تستغلها فعلا. كما صدر قانون آخر يقضي بإنشاء شركة النفط الوطنية التي انيط بها عمليات استخراج النفط في الأراضي التي استتيت من الامتيازات السابقة. وقد قامت الشركة بالاتفاق مع شركة فرنسية (ايراب) باستغلال وتطوير النفط في مساحة تبلغ نحو ٤٠٠٠ ميل مربع، وذلك في عام ١٩٦٧، على أسس تختلف عن الأسس التي قامت عليها الامتيازات الممنوحة للشركات الأربع.

(٦) الصناعة

يقدر اسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الاجمالي بنحو ٧ر٤ سنة ١٩٥٣، ارتفع الى ٩ر٩٪ سنة ١٩٦٤، ثم ارتفع ثانية الى ١٠ر٧٪ سنة ١٩٦٩، مما يدل على ان العراق قد بدأ يخطو خطى واسعة في الطريق الى التنمية الصناعية. يؤكد ذلك ان المعدل المركب السنوي لنمو هذا القطاع يزيد دائما عن المعدل المناظر له لنمو الاقتصاد القومي في مجموعه. ان المعدل المركب السنوي لنمو القطاع كان يبلغ نحو ١٠ر٣٪ مقابل ٨ر٣٪ لنمو الناتج القومي الاجمالي في كافة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة

١٩٥٣ - ١٩٦٤ • ونفس الوضع ينطبق على الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ،
 إذ كان المعدل ٨٣% و ٦٦% على التوالي •

وتدل البيانات المتاحة عن الاحصاء الصناعي على ان قطاع
 الصناعة قد استخدم نحو ١٣٥١٠٥ شخصا سنة ١٩٦٨ ، يعمل
 ما يقرب من ٣٥% منهم في المؤسسات الصناعية للقطاع العام ، اما
 الباتي فيعملون في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية
 المختلطة • كما تدل هذه البيانات على ان المؤسسات الصناعية
 الكبرى (التي تستخدم عشرة عمال فأكثر) قد استخدمت نحو
 ١٩% من اجمالي عدد العمال في القطاع الصناعي • اما نسبة
 العمالة في هذا القطاع الى العمالة الكلية ، في جميع القطاعات
 الاقتصادية ، فتبلغ نحو ٥٥% عام ١٩٦٨ •

وتتركز معظم الصناعات العراقية وأهمها في ثلاث
 محافظات وهي : محافظة بغداد ، ومحافظة الموصل ومحافظة
 البصرة • ان تضم هذه المحافظات فيما بينها نحو ٧٥% من المشروعات
 الصناعية الكبيرة ، منها نحو ٥٤% في محافظة بغداد • وتنطبق
 نفس النسبة تقريبا فيما يتعلق بحجم العمالة •

اما عن الصناعات القائمة حاليا فمن أهمها الصناعات
 الغذائية ، وتصفية النفط ، وبعض الصناعات اللافلزية كالسمنت
 والطابوق • واغلب هذه الصناعات يتجه بانتاجه ، اساسا ، لسد
 احتياجات الطلب المحلي ، اما اسواق التصدير فان التوسع فيها
 لا يزال محدودا • ولاتتوفر بيانات تفصيلية كافية عن الطاقة الانتاجية
 لمختلف النشاطات الصناعية ، والطاقة الفعلية لها ، وما اذا

كانت هناك طاقات عاطلة يمكن الافادة منها في زيادة الانتاج في المشروعات الصناعية القائمة حاليا ، وان كان من المعتقد ان ثمة طاقة عاطلة في هذا القطاع .

(٧) الوضع المالي

ترجد حاليا ميزانيتان رئيسيتان : الميزانية الاعتيادية وهي التي تضم الايرادات والنفقات الحكومية الجارية عموما ، والميزانية الاستثمارية (ميزانية الخطة الاقتصادية) وهي التي تضم النفقات الرأسمالية او المصاحبة الاستثمارية السنوية . والى جانب هاتين الميزانيتين فهناك عدد من الميزانيات كانت تسمى الى ما قبل ١٩٦٥ بالميزانيات الملحقة بالميزانية الاعتيادية والميزانيات المستقلة . وهذه الميزانيات تمثل ميزانيات مؤسسات حكومية منحت قدرا من الاستقلال المالي والاداري . وقد ادمجت هذه الميزانيات كجاميع مع الميزانية الاعتيادية والمصاحبة الاستثمارية السنوية .

ويتضح من تحليل ارقام الميزانية الاعتيادية وميزانية الخطة الاقتصادية ان اهم مورد لتمويلها هو عوائد النفط التي تتسلمها الحكومة من حصتها في ارباح النفط الخام المصدر . ان هذا المورد يكون حوالي ٦٠% من الايرادات الفعلية للميزانيتين ، وان كانت هذه النسبة قد انخفضت في تخمينات السنة المالية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ الى نحو ٥٠% فقط . ويلي هذا المورد في الأهمية بند الرسم الكرمية والمكوس التي تفرض على الانتاج المحلي ، ان بلغت نسبة هذه الرسم والمكوس نحو ٢٥% من جملة الايرادات . وتلي ذلك في الأهمية ايرادات المصالح الحكومية التي تحول جزءا من ارباحها

الى وزارة المالية بموجب القوانين والأنظمة النافذة • ثم تأتي فسي
المرتبة الرابعة حصيلة ضريبة الدخل والتركات والأيرادات الأخرى
التي تضم ابواباً ضئيلة الأيراد •

اما عن النفقات فان البيانات المتاحة عنها تدل على
ان نسبة النفقات الاعتيادية الى مجموع النفقات الاعتيادية والاستثمارية
قد ارتفعت من ٧١% سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى ٧٦% سنة
١٩٦٧ / ١٩٦٨ ، ولم يطرأ اى تغيير على تلك النسبة في السنة
المالية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ • اما نفقات الدفاع والامن فهي تتراوح
بين ٣٨% و ٤٧% من جملة النفقات الاعتيادية خلال الفترة
١٩٦١ / ١٩٦٩ ، اما نفقات التعليم والصحة فهي تقرب من
٢٧% • واما نفقات الرواتب والمكافآت التقاعدية فانها تبلغ حوالي
٧% ، وهذا يعني ان خدمات الدفاع والامن وخدمات التعليم
والصحة والرواتب والمكافآت التقاعدية تشكل حوالي ٧٥% من
٧٩% من جملة النفقات الاعتيادية ، اما النسبة المتبقية فانها
تصرف الى الخدمات التنظيمية والثقافية والدينية والترويحية
وغيرها من الخدمات التي تؤديها الدولة •

ومنذ سنة ١٩٥٨ اتبعت الدولة سياسة اعداد ميزانيات
كشفت عن عجز فيها نتيجة لنقص الأيرادات المخمئة عن النفقات
المخمئة • وقد ترتب على ذلك تراكم هذا العجز وتعاضمه سنة
بعد أخرى ، ان بلغ العجز ، في الميزانية المجمعة (الميزانية
الاعتيادية والخططة الاقتصادية) ، نحو ٣٢٩ ، ٤٦٠ ، ٩٥ ، ٧٩٩
مليون دينار في السنوات ٦٤/٦٥ و ٦٦/٦٧ و ٦٨/٦٩ و ١٩٧٠/١٩٦٩
على التوالي • وقد تم تمويل هذا العجز بالاعتماد على مصادر التمويل

الداخلية ، كالقروض والسلف والتسهيلات المصرفية والقروض
الاجنبية . اما حجم الدين العام فيدل عليه الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

الدين العام الداخلي والخارجي
للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٨^x

(الرصيد في ٣١ كانون الاول)
(بملايين الدينانير)

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
<u>الدين العام الداخلي</u>			
(١) سندات القرض	١١٠	١١٠	٨٠
(٢) حوالات خزينة	٦٥٠	٧٥٠	٧٥٠
مجموع جزئي	٧٦٠	٨٦٠	٨٣٠
<u>الدين العام الخارجي</u>			
	٧٣٢	٨٣٧	٨٣٧
مجموع عام	١٤٩٢	١٦٩٧	١٦٦٧

(x) المصدر : النشرات الفصلية للبنك المركزي .

ويتضح من الجدول السابق ان حجم الدين العام قد تزايد
باطراد خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وان الطفرة الكبيرة في
الدين العام الداخلي كانت فيما بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، وان
الطفرة الكبيرة في الدين العام الخارجي قد كانت في سنة ١٩٦٧ .
كما يلاحظ ان نسبة الزيادة في الدين العام بنوعيه كانت تبلغ نحو
١٣٧% سنة ١٩٦٧ بالمقارنة بسنة ١٩٦٦ .

بلغت قيمة استيرادات العراق في السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ نحو ١٤٥٤ر٦ ، ١٦٠٦ر٦ ، ١٧٥٥ر٥ ، ١٥١٥ر٥ ، ١٤٤٤ر٤ ، ١٥٩٠ مليون دينار على التوالي . اما الاسباب التي دعت الى انخفاض قيمة الاستيرادات في السنتين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ فهي تتمثل في القيود التي فرضت على الاستيرادات بعد عدوان الخامس من حزيران ، ان كان اتجاه الاستيرادات قبل سنة ١٩٦٧ في تزايد مستمر ، حيث ارتفعت قيمة الاستيرادات من ١٢٧٧ مليون دينار سنة ١٩٦٢ الى ١٧٥٥ مليون دينار سنة ١٩٦٦ .

هذا وقد اظهرت احصائيات التجارة الخارجية ان استيرادات السلع الاستهلاكية كانت تشكل نحو ٢٧٪ من مجموع الاستيرادات ، اما استيرادات السلع الانتاجية فكانت تشكل نحو ٥٣٪ ، وذلك في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .

اما عن الصادرات فان صادرات النفط الخام تشكل حوالي ٩٣٪ من اجمالي قيمة الصادرات التي بلغت نحو ٢٩٩٩ر٢ و ٣١٥٤ر٣ و ٣٣٥٤ر٣ و ٢٩٥٨ر٢ و ٣٧٢٦ر٣ و ٣٧٤٤ر٣ مليون دينار في السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ على التوالي . وتدل هذه الارقام على ان قيمة الصادرات كانت في تزايد مطرد في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، ثم هبطت بدرجة ملحوظة سنة ١٩٦٧ بسبب عدوان حزيران ، ولكنها ارتفعت ثانية في سنتي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ الى مستوى اعلى بكثير مما كانت عليه سنة ١٩٦٦ . انما يلاحظ ، هنا ، ان ما يتسلمه العراق من النقد الاجنبي عن صادراته النفطية يعادل

نحو ٥٠٪ من ارباح الشركات المصدرة للنفط الخام العراقي . لهذا فان الارقام الدالة على قيمة صادرات النفط الخام لاتمثل ايسرادا فعليا للعراق من النقد الاجنبي . كما يلاحظ ان نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي قيمة الصادرات كانت تبلغ نحو ٦٪ الى ٧٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، واغلب هذه الصادرات من المحاصيل الغذائية والمواد الخام .

واما الميزان التجاري للعراق فانه كان لايد ان يظهر عجزا مزمنا ، لوانه استبعدت قيمة صادرات النفط الخام من ارقام الصادرات . ولقد حقق هذا الميزان فائضا تزايد بدرجة طفيفة خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ (١٥٣٧ مليون دينار سنة ١٩٦٤ الى ١٥٩١ مليون دينار سنة ١٩٦٦) ، ثم تناقص هذا الفائض الى ١٤٤٤ مليون دينار سنة ١٩٦٧ ، ثم طفر طفرة كبيرة الى ٢٢٧٨ مليون دينار سنة ١٩٦٨ ، ثم تناقص هذا الفائض ثانية الى ٢١٤٧ مليون دينار في سنة ١٩٦٩ . انما يلاحظ ، بوجه عام ، ان فائض الميزان التجاري يغطي عجز ميزان العمليات غير المنظورة ، فضلا عن انه يحقق فائضا في رصيد العمليات الجارية .

اما عن ميزان المدفوعات فان فائض العمليات الجارية كان يتناقص باطراد خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، ولكنه طفر طفرة كبيرة من ٨١ مليون دينار سنة ١٩٦٦ الى ٢٥٣ مليون دينار سنة ١٩٦٧ ، ثم الى ٧٥٥ مليون دينار سنة ١٩٦٨ ، ثم انخفض بعد ذلك الى ٤١٥ مليون دينار سنة ١٩٦٩ . واما اذا اخذنا حركة رأس المال والذهب التقدي في الاعتبار ، فان الميزان يظهر

عجزا متكررا خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ (بأستثناء سنة ١٩٦٣) ،
غير انه حقق فائضا يبلغ نحو ١٠٩ مليون دينار سنة ١٩٦٦ ، ونحو
٢٣٣ مليون دينار سنة ١٩٦٧ ونحو ٣٦٧ مليون دينار سنة ١٩٦٨
ونحو ٤١٦ مليون دينار سنة ١٩٦٩ .

وتجدر الاشارة هنا الى ان نتائج ميزان المدفوعات تتأثر
بمعاملين رئيسيين ، وهما : حجم الاستيرادات السلعية وعوائد
الحكومة من صادرات النفط الخام . ومن ثم فاذا خفضت قيود
الاستيراد ، بما يستتبعه ذلك من تجاوز الزيادة في قيمة
الاستيرادات للزيادة المحققة في عوائد النفط الخام ، فان هذا
التجاوز غالبا ما ينعكس في صورة عجز في ميزان المدفوعات . وتجدر
الاشارة ، كذلك ، الى ان حركة رؤوس الاموال لم تلعب دورا رئيسيا
في ميزان المدفوعات الا في السنوات الاخيرة ، عندما عقدت الحكومة
عددا من القروض الاجنبية . ومن الواضح ان عبء القروض على
ميزان المدفوعات سوف يظهر ، عندما يحين موعد تسديد اقساط
هذه القروض والفوائد المستحقة عنها .

هذه هي لمحة موجزة عن الاقتصاد العراقي يمكن ان ننطلق
منها الى مناقشة موضوعات الجزء الاول من هذا البحث عن تجربة
التخطيط في العراق خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، ثم نتابع ،
بعد ذلك ، في الجزء الثاني ، تطور القطاعات الاقتصادية في ظل
التخطيط الجزئي ثم التخطيط الشامل .

الفصل الأول

تخطيط الأوقاف القومية

في العراق

بين التخصص والتفصيل

لقد بدأت اغلب دول العالم ، وبخاصة المتخلفة منها ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بتخطيط اقتصادياتها القومية ، بشكل او بآخر ، تخطيطا يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية ، ورفع مستوى الفرد اقتصاديا واجتماعيا ، حتى اصبح التخطيط ، او الخطة القومية الشاملة ، مظهرا من مظاهر السيادة والتحرر .

وعلى الرغم من ظهور دراسات عديدة تتناول التخطيط من الناحية النظرية ، او من حيث تجارب بعض الدول في هذا المجال ، فان هذه الدراسات لم تأخذ بالتحليل والمقارنة الثغرات التي صادفها التخطيط ، سواء كان ذلك في مراحل وضع الخطة ذاتها ، او في عملية تنفيذها ، او من حيث الهيئات التخطيطية القائمة برسم الخطة .

لهذا فاننا سنحاول في الصفحات القليلة القادمة ، ان ندرس وضع العراق من ناحية التخطيط والتنفيذ منذ تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٦٦ ، حيث سنقارن بين ما رسم فعلا في الخطط الاقتصادية المختلفة من اهداف وما نفذ منها فعلا . وسنحاول ايضا ايجاد نوع من العلاقات الاحصائية بين التخصيمات لمشروعات الخطط الاقتصادية والانفاق الفعلي على تلك المشروعات ، وهي تلك العلاقات التي يمكن استخدامها لوضع مؤشرات للخطط المقبلة ، ولوضع تخصيصات سنوية تتفق وقابليات البلد التنفيذية ، وذلك بغرض تضيق الفجوة بين ما يخصص وبين ما ينفق فعلا .

(١) مفهوم التخطيط وعلاقته بعملية التنفيذ

ان الاساس الذي تتطرق منه أية خطة اقتصادية واجتماعية هو ان التخطيط لا يمكن ان يكون الاعلمية مستمرة ، تسعى الى

ترجمة اهداف محددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى منظومة مشروعات استثمارية ، ترتبط مع بعضها البعض ، من حيث الاتساق والتكامل ، وتؤثر في حركة الاقتصاد القومي في المدى الطويل ، وفي مستوى النشاط الاقتصادي في المدى القصير .

ويعتبر التخطيط وسيلة لبلوغ غاية ، ومن مميزات هذه الوسيلة انها منظمة ومنسقة ، وتتطلب القيام بحصر جميع الموارد القومية - مادية وبشرية ومالية - كخطوة اولى في عملية التخطيط الشامل ، ليتسنى تحديد طريقة مثلى لاستغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها ، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المنشودة عن طريق الاهداف التي يرسمها المخطط . كما ان الاهداف التي يرتئها المخطط تستند في طبيعتها على عناصر معينة ، من اهمها : شكل الاقتصاد المراد بلوغه ، والفترة المحددة لبلوغ ذلك الشكل ، والنمط الذي يتبعه الاقتصاد والفترة المحددة لبلوغ ذلك الشكل ، والنمط الذي يتبعه الاقتصاد في نموه على تجارب الماضي .

ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة ، اى ما اذا كان الاقتصاد رأسماليا واشتراكيا واقتصادا متخلفا . ان في النظام الاقتصادي الرأسمالي يركز التخطيط اكثر اهتمامه على القضاء على التقلبات قصيرة الاجل التي تحيق بالاقتصاد القومي ، كالبطالة مثلا ، وتحقيق حد ادنى من النمو الاقتصادي لدفع الاقتصاد القومي نحو توفير مقومات المستويات الاعلى للاستهلاك ، تلك المقومات التي تتخذ ، عادة ، شكل

السلع المعمرة او الخدمات (١) .

اما في النظام الاشتراكي - واعنى ذلك النظام الاقتصادي السائد في دول الكتلة الشرقية - فان ما يهدف اليه التخطيط هو تقوية جهاز الانتاج وتسخيره لتحقيق اهداف المجتمع ، عن طريق التصنيع السريع ، وتحسين الزراعة ، وتوطيد دعائم النظام الاشتراكي بالمجتمع ، الى غير ذلك من الاهداف النهائية ، وذلك كله داخل اطار الايديولوجية الاشتراكية التي تقم عليها تلك الدول اصلا .

اما بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة ، فان التخطيط فيها يرنو الى الجمع بين ما تهدف اليه الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية معا . ان هي تبغى تنمية اقتصادها في اقصر وقت ممكن ، وزيادة طاقاتها الفنية العلمية والادارية والتنظيمية لبلوغ مستوى معين لمعيشة افرادها ، يحقق لهم الرخاء والرفاهة . ولغرض الوصول لهذه الغايات (Objectives) لابد من تحديد الاهداف (Targets) التي يتعين تحقيقها خلال فترة الخطة .

وهنا يجدر التنويه الى ان تحديد الاهداف ليس بالامر الهين ، ان لو أريد لهذه الاهداف ان تكون متسمة بالواقعية ، فلا بد من القيام بدراسة مبدئية للاقتصاد القومي وجمع البيانات

(١) الدكتور محمد محمود الامام : اعداد الاطار العام للخطة ، معهد

التخطيط القومي ، الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم

٢٠١ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٢ .

اللازمة عما هو متوفر في البلد من موارد ، مادية وبشرية ، وما يمكن الحصول عليه من تسهيلات اجنبية سواء من المنظمات الدولية او الدول الصديقة . وعلى ضوء ما تبينه هذه الدراسة ، تحدد تلك الاهداف التي يمكن بواسطتها تحقيق الغاية من التخطيط . والاهداف ذاتها تقسم الى قسمين مترابطين : اهداف اولوية (Primary) واهداف مشتقة (Derived) . ويدور القسم الاول منها حول محور عناصر كثيرة منها : زيادة الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بنسبة معينة ، تحقيق مستوى معين من العمالة ، تحقيق مستوى معين للاستثمارات السنوية ، زيادة معينة في مستوى الاستهلاك النهائي ، تحديد الاستيرادات والتوسع في الصادرات وضمان تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، السى غير ذلك من الاهداف التي قد تعرف بالبداهة البسيطة . اما القسم الثاني فيضم الاهداف المشتقة التي يتم تحديدها على المستوى القطاعي مع الأخذ في الاعتبار بالعلاقات المتشابكة فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتأثير نمو قطاع ما على معدلات نمو القطاعات الأخرى ، وبالتالي على نمو الاقتصاد القومي في مجموعه .

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته خطط اقتصادية عديدة في بعض الدول ، فان التجارب التي مر بها كثير من الدول النامية ، التي أخذت بأسلوب التخطيط من أجل تنمية اقتصادها القومي ، تكشف عن ان هناك بؤنا شاسعا يبين ما يرسم في الخطة وبين ما ينفذ منها ، وان هذا البون يتسم بطابع الاستمرارية في الخطط المتتالية التي رسمتها تلك الدول ، ولفترات طويلة تتجاوز الخمسة عشر عاما . وبعبارة اخرى فان تجارب تلك

الدول تشير الى حقيقة هامة ، وهي ان الانفاقات الفعلية على مشروعات الانماء المرسومة في الخطة لا تصل الى المستوى المحدد لها ، بالقياس الى التخصيصات المقررة لها .

ولوتناولنا بالبحث والتحليل اسباب تعثر تنفيذ خطط التنمية هذه ، لوجدنا انها كثيرة ومتشعبة ، الا انه يمكن ان نجملها في النقاط الثلاث الآتية : فصل رسم الخطة عن عملية التنفيذ ، العوامل الفنية والادارية ، العوامل الاقتصادية والسياسية .

١ - فصل رسم الخطة عن عملية التنفيذ

نجد ان المخططين في البلدان النامية يعتبرون ان مهمتهم تنتهي بانتهاء اعداد الخطة ، ويتركون وضع تفاصيل السياسة اللازمة لتنفيذ الخطة واجراءاتها للآخرين . وبعبارة اخرى فان اهم شيء يشغل بال المخطط هو المحتوى الداخلي لخطة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها ، دون ان يولي ادنى اهتمام بعملية تنفيذ الخطة ، باعتبار ان مثل هذه العملية هي ، في الاساس ، مسألة ادارية وسياسية . وبهذا يكون المخطط قد استعمل مفهوما " للتخطيط " ليعنى صياغة الخطة دون تنفيذها ، بينما نجده قد استعمل مفهوم " انجاز " للإشارة الى عملية التنفيذ . وبعبارة اخرى فان المخطط يستعمل " التخطيط والتنفيذ " للإشارة الى عمليتين منفصلتين ، في حين ان هذا التعبير يجب ان يشير الى موقف متكامل لا يمكن الفصل بين طرفيه . فالخطة الناجحة هي تلك التي تنفذ

في وقتها المحدد ، كما ان التخطيط لا يمكن ان ينتهي
بانتها الصياغة او بالبدء بعملية تنفيذها ، وهو ما يحدث ،
عادة ، بالعراق . ان المخطط العراقي - كما سيتبين
فيما بعد - لا يعير اهتمامه الكافي ، عند رسمه الخطة ،
باختيار الوسائل الملائمة لانجاز مستلزمات الخطة ، بمعنى
ان تركيزه الرئيسي ينصب حول ما يطلب تحقيقه من اهداف ،
لا على كيفية توفير الضمانات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

ولابد من الاشارة ، في هذا الصدد ، الى
ان اعتبار التخطيط والتنفيذ عملية واحدة لا يعنى ان جهاز
التخطيط هو الذى سيقوم " بانجاز " المشروعات المتضمنة
في الخطة ووضعها موضع التنفيذ ، بل المقصود هو ان عملية
التخطيط لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا اذا أخذ
المخططون في اعتبارهم ، عند رسم الخطة ، كيفية تنفيذها
والمراحل اللازمة لهذا التنفيذ . اما عن التنفيذ الفعلي
فيقع - كما هو الحال في العراق حاليا - على الدوائر
المستفيدة من المشاريع التي تضمنتها الخطة ، على ان يتم
ذلك تحت اشراف ومتابعة جهاز التخطيط لضمان تنفيذ
المشروعات في وقتها المحدد .

ومن هنا نخلص الى انه من الضروري التأكيد على
رسم سياسة واضحة لمتابعة وتنفيذ الخطة في نفس الوقت
الذى ترسم فيه الخطة الاقتصادية ، ان تهئية
الظروف الملائمة لتخطيط علمي مبرر تعتمد اعتمادا كلياً على
مقاييس تنفيذ الخطة ومراحل وطرق رسمها . كما ان

مشكلات التنفيذ ذات اثر كبير على رسم الخطة ، وان لرسم الخطة نفس الاثر على التنفيذ .

ويمكن تصور مشكلة التنفيذ على انها تتعلق بتنفيذ أهداف ، فالاهداف التي حددتها الخطة هي التي يجب ان توضع موضع التنفيذ . وبذلك يمكن حصر المشكلة الحاجة الى مقاييس كافية تبين مقدار ما أمكن تحقيقه من تلك الاهداف . وهذا الأمر يتطلب توفر عنصرين : الاول هو وضع مقاييس تتماشى مع هذه الاهداف ، والثاني ضرورة مطابقة العمل الفعلي او الحقيقي مع العمل المتوقع . ومن ثم فان اى فشل في التنفيذ الفعلي قد يكون مرده اما الى خطأ في المقاييس التي وضعت مسبقا لخلق نوع من التنسيق بين الاهداف ، واما الى عجز في جعل العمل الفعلي مطابقا للعمل المتوقع على الرغم من صحة تلك المقاييس .

وانا ما تصورنا مشكلة التنفيذ بهذا المضمون ، فانه يمكننا تقليص مفهوم التنفيذ في اطار اضييق ، وتقسيمة الى قسمين متميزين : القسم الاول ويتضمن مشكلة وضع المقاييس التي تحقق التنسيق بين اهداف الخطة ، والتي ينبغي دراستها وبحثها تفصيلا عند رسم الخطة ، اما القسم الثاني فيتضمن التنفيذ الفعلي للخطة .

اما النتيجة الشطقية لهذا التقسيم ، فانها تنطوي على ان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ينفذ وتخطيطا لسياسة

عامة للانماء ، اضافة الى التخطيط من أجل تنفيذ هذه السياسة • اما ما يبقى فهو العمل الفعلي لتحقيق التنفيذ • وبناء على هذا التقسيم ، فانه كلما كان التخطيط شاملا للتركيب الاقتصادي والاجتماعي من وجوهه المتعددة ، زادت الحاجة الى توضيح الاجراءات والسياسات التنفيذية ، ان لو كانت الخطة ترمي ، مثلا ، الى مضاعفة الدخل القومي كل فترة زمنية معينة ، عن طريق الزيادة في معدل النمو السنوي للدخل ، والى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل ، وتحقيق فرص متزايدة للعمالة لمن سيدخلون سوق العمل سنويا ، الى آخر ذلك من التغييرات الجذرية في التركيب العام للمجتمع ، فان تحقيق هذه الأهداف جميعها يتطلب ، بالضرورة رسم سياسات واجراءات تنفيذية دقيقة ومفصلة ، حتى لا تتعثر الخطة في مراحل تنفيذها • وغير خاف انه كلما كانت هذه السياسات اكثر تحديدا ووضوحا في مرحلة رسم الخطة - لا مرحلة التنفيذ - كانت الخطة اكثر فعالية وواقعية • اما وضع هذه الاجراءات موضع التطبيق للوصول الى الأهداف المنشودة من الخطة فيعتمد ، بالدرجة الأولى ، على الاطار التقليدي والسياسي للبلد ، وعلى مدى ما يتوافر فيه من كفايات فنية وتنظيمية ، وهو ما سنتناوله لدى مناقشة السببين الآخرين لتعثر تنفيذ خطط التنمية •

٢ - العوامل الفنية والادارية

اما السبب الثاني لتعثر الخطة في مراحل التنفيذ

فهو ان المخطط في الدول النامية غالبا ما يبدأ برسم خطته دون توفر المعلومات عن قدرات وكفاءات الموارد البشرية في البلد ، ودون دراسة امكانيات الادارة الحكومية ومدى التزامها بالخطة من ناحية ، وبعملية تنفيذها من ناحية أخرى .

ولاريب ان اهمال هذا الجانب قد يؤدي الى رسم خطة طموحة تفوق طاقة الدولة التنفيذية ، وبالتالي الى حدوث قيود كثيرة تحد من قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الانمائية ، فينتهي الأمر الى عزل الخطة عن عالم الواقع خارج الجهاز المخطط . وفي هذا الصدد يقول البرت ووترستون ، مستشار ادارة التخطيط بالبنك الدولي ، بأن خطط التنمية القومية في البلاد المتخلفة تقم على اساس امكانيات البلد الاقتصادية ، او على ما تحتاجه هذه الدول نتيجة النمو السكاني فيها ، وليس لها كبير علاقة بطاقة البلد الادارية في تنفيذ الخطط ، او بارادة الحكومة في الانجاز (١) .

وعلى ذلك فيمكن القول بان وضع خطة استثمارية ما لا يكفي لضمان النمو المستهدف ، ما لم يصاحب ذلك اتباع سياسة سليمة واجراءات ادارية وتنظيمية وفنية ، بمعنى

(١) راجع في ذلك :

Waterston, Albert, "What do we know about Planning", International Development; Vol. VII, No.4, Dec. 1965.

ان اهداف الخطة سوف لا تتسم بالواقعية ما لم نصل ، منذ البداية ، الى الوسيلة التي تمكننا من تقدير حجم النقص الادارى ومقدار الضعف في الادارة السياسية .

٣ - العوامل الاقتصادية والسياسية

اما السبب الاخير فيتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية التي قد تلعب دورا لا يستهان به في مراحل تنفيذ الخطة . وثمة امثلة عديدة ، في تاريخ التخطيط ، تفصح عن انه كلما توفر عنصر الاستقرار للحكومة ، وكلما لقيت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدعم اللازم من القادة السياسيين ، كان النجاح حليف الخطط الانمائية ، وامن تحقيق اهدافها المرسومة في الوقت المحدد لها . اما اذا لم يتوفر هذا الشرط ، فان فرص نجاح الخطة قد تتضاءل ، ويصبح البون شاسعا بين ما يرسمه المخطط من أهداف ، وما يضعه من مشروعات كوسائل لتحقيق هذه الأهداف ، وبين ما ينفذ منها فعلا .

اما العامل الاقتصادي فيقصد به ضرورة مساهمة افراد الشعب في دعم الخطة ، عن طريق توجيههم الى أنشطة اقتصادية تحقق لهم الربح في نفس الوقت الذى تحقق فيه اهداف الخطة . ولا يتم هذا التوجيه الا اذا تمتع جهاز التخطيط بسلطات كافية للتأثير في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية على النحو الذى يتمكن معه من تحقيق الأهداف التي يضعها في الخطة . فمثلا

قد يكون هدف جهاز التخطيط ابلاغ معدل النمو الاقتصادي
 حدا معيناً ، بيد ان هذا الهدف يتطلب لتحقيقه رسم
 سياسة ضريبية ونقدية وائتمانية وسعرية معينة . ولهذا
 فانه ما لم يكن لهذا الجهاز الصلاحيات الكافية التي تمكنه
 من فرض السياسات المنوه عنها ، فان فرض سياسة معينة
 من قبل جهات اخرى (غير جهاز التخطيط) لاسمـار
 المنتجات الزراعية ، مثلاً ، قد يؤدي الى تشبيط عزيمة
 المزارعين عن زراعة نوع معين من المحاصيل ، كانت الخطة
 قد استهدفت زيادة الناتج منه ، ويستتبع ذلك ، بطبيعة
 الحال ، اختلال في توازن الخطة على المستويين القطاعي
 والقومي ، وبذلك قد تعجز الخطة القومية عن تحقيق
 اهدافها كاملة .

(٢) اجهزة التخطيط في العراق والخطط الاقتصادية المنبثقة عنها

يعتبر اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ نقطة البداية
 في تغيير الاقتصاد العراقي من اوجه عديدة ، ودفعة في طريق
 النمو السريع . ومع ان انتاج النفط الخام لم يتجاوز ثلاثة ملايين
 طن سنوياً ، حتى سنة ١٩٥٠ ، فانه قد أخذ يتزايد باطراد بعد
 هذا التاريخ . وكان ذلك مصحوباً بالزيادة المطردة في ايرادات الحكومة
 من عوائد النفط ، حتى انها بلغت ما يقرب من (٥٠) مليون دينار
 سنة ١٩٥٣ ، بعد ان كانت لا تتجاوز ثلاثة ملايين ديناراً حتى
 سنة ١٩٤٩ .

ولهذا يمكن اعتبار سنة ١٩٥٠ نقطة تحول في الاقتصاد العراقي نحو الانماء ، فمنذ تلك السنة حتى وقتنا الحاضر ، تلعب الصناعة النفطية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات العراق . لقد أصبح القطاع النفطي يشكل حوالي ٤٠٪ من الدخل القومي بالاسعار الثابتة (او حوالي ٢٠٪ بعد استبعاد حصة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق) . كما ان عوائد النفط التي تستلمها الحكومة تشكل ما يقرب من ٨٥٪ من النقد الأجنبي الذي يحتاجه العراق لتمويل استيراداته ، وما يقرب من ٥٨٪ من مجموع ما يدخل ميزانية الدولة من إيرادات ، وما يقرب من ٤٠٪ من إيرادات الميزانية الاعتيادية .

أ - الفترة قبل ثورة تموز ١٩٥٨ (مجلس الاعمار)

وبغية الافادة من هذه العوائد في تنمية الاقتصاد القومي ، فقد انشأت الحكومة عام ١٩٥٠ " مجلس الاعمار" (١) ويتكون من خمسة اعضاء ، تمتد مدة عضوية كل منهم الى خمس سنوات وكان الهدف من انشاء هذا المجلس هو رسم خطط اقتصادية ومالية عامة لتنمية موارد العراق ورفع مستوى ابناؤه (٢) . وقد تمتع المجلس في بدايته تكوينه باستقلال تام من النواحي الادارية والمالية والقانونية ،

(١) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ ، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) راجع في ذلك المادة الثالثة ، فقرة ١ - آ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ .

وخصصت لميزانيته جميع عوائد النفط لتحقيق الاغراض التي
انشىء من اجلها ، الا ان نسبة العوائد قد خفضت الى
٢٠٪ سنة ١٩٥٢ ، عندما تبين ان حصيله هذه العوائد
في تزايد مطرد سريع .

وفي عام ١٩٥٣ انشئت وزارة الاعمار ، وبذلك فقد
مجلس الاعمار كثيرا من استقلاله ، واصبح مكونا من رئيس
الوزراء (رئيسا) ووزراء الاعمار والمالية اعضاء اضافة الى
اربعة اعضاء آخرين من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون
الاقتصادية والمالية والحقول العلمية الاخرى (كالري مثلا) .
ولكن على الرغم من هذا التغيير في الهيكل التنظيمي
والقانوني لمجلس الاعمار ، وفقدانه بعض صلاحياته المطلقة
في تنفيذ البرامج الاستثمارية ، فانه بقي محتفظا بحقه في
الاعتراض على هذه البرامج ، وعلى الطريقة التي يتم
بمقتضاها توزيع التخصيمات الاستثمارية على القطاعات
الاقتصادية المختلفة .

وقد رسم مجلس الاعمار اول خطة خمسية للفترة
١٩٥١ - ١٩٥٦ (انظر الملحق الاحصائي رقم ١) ، آخذا
في اعتباره التوصيات التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي
للانماء والتعمير (IBRD) حول تنمية الاقتصاد العراقي ،
والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- زيادة رقعة الارض الزراعية من خلال مشروعات الري
وخرن المياه ومشروعات السيطرة على الفيضان .

- تحسين طرق الزراعة ووسائلها .
- انشاء بعض المشروعات الصناعية التي تستطيع الصمود دون ما حاجة للحماية الكمركية .
- التوسع في البنيان السفلى للاقتصاد القومي (Infrastructure) كانشاء الطرق وخطوط المواصلات والنقل والمشروعات الأساسية الأخرى .
- تحسين مستوى التعليم المهني والوصول الى تميم التعليم الابتدائي الالزامي لجميع الاطفال في سن الالزام ، وذلك في مدى خمسة عشر عاما .

وقد بلغ مجموع التخصيصات السنوية للقطاعات الاقتصادية بهذه الخطة ١٥٢٢ مليون دينار ، خصص (٤٣٩%) منها للقطاع الزراعي و (٢٠٤%) للقطاع الصناعي ، بما في ذلك مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ، وحوالي (٢٠٣%) لقطاع النقل والمواصلات و (١٥٤%) لقطاع المباني والاسكان (١) .

ونظرا للانتقادات الكثيرة التي وجهت الى هذه الخطة ، ومنها عدم وضوح أهدافها ، والاكتفاء بتعابير عامة " كزيادة الدخل القومي " و " مستوى المعيشة " ، فقد

(١) وهناك ايضا مخصصات للادارة والتنظيم بمبلغ ٣٢٢ مليون دينار ، تبلغ نسبتها ٢٠% من مجموع التخصيصات .

رسمت في آذار من سنة ١٩٥٥ خطة خمسية أخرى للفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ ، خصص للقطاعات الاقتصادية بها نحو ٢٩٨٩ مليون دينار^(١) ، وقد نال منها القطاع الزراعي النصيب الأكبر ، حيث بلغت نسبة ما خصص لمشروعات هذا القطاع حوالي (٣٩٦٪) من مجموع التخصيصات القطاعية ، يليه قطاع النقل والمواصلات الذي خصص له (٢٧٧٪) من مجموع التخصيصات ، ثم قطاع المباني والإسكان الذي بلغت نسبة تخصيصاته نحو (١٨١٪) . أما القطاع الصناعي فقد انخفضت نسبة ما خصص لمشروعاته إلى (١٤٦٪) من مجموع التخصيصات ، وبذلك احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث التخصيصات ، بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية في الخطة الأولى .

ولم يستمر العمل بهذه الخطة إلا فترة قصيرة جدا ، حيث استبدلت بخطة خمسية أخرى تغطي الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ وذلك لسببين : الأول هو زيادة عوائد العراق من النفط ، والثاني استكمال دراستين فئيتين عن القطاع الصناعي ، أحدهما وضعت من قبل أرثر دي لتل (Arthur D. Little) والأخرى من قبل اللورد سولتر (Salter) اللذين استدعتهما الحكومة آنذاك لتقويم أعمال مجلس الأعمار .

(١٠) وهناك أيضا مخصصات للإدارة والتنظيم بمبلغ ٤٠٠ مليون دينار وتبلغ نسبتها ١٨٪ من مجموع التخصيصات .

ولقد تضمنت الدراسة الاولى توصيات كثيرة ، منها :
 ضرورة التوسع في المشروعات الصناعية التي كانت قائمة آنذاك ،
 وانشاء مشروعات أخرى جديدة •

اما الدراسة الثانية فقد تضمنت انتقادات عديدة
 للخطط السابقة والطرق التي اتبعت في توزيع التخصيصات
 بين القطاعات المختلفة ، كما اوصت بضرورة التأكيد على
 مشروعات النقل والموصلات والمشروعات ذات الطابع الاجتماعي
 (Social Projects) ، وعلى الاخص مشروعات الاسكان •
 كما اوصت دراسة سولتر بضرورة الاعتماد على التجارة الخارجية ،
 وتعزيز وتشجيع الصناعات الاساسية ، اضافة الى توصيته
 بأهمية القضاء على الروتين الطويل في عمليات تنفيذ
 المشروعات الانمائية في شتى مراحل التنفيذ •

ولونظرنا الى ارقام التخصيصات القطاعية في الخطة
 الثالثة التي وضعها مجلس الاعمار (الملحق الاحصائي رقم ١)
 لاتضح ان المجلس ، كما يبدو ، قد اخذ بتوصيات اللورد
 سولتر في التأكيد على مشروعات النقل والموصلات ومشروعات
 الاسكان ، حيث خصص لهما (١٣٧ر٤) و (١١٢ر٤) مليون
 دينار على التوالي ، في حين انه لم يخصص للقطاع الصناعي
 سوى (٦٧ر١) مليون دينار • (١)

(١) بلغت جملة التخصيصات ٥٠٠٠ مليون دينار ، منها ٤٦٢ر٦ مليون
 دينار تخصيصات قطاعية ، و ٧ر٤ مليون دينار للإدارة والتنظيم • اما
 قطاع الزراعة فقد كان مخصصا له نحو ١٧٥ر٧ مليون دينار •

ولم يستمر العمل بهذه الخطة طويلا حيث جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتم إلغاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٩ وانشىء جهاز آخر للتخطيط ، ووضعت خطة اقتصادية جديدة سنتاولها بالدراسة فيما بعد . ومن واقع دراسة الخطط الثلاث التي وضعها مجلس الاعمار ، والطريقة التي اتبعها في رسم تلك الخطط وفي تنفيذها ، يمكن ان نخلص الى بعض النتائج الهامة التي نجعلها فيما يلي :

- ان سياسة التخطيط التي اتبعها مجلس الاعمار كانت سياسة محافظة جعلته يبتعد عن كل المشروعات التي كان من شأنها تخيير النظام الاجتماعي والسياسي ، وبخاصة في القطاع الزراعي . (١)

- كان المجلس مترددا في رسم سياسة تصنيعية مسن شأنها قيام صناعات تعتمد على الحماية الكمركية وانماء الصناعة التحويلية ، وعلى الاخص الصناعات الاستراتيجية التي يمكن الافادة منها في جميع الاوقات ، بما في ذلك اوقات الحرب ، كصناعة الاغذية والطبوسات والصناعات الطبية وصناعة قطع الغيار . الخ .

(١) راجع في ذلك : الدكتور طاهر حمدي كنعان ، بعض مسائل التخطيط الاقتصادي في العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث (الابحاث الاصلية) مذكرة رقم م . د / ٢ / ٢١ / ١٩٦٤ (مطبوع بالرونيو) .

— لم توضع مشروعات الاعمار ضمن خطة انمائية موحدة للاقتصاد القومي ، وبذلك لم تجر أية دراسة للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل مشروع على المشروعات الأخرى ، ضمن القطاع الواحد والقطاعات الأخرى . وبعبارة أدق فان المجلس ، في رسمه لمنظومة المشروعات ، لم يستند الى النظريات العلمية في التخطيط ، بل استخدم ما يمكن تسميته " الفهم البديهي " (Commonsense) . ولهذا يمكن القول بان البرامج التي رسمها مجلس الاعمار لم تكن مبنية على توقعات اقتصادية ، ولم تأخذ بعين الاعتبار ضرورة رسم سياسة انمائية تهدف الى بناء اقتصاد قوى الدعائم ، يستطيع مواجهة أية ظروف استثنائية ، كالحرب مثلا ، دون اغلال بتوازن معدلات النمو في القطاعات المختلفة ، ودون حدوث أية مضاعفات بصورة اوباخرى .

— لم تشتمل برامج المجلس على تخطيط للنواحي الأخرى المهمة في الاقتصاد القومي ، كالتخطيط التربوي والاجتماعي ، بل اقتصر على المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الانشائي الثقيل . وكانت في ذلك تعبر عن وجهة نظر " المهندسين " فيما هو ممكن انشاؤه وما هو غير ممكن ، اكثر من تعبيره عن وجهة نظر " الاقتصاديين " فيما هو مفيد وذو انتاجية مباشرة وما هو اقل فائدة او ذو انتاجية

غير مباشرة • كما ان المجلس لم يأخذ في اعتباره الموازنة بين كلفة المشروعات وعوائدها ، وبخاصة مشروعات القطاع الزراعي • لذلك فالارجح ان مبالغ كبيرة قد انفقت على مشروعات باهظة التكاليف ، كان الغرض منها زيادة الانتاج من خلال توسيع رقعة الأرض الزراعية ، في حين كان بالامكان التركيز على زيادة انتاجية الارض الزراعية دون زيادة فسي رقعته •

ب - الفترة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

١ - مجلس التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٥٩

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بفترة قصيرة ، بدأت الحكومة بتقويم السياسة الاستثمارية التي سارت عليها الحكومات السابقة تقويماً مستنداً الى ما تم انجازه في حقول التنمية ، ورامياً الى اعادة النظر في الاهداف التي بنيت عليها الخطط السابقة •

ونتيجة لذلك فقد ارتأت حكومة الثورة اعادة تنظيم جهاز التخطيط واعادة تشكيل السياسة الاستثمارية بحيث يتماشى هذا التغيير مع متطلبات البلد الانمائية • وفي مستهل عام ١٩٥٩ الغي مجلس الاعمار ، كما الغيت وزارة الاعمار ، وحل

معهما مجلس التخطيط الاقتصادى ووزارة التخطيط .
 وقد تألف مجلس التخطيط الاقتصادى من
 وزراء المالية ، والصناعة ، والزراعة ، والاصلاح
 الزراعى ، والمواصلات ، والاشغال والاسكان ،
 والشؤون الاجتماعية ، والتخطيط ، كاعضاء ،
 ورئيس الوزراء رئيسا للمجلس . واصبحت
 وزارة التخطيط مسؤولة عن رسم الخطوط العريضة
 للخطط الاقتصادية بناء على المقترحات التي ترد إليها
 من الوزارات المختلفة ، وتقدمها للمجلس الذى
 كانت له السلطة النهائية في الموافقة عليها او اعادة
 النظر فيها .

اما تنفيذ الخطة فقد اصبح من مسؤوليئة
 الوزارات ذات العلاقة بالمشروعات . ويمكن اعتبار
 جهاز التخطيط الجديد امتدادا لمجلس الاعمار ،
 الا انه اختلف عنه في ناحية التنفيذ . فبعد ان كان
 التخطيط والتنفيذ مركزيا في عهد مجلس الاعمار ، اصبح
 التنفيذ لا مركزيا في عهد مجلس التخطيط .

ومن ناحية اخرى فقد تبنى جهاز التخطيط
 الجديد سياسة استثمارية مختلفة عن سياسة مجلس
 الاعمار . فبعد ان كان التركيز في الخطط السابقة
 على القطاع الزراعى اكثر من القطاعات الاخرى ،
 جاءت خطط المجلس الجديد مؤكدة على المشروعات
 الصناعية ، وضرورة التوسع فيها نظرا للنتائج السريعة

التي يحققها هذا القطاع • وهذا على خلاف المشروعات الزراعية التي لم تؤت ثمارها سريعا ، فضلا عن انها افادت - بصورة غير عادلة - مجموعة من السكان هم اصحاب الاراضي في ظل نظام الاقطاع الذي كان سائدا قبل تشريع قانون الاصلاح الزراعي ، وان كان بعض تلك المشروعات ذا فوائد جمة فسي درء اخطار الفيضان عن مناطق كثيرة في العراق •

٢ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٤

وفي مايس من عام ١٩٦٤ تم اجراء تعديل في شأن مجلس التخطيط^(١) الذي انشىء عام ١٩٥٦ ، بحيث اصبح هذا المجلس مؤلفا من رئيس الوزراء ووزراء التخطيط والاقتصاد والمالية ومحافظة البنك المركزي واربعة اعضاء متفرغين بدرجة وزير • كما شكلت هيئة توجيهية (Steering Committee) ، قوامها وزير التخطيط والاعضاء المتفرغون الأربعة ، على ان تتولى هذه الهيئة مهمة رسم السياسة التخطيطية ، ووضع خطط الاستثمار الخمسية ، وبرامج الاستثمار السنوية ، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، اضافة الى متابعة الخطة في جميع مراحل تنفيذها •

(١) قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤ •

اما وزارة التخطيط ، بدوائرها الفنية ، فتتولى دراسة مقترحات الوزارات المتعلقة بمنظومة المشروعات التي تنوى القيام بها من الناحية الفنية والاقتصادية . وتعتبر الدائرة الاقتصادية في وزارة التخطيط الدائرة المسؤولة ، من حيث المبدأ ، عن دراسة مشروعات كل قطاع ، في ضوء علاقتها بمشروعات القطاعات الاخرى من ناحية ، وعلاقة هذه المشروعات جميعها بالاقتصاد القومي ككل من ناحية اخرى .

وبعد استكمال الدراسات الأولية هذه ، تحال المشروعات المقترحة ، ورأى الدوائر الفنية فيها ، الى الهيئة التوجيهية التي تقوم بدورها بدراستها في ضوء الاهداف العامة للخطة ، وفي حدود الامكانيات العالية المخصصة لها . ثم تقوم الهيئة التوجيهية بتحويل دراستها الى مجلس التخطيط لابتداء الرأى فيها تمهيدا لوضع الصيغة النهائية للخطة الخمسية . وبعد موافقة مجلس التخطيط على الخطة المقترحة ، تحال الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها واصدار القانون اللازم لتنفيذها .

واستنادا الى قانون مجلس التخطيط ، فانه الى جانب هذه الخطة الخمسية للاستثمار ، توضع خطة سنوية ضمن الاطار العام للخطة الخمسية تسمى

"بضهاج الاستثمار السنوى" ، وهو الذى يتضمن المشروعات الواردة فى الخطة الخمسية ، والتي يراد البدء بتنفيذها فى السنة التى يشير اليها هذا الضهاج السنوى للاستثمار . وتجدر الاشارة الى ان الخطة السنوية تمر بنفس المراحل والخطوات التى تمر بها الخطة الخمسية ، عدا ما يتعلق بمصادقة مجلس الوزراء ، حيث تنتهى الحاجة الى هذه المصادقة هنا ، نظرا لان المجلس سبق ان وافق على الخطة الخمسية باكملها .

اما عملية التنفيذ فتتم من قبل الوزارات او الدوائر ذات العلاقة بالمشروع الذى يراد البدء بتنفيذه ، وتمتع هذه الوزارات بصلاحيات كافية فى تنفيذ مشروعاتها على شريطة الا تتجاوز كلفة المشروع الواحد المليون دينار . اما اذا تجاوزت الكلفة هذا القدر ، فيتعين على

وتبين مقترحاتها بشأنه ، ثم تحييل
الدراسة والمقترحات الى الهيئة
التوجيهية •

— تقوم الاخيرة بدراسة ما ورد في تقرير
الاستشارى ورأى الدوائر الفنية فيه ، ثم
تحيله الى مجلس التخطيط الذى يتولى
اصدار القرار المناسب •

— تبلغ الوزارة المنفذة بقرار مجلس التخطيط
لتقوم بالاعلان عن المشروع ودعوة
المناقضين لتقديم عروضهم •

— تحال العروض المقدمة من قبل المقاولين
الى الاستشارى لدراستها واختيار احدها ،
مع ابداء مطالعته •

— تشكل لجنة فنية في الوزارة المنفذة لبيان
رأيها في مطالعة الاستشارى المنوه عنها
في الفقرة (٦) اعلاه •

- تحال مطالعة اللجنة الفنية الى وزارة التخطيط لتتولى دراستها ودائها الفنية ، ثم تحيلها الى الهيئة التوجيهية •
- تقوم الهيئة التوجيهية بدراسة ما ورد اليها ، ثم تحيل جميع الدراسات والمطالعات الى مجلس التخطيط ، الذي يقوم بدوره بدراسة ما يرد اليه ، فان اصدر قراره بالموافقة ، بلغت الوزارة المنفذة ، كي تبدأ بالتوقيع على عقد المقاولة وتباشر عملية التنفيذ •

٣ - مجلس التخطيط سنة ١٩٦٦

في عام ١٩٦٦ صدر قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) ، الذي اجري بعض التعديلات بشأن مجلس التخطيط الاقتصادي ، من حيث مركز الاعضاء المتفرغين من الناحية القانونية ، لينسجم مع احكام قانون الدرجات الخاصة رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ •

وقد جاء القانون رقم (١٨) مؤكداً مبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد القومي ، وضرورة عدم اقتصره على الجوانب الاقتصادية فقط ، وهو ما كانت تسير عليه اجهزة التخطيط من قبل • ولم يغير القانون الجديد طرق رسم الخطة ومراحل تنفيذها ومتابعة عملية التنفيذ ، الا انه نص صراحة على ان من جملة اختصاصات المجلس هو تنسيق

" السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية التي تضمن حسن تنفيذ الخطة ، بموافقة مجلس الوزراء " ، وكذلك أبدأء الرأي في مشروع الميزانية السنوية العامة للدولة ضمن الاطار العام للخطة ، وكذلك توجيه الفعاليات في القطاع الخاص لضمان انسجامها مع أهداف الخطة في التنمية (١).

(٣) الخطط الاقتصادية بعد ثورة تموز ١٩٥٨

لقد رسمت أجهزة التخطيط التي شكلت بعد عام ١٩٥٨ ثلاث خطط اقتصادية ، كانت الاولى خطة مؤقتة للفترة ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦١ / ١٩٦٢ ، والثانية للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، اما الثالثة فهي للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ . وسنتناول فيما يلي ، بشيء من التحليل ، هذه الخطط الثلاث :

١ - الخطة المؤقتة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٢/٦١
والخطة التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٥ :

نلاحظ من الملحق الاحصائي رقم (١) أن القطاع الصناعي قد نال النصيب الأكبر من التخصيصات (خاصة في الخطة التفصيلية) ان بلغ مجموع ما خصص للاستثمار في

(١) راجع في ذلك الفترات ٢ و٣ و٤ من المادة السابعة من قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦ .

هذا القطاع (١٦٦٨) مليون دينار او (٣٠٪) من مجموع التخصيمات البالغ قدرها (٥٥٦٣) مليون دينار ، بينما لم ينل القطاع الزراعي سوى (١٤٨٪) و (٣٠٣٪) من مجموع تخصيصات الخطتين المؤقتة والتفصيلية على التوالي ، مما جعله في المرتبة الرابعة في هاتين الخطتين ، بعد ان كانت له الاولوية في جميع الخطط السابقة .

وعلى الرغم من ان الخطة التفصيلية (٦١ - ١٩٦٥) قد أتت بهدف تحقيق زيادة سنوية في الدخل القومي بمعدل (١٠٪) ، بغية مضاعفته في مدى عشر سنوات ، فانها لم تحدد نسبة الزيادة المتوقعة في كل قطاع على انفراد ، والاثـر المباشر وغير المباشر لنمو كل قطاع في القطاعات الاخرى . كما ان الطريقة التي اتبعت في اعداد الخطة لم تختلف عما كان متبعاً من قبل ، فهي لم تعدو ان تكون مجرد قائمة تقدمت بها الوزارات المختلفة لمشروعات لـم تدرس علاقتها بالاقتصاد القومي ككل الا دراسة عابرة ، اضافة الى فقدان شمولية الخطة وعدم احتوائها على اي تخطيط تربوي او اجتماعي ، وخلوها من أية دراسة للقوى العاملة ، وما يتوقع دخوله من السكان في سن العمل خلال سنوات تنفيذ الخطة ، وسوف نرى ، فيما بعد ، انه على الرغم من زيادة التخصيمات القطاعية في هذه الخطة عن سابقتها من الخطط ، فان مدى النجاح الذي حققته عملية تنفيذ الخطة - معبرا عنه بنسبة المصروفات الى التخصيمات - قد بقى على ما كان عليه في عهد مجلس الاعمار .

وأيا كانت الانتقادات التي توجه الى الخطة التفصيلية
 ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، فانها تمثل ، بلا ريب ، نقطة تحول عن
 الفكر التخطيطي الذي كان سائدا من قبل وبخاصة في
 النواحي التالية :

- ان الخطة قد وضعت بهدف مضاعفة الدخل القومي
 خلال فترة عشر سنوات ، وهذا ما لم تستهدفه
 الخطط السابقة .

- ان الزيادة في التخصيصات لم تقترن بزيادة الاعتماد
 على عوائد النفط ، بل بزيادة الاعتماد على القروض
 الأجنبية ، فبعد ان كانت حكومة ما قبل الثورة
 تخصص نحو (٧٠٪) من عوائد النفط لتمويل ميزانية
 الخطة ، فان حكومة الثورة خفضت هذه النسبة
 الى (٥٠٪) . اما عن القروض الاجنبية التي لم
 تزيد عن (٢٢) مليون دينار في فترة ما قبل الثورة ،
 فقد ارتفعت الى ما يقرب من (٥٠٠) مليون دينار
 في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٩ كما هو مبين في
 الملحق الاحصائي رقم (٢) .

- لقد تضمنت الخطة نقاط تحول في الأولويات
 الانمائية ، ومنها التأكيد على القطاع الصناعي الذي
 كان قد اهمل نسبيا في الخطط السابقة .

٢ - الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩

في عام ١٩٦٥ اعد مجلس التخطيط الخطة الاقتصادية

الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ (١) . وقد بلغ مجموع التخصيصات فيها نحو (٦٦٨) مليون دينار ، منها نحو (٦٤١) مليون دينار للقطاعات الاقتصادية (انظر الملحق الاحصائي رقم ١) والباقي لتسديد الالتزامات الدولية ولتمويل ميزانيات اجهزة التخطيط والمتابعة .

وقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء (٢٩٢٪) من مجموع التخصيصات القطاعية ، وللزراعة (٢٧١٪) ، وللمباني والاسكان (٢٦٥٪) ، اما قطاع النقل والمواصلات فقد نال (١٧٢٪) من التخصيصات القطاعية .

ويمكن اعتبار مراحل رسم هذه الخطة ، كما جاءت في المذكرة التفسيرية للاطار العام لها والمذكرات التي سبقت اعدادها ، اول محاولة لتبني فكرة التخطيط الشامل على المستوى القومي . ان المخطط العراقي قد حاول خلص نوع من التوازن في معدلات نمو القطاعات المختلفة ، آخذاً في الاعتبار أثر بعضها في البعض الآخر من جهة ، وفي الاقتصاد القومي ككل من جهة اخرى .

ولقد وضعت هذه الخطة بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ، يمكن اجمالها في النقاط التالية :

(١) قانون الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥
الوقائع العراقية ، العدد ١١٣٥ ، اول تموز ١٩٦٥ .

- تحقيق معدل لنمو الدخل القومي بنسبة سنوية لا تقل عن (٨٪) .
- تعديل بنيان الاقتصاد العراقي بشكل يقلل من اعتماده على عوائد النفط كمصدر رئيسي ليراداته ، وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية وزيادة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الدخل القومي بتنمية القطاع الاول بمعدل سنوي لا يقل عن (٧,٥٪) وتنمية القطاع الثاني بنسبة سنوية لا تقل عن (١٢٪) .
- خلق نوع من الموازنة بين مجموع الانفاق القومي ونسبة تزايد من جهة وبين الطاقة الانتاجية ونسبة تزايدها من جهة اخرى ، وذلك تلافيًا للهزات التي قد تصيب الاقتصاد في الاجال القصيرة .
- محاولة تنسيق منظومة المشروعات الانتاجية للخطة مع اهداف التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .
- تحقيق حالة العطالة الكاملة ، وتوسيع مجالات الحمل المنتج ، ومحاولة التخلص من مشكلة البطالة (البنائية والمقنعة) التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .
- التوسع في خدمات الصحة والتعليم لرفع المستوى المعيشي للافراد والارتفاع بكفاءتهم الانتاجية .

- التقليل التدريجي في تركيز الدخل والثروة بأيدي أفراد قلائل ومحاولة توجيه نسبة كبيرة من الانتاج الى الفئات ذات الدخل المحدودة .

وبالرغم من فكرة التخطيط الشامل التي تبناها المجلس المخطط في هذه الخطة ، فان مجلس التخطيط ، وهو الذي رسم هذه الخطة ، لم ينسق عمله مع مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية^(١) الذي كان قد انشىء عام ١٩٦٤

(١) انشىء مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٦٤ بموجب القانون رقم ١٩٦٧ . ثم اعيد تشكيله بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته . وكان الفرض من انشاء هذا المجلس هو التخطيط للتنمية التربوية والاجتماعية " وتنسيقها وتكاملها مع التنمية الاقتصادية لدعم المجهود القومي في تحقيق وضمان الحياة الكريمة لابناء الشعب ، وذلك بايجاد الوسائل الكفيلة بحسن استثمار الطاقات البشرية في البلاد عن طريق تربية الناشئين ، واعداد المختصين والفنيين وتدريب الايدي العاملة والتوجيه الاجتماعي " . وقد حددت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٦ اختصاصات المجلس وواجباته ، ومنها " وضع خطة لتنمية الطاقات البشرية في البلاد عن طريق التربية والاعداد والتدريب والتوجيه الاجتماعي على ان تنظما خطة عامة تكون موازية للخطة الاقتصادية ومتكاملة معها " ، وكذلك " تخطيط السياسة العامة للتربية والتوجيه الاجتماعي وما يتصل بحسن استثمار الطاقات البشرية لضمان تطبيق الخطة " .

ويتألف المجلس من رئيس الوزراء (رئيسا) وعضوية كل من وزراء الدفاع ، والتخطيط ، والتربية ، والنفط ، والصحة ،

للقيام بتخطيط النواحي التربوية والاجتماعية ضمن الاطار العام للتخطيط الشامل في العراق . كما ان مجلس التخطيط الاقتصادي لم يمارس صلاحياته الممنوحة له قانونا في ابداء الرأي في السياسة المالية والنقدية والضريبية للدولة ، وفي وضع الميزانية العامة للدولة ، اضافة الى ان نسبة كبيرة من مشروعات هذه الخطة لم تنجز في الاوقات المحددة لها ، كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

(٤) التخطيط والتنفيذ على المستويين القومي والقطاعي

وانا كانت هذه هي الأهداف العامة للخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، فانـــــــه يجدر بنا ، بعد ذلك ، ان نبين فيمايلي ، الى اي مدى قد أمكن لاجهزة الدولة تنفيذ هذه الاهداف ، على المستوى القومي ، اولا ، ثم على المستوى القطاعي :

اولا : التخطيط والتنفيذ على المستوى القومي

من الشائع والمقبول لدى الاقتصاديين بان توفر الثروات المادية يشكل العنصر الاول الذي لا يمكن الاستعاضة

والمواصلات ، والصناعة ، والمالية ، والزراعة ، والاصلاح الزراعي ، والبلديات والاشغال ، والاقتصاد ، والثقافة والارشاد ، والعمل والشؤون الاجتماعية ، والداخلية ، ورعاية الشباب ، وروـــــــســــاء جامعات بغداد والموصل والبصرة ، ورئيس المجلس الاعلى للبحوث العلمية ، وخمسة من اعضاء هيئة التدريس في جامعة بغداد وعضو من الاعضاء المتفرغين في مجلس التخطيط الاقتصادي .

عنه في عملية التنمية الاقتصادية . غير ان التجارب التي مرر بها كثير من دول الشرق الاوسط ، وبخاصة العراق بعد الحرب العالمية الثانية ، تشير الى ان توفر هذه الثروات لا تعتبر كافيا وحده في صياغة الخطط المختلفة ، ما لم يقترن بجهاز تنفيذي كفوء تتوافر وتتضافر فيه الخبرات والمهارات الادارية والفنية ، في جو سياسى مستقر .

وعلى الرغم من وفرة المياه في العراق ، واتساع رقعة ارضه الخصبة ، وارتفاع نصيب الفرد الواحد من مساحة الارض ، ووجود احتياطيّات ضخمة للنفط مع ايرادات سنوية منه ، فان سياسة التنمية التي سار عليها هذا البلد ، منذ عام ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٦٧ ، لا يمكن ان تعتبر سياسة عملية مثمرة . ان العراق - وان استطاع تحقيق معدل عال لنمو الدخل القومي بالأسعار الجارية ، بلغ نحو (٨٥٪) سنويا ، ومعدل لنمو دخل الفرد الواحد بلغ (٥٣٪) سنويا ، خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٦^(١) ، فان هذا المعدل العالى لا يمكن ان يؤخذ كمقياس لنجاح سياسات التخطيط التي رسمت من قبل المجالس المختلفة . ان نجاح الخطط او فشلها انما يقاس بمقارنة ما رسم في الخطة من اهداف وما تم تنفيذه منها ، خلال فترة الخطة . وكلما كانت نسبة التنفيذ عالية لكل مشروع او لكل خطة ، دل ذلك على نجاح المخطط

(١) انظر الملحق الاحصائى رقم (١٥) .

والمنفذ في رسم الخطة من جهة وفي تنفيذها من جهة
 اخرى .

وبديهي ان القول بان المصروفات الفعلية قد بلغت
 نسبة معينة من التخصيصات لا يعني بان تلك النسبة من
 الخطة او المشرعات قد انجزت فعلا . اذ كما نعلم فان
 للخطة جوانب عديدة ، وان التنفيذ الفعلي لمشروعات
 قطاع معين له انعكاسه على مجالات اخرى في الاقتصاد
 القومي ، ولذلك فان التنفيذ ما لم يكن كاملا قد لا يعني
 بان نصف الخطة قد نفذ ، وان نصف الانعكاسات والآثار
 قد تحققت . ولهذا لا يمكن اعتبار ما صرف من مبالغ على
 مشروعات الخطة مؤشرا دقيقا لما نفذ من الخطة بتأثيراتها
 المباشرة وغير المباشرة .

ولكننا لو افترضنا بان المصروف الفعلية هو مقياس
 لباأس به للتنفيذ ، فان نظرة الى ارقام التخصيصات
 الاستثمارية وارقام المصروفات الفعلية بالخطط الاقتصادية
 المختلفة التي رسمت للعراق منذ عام ١٩٥١ ، وحتى
 نهاية عام ١٩٦٦ ، تكشف عن ان المعدل السنوي للتنفيذ
 الفعلي للمشروعات لم يتجاوز ال (٥٠٪) من التخصيصات
 السنوية ، وان هذا المعدل قد بقى على حاله ، سواء
 كان ذلك للفترة التي سبقت سنة ١٩٥٨ (قبل الثورة)
 او الفترة التي تلتها .

بل يمكن القول بان النسبة المئوية للتنفيذ الفعلي

قبل عام ١٩٥٩ كانت اعلى من النسبة المئوية للتنفيذ منذ عام ١٩٥٩ وحتى نهاية عام ١٩٦٦ ، ان بلغت هذه النسبة للفترة الاولى ما يقرب من (٥٤%) ، بينما انخفضت في الفترة الثانية الى حوالي (٤٦%) كما هو مبين بالملحوق الاحصائي رقم (٣) .

بيد انه تجدر ، هنا ، ملاحظة ان مجموع التخصيصات السنوية ، خلال الثمان سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٨ ، لم تبلغ سوى (٤١٨٥) مليون دينار ، وكان مقدار ما صرف منها فعلا (٢٢٥) مليون دينار . اما في الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٦ فقد ارتفع مجموع التخصيصات فيها الى (١٠٥٢) مليون دينار ، صرف منها حوالي (٤٨٩) مليوناً . وبعبارة اخرى فان مجموع ما خصص سنويا للفترة الثانية ١٩٥٩ - ١٩٦٦ يزيد بمقدار (١٥١%) عما خصص للفترة الاولى ١٩٥١ - ١٩٥٨ ، وان مقدار ما صرف فعلا في الفترة الثانية يزيد بمقدار (١١٢%) عما صرف في الفترة الاولى .

ولواحتسبنا الاتجاه العام (Trend) للتخصيصات السنوية خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦ ، لحصلنا على المعادلة التالية :

$$ص = ٩١٣ + ٤٥س \quad (١)٠٠٠٠٠$$

حيث ص = تمثل التخصيص السنوي بملايين الدينانير .

س = تمثل السنين (وهي تساوي صفر في منتصف

عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ولكي تكون عملية تنفيذ مشروعات الخطة ناجحة ، لابد ان تكون المعادلة الخطية التي تبين الاتجاه العام للمصرفات الفعلية مقارنة في معاملاتها (Coefficients) للمعادلة الاولى . فكلما اقتربت ارقام المعادلة الثانية من الاولى ، دل ذلك على نجاح عملية التنفيذ ، وبالتالي على نجاح عملية التخطيط ذاتها . غير ان الواقع يظهر عكس ذلك ، حيث ان معادلة خط الاتجاه العام للمصرفات الفعلية السنوية تعطي قيما للمعاملات تقل عن نصف معاملات المعادلة الاولى ، كما هو مبين فيما يلي :

$$ص = ٤٣٩ + ٢١ س \quad (٢) \cdot \cdot \cdot \cdot \cdot$$

ص = تمثل المصرفات الفعلية السنوية بملايين الدينانير
س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

ومن ناحية اخرى فانه يمكن ايجاد نوع من العلاقة الخطية (Linear Correlation) بين التخصيصات السنوية في الخطة وبين المصرف الفعلي من تلك التخصيصات ، كما هو مبين في المعادلة التالية :

$$ص = ٣٦ + ٤٧ س \quad (٣) \cdot \cdot \cdot \cdot \cdot$$

ص = تمثل مجموع المصرف الفعلي السنوي بملايين الدينانير على مشروعات الخطة للسنوات ٥١ - ١٩٦٦ .
س = تمثل مجموع التخصيص السنوي بملايين الدينانير لمشروعات الخطة خلال نفس الفترة .

ان هذه المعادلة تبين ان ما يصرف سنويا على مشروعات الخطة لا يتجاوز الـ (٤٧٪) من التخصيص السنوي ، زائدا مبلغا ثابتا يساوي ٣٦ مليون دينار سنويا . ويمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ (Forecast) بما يصرف فعلا على مشروعات الخطة في الاعوام المقبلة ، اذا بقيت عملية تنفيذ البرامج الاستثمارية على مستواها الحالي . ان يمكن القول ، مثلا ، بان ما صرف فعلا خلال عام ١٩٦٩ (وهي آخر سنة من سنوات الخطة الخمسية السابقة) من المبلغ المخصص في الخطة لتلك السنة ، والبالغ قـدره (١٢٧٦) مليون دينار ، لسن يزيد عن (٦٣٦) مليون دينار . (١)

ويمكن ايجاد نوع آخر من العلاقات الخطية بين التخصيصات والمصروفات الفعلية وذلك بتقسيم السلسلة الزمنية التي تمثل التخصيصات والمصروفات الى فترتين زمنيتين : الاولى تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية سنة ١٩٥٩ ، على اعتبار انها تمثل الفترة التي وضعت ونفذت فيها برامج مجلس الاعمار . اما الفترة الثانية فتبدأ بسنة ١٩٦١ وتنتهي بنهاية سنة ١٩٦٦ (وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات الاحصائية) على اعتبار انها ممثلة لبرامج الاستثمار التي رسمت بعد ثورة ١٤ تموز . ولقد استثنينا سنة ١٩٦٠ من الفترة الثانية لسببين : الاول ان هذه

(١) ص = ٣٦ + ٠,٤٧ × ١٢٧٦ = ٦٣٥٧ مليون دينار .

السنة تمثل سنة انتقالية من برامج مجلس التخطيط
الاقتصادي . اما السبب الثاني فهو ان الخطة التي
وضعت لسنة ١٩٦٠ هي خطة مؤقتة استبدلت بخطة
تفصيلية للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

اما عن العلاقة بين التخصيمات السنوية والمصرفات
الفعلية خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٩ (برامج مجلس
الاعمار) فتمثلها المعادلة الآتية :

$$ص = ٣ + ٦ر٠ س \quad (٤) ٠٠٠٠٠$$

ص = المصرفات السنوية بملايين الدينانير

س = التخصيمات السنوية بملايين الدينانير

واما عن العلاقة بين التخصيمات السنوية
والمصرفات الفعلية للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ (برامج مجلس
التخطيط) فتمثلها المعادلة الآتية :

$$ص = ٣٥٥ + ٢٣ر٠ س \quad (٥) ٠٠٠٠٠$$

ص = المصرفات السنوية بملايين الدينانير

س = التخصيمات السنوية بملايين الدينانير

ويلاحظ ان المعادلة رقم (٤) تشير الى
ان المصرفات السنوية على برامج الاستثمار التي وضعها
مجلس الاعمار تقل بمقدار (٣) ملايين دينار عن (٦٠%) من
التخصيص السنوي . اما المعادلة رقم (٥) فتشير الى
ان المصرف السنوي على برامج الاستثمار ، التي رسمت

للفترة ما بعد ثورة ١٤ تموز ، لم يتجاوز الـ (٢٣٪) من التخصيص السنوي ، زائداً مبلنا ثابتاً قدره (٣٥٥) مليون دينار . وبعبارة اخرى فان المعدل السنوي للتخصيصات خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٩ كان (٥٦٨) مليون دينار ، بينما المعدل السنوي للمصرف الفعلي كان يقارب (٣٠٥) مليون دينار ، اي ما يقارب (١١٣٪) من الدخل القومي بالاسعار الجارية (انظر الطعنين الاحصائيين رقمي ٥٤ و ٥٠) اما في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ فقد بلغ المعدل السنوي للتخصيص والمصرف (١٢٠٨) و (٦٣٣) مليون دينار على التوالي . والرقم الاخير يشكل ما يقارب (١١٢٪) من الدخل القومي بالاسعار الجارية .

وكما قدمنا فان نجاح عملية التخطيط يتوقف ، الى حد كبير ، على مدى ارتباط السياسة التخطيطية بالسياسة التنفيذية ، وهذا يتوقف ، بدوره ، على قدرات البلد وموارده المتاحة ، فنية كانت ام ادارية ام مالية . ومن ثم فان بلوغ الاهداف التي ترسمها الخطة يستتبع ، بالضرورة ، وجود ارتباط وثيق بين عمليتي التخطيط والتنفيذ . ويمكن قياس العلاقة بين التخطيط والتنفيذ باحتساب معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين التخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية من تلك التخصيصات ، ولاجل ان يكون هذا المعامل مقياساً صحيحاً للعلاقة بين المتغيرين المذكورين ، لا بد من استبعاد تأثيرات الاتجاه العام (Trend) من كل من

المصروفات والتخصيصات ، اي اننا نحسب الارتباط بين
سلسلتين زميتين^(١) : الاولى تمثل المصروفات امسا
الثانية فتمثل التخطيط . ان قيمة معامل الارتباط
(ر) المحسوبة بموجب هذه الطريقة هي :

$$r = 0.5 \dots \dots (٦)$$

وهي قيمة تدل على ضعف العلاقة بين عملية
التخطيط للمشروعات (وهي التي تتمثل في التخصيصات السنوية)
وبين عملية تنفيذها (وهي التي تتمثل في المصروفات السنوية) .
اذ ان قوة مثل هذه العلاقة تقاس بمدى اقتراب معامل
الارتباط من الواحد الصحيح ، فكلما بعد المعامل عن
هذا العدد ، دل ذلك على ضعف العلاقة^(٢) . وللتيقن
من طبيعة هذه العلاقة ، فمن الأفضل مقارنة الارتباط بين
التخصيص والتنفيذ لفترتين متتاليتين : فترة ما قبل ثورة
١٩٥٨ والتي تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي بنهاية ١٩٥٩
(خطط مجلس الاعمار) ، وفترة ما بعد الثورة
١٩٦١ - ١٩٦٦ (خطط مجلس التخطيط) .

وتكشف هذه المقارنة عن ان معامل الارتباط بين
التخصيصات والمصروفات للفترة الاولى والثانية هو حوالي

(١) انظر في ذلك : الدكتور محمد مظلوم حمدي : طرق الاحصاء ،
الطبعة الثانية ١٩٥١ ، ص ٤١٦ .

(٢) ان قيمة معامل الارتباط تنحصر دائما بين - ١ و + ١ ، والاشارة السالبة
والموجبة تبيان ما اذا كانت العلاقة عكسية او طردية .

(٠٨٩) و (٠٥٤) على التوالي ، اى ان العلاقة بين التخصيصات والمصرفات في الفترة الثانية هي اضعف منها في الفترة الاولى . وورد ذلك الى ان نسبة الزيادة في التخصيصات خلال الفترة الثانية لم تسايرها زيادة في المصرفات بنفس النسبة ، ففي الفترة الثانية ازدادت التخصيصات عن الفترة الاولى بنسبة (١١٦٪) ، بينما كانت نسبة الزيادة في المصرفات حوالي (١٠٧٪) فقط .

ثانيا : التخطيط والتنفيذ على المستوى القطاعي

ويدل الملحق الاحصائي رقم (٤) على خلاصة للتخصيصات السنوية والمصرفات الفعلية لمناهج الاستثمار المختلفة خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩ ، مقسمة الى اربعة قطاعات رئيسية : الزراعة ، والصناعة ، والنقل والمواصلات ، والمباني والاسكان . وتكشف هذه الخلاصة عن ان مجموع المبالغ التي خصصت لهذه القطاعات الاربعة ، خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٦ ، قد بلغ (١٤٧١) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع المصرفات طوال تلك الفترة (٧١٤) مليون دينار ، اى بنسبة (٤٩٪) من التخصيصات . كما تكشف الخلاصة عن ان حصة قطاع المباني والاسكان من مجموع التخصيصات قد بلغت (٤٧٧) مليون دينار ، صرف منها (٢٧٦) مليون دينار ، اى بنسبة (٥٨٪) ، يليه قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي بلغت تخصيصاته (٣٥٢) مليون دينار ومجموع مصرفاته (١٧٢) مليون دينار

اي بنسبة (٤٨%) . اما قطاع الزراعة فقد بلغت المبالغ المخصصة لمشروعاته نحو (٣٥١) مليون دينار ، والمبالغ المصروفة من تلك التخصيصات نحو (١٣٨) مليون دينار اي بنسبة (٣٩%) . واما قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة فيأتي في المرتبة الرابعة ، حيث بلغت تخصيصاته (٢٨٥) مليون دينار ، صرف منها (١٢٩) مليون دينار اي بنسبة (٤٥%) .

ويمكن تحليل التخصيصات والمصروفات السنوية على المستوى القطاعي تحليلا احصائيا ، نستخلص منه اربع علاقات هامة ، تساعد في معرفة اتجاهات التخصيص وابعاد التنفيذ في كل قطاع من ناحية ، ومدى ارتباط التنفيذ بالتخصيص من ناحية اخرى ، هذا اضافة الى تحديد العلاقة الخطية (Linear Regression) بين المصروفات والتخصيصات ، وفيمايلي بيان هذا التحليل لكل قطاع من القطاعات الاربعة على حدة :

١ - قطاع الزراعة والرى والبزل واستصلاح الاراضي

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات السنوية :

$$ص = ٢١٩ + ١٢٣س \quad (٧)٠٠٠٠٠٠$$

ص = التخصيصات السنوية لمشروعات القطاع

الزراعي بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف

عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩) .

ب - الاتجاه العام (Trend) فـي

المصرفات الفعلية السنوية :

$$\text{ص} = ٨٧ + ٠٠٥٦ \text{ ر} \cdot \text{س} \quad \text{..... (٨)}$$

ص = المصرفات السنوية على مشروعات القطاع

الزراعي بملايين الدينانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف

عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩) .

ج - العلاقة الخطية بين التخصيمات السنوية

والمصرفات الفعلية :

$$\text{ص} = ٣٦٧ + ٠٢٣ \text{ ر} \cdot \text{س} \quad \text{..... (٩)}$$

ص = المصرفات السنوية على مشروعات القطاع

الزراعي بملايين الدينانير .

س = التخصيمات السنوية لمشروعات القطاع

الزراعي بملايين الدينانير .

د - الارتباط (Correlation) بين

التخصيمات السنوية والمصرفات الفعلية بعد

أستبعاد تأثير الاتجاه العام (١).

$$\text{ر} = ٠٦١ \quad \text{..... (١٠)}$$

(١) عند حساب معامل الارتباط بين سلسلتين زمنيتين لنفرض الموقف على طبيعة العلاقة بينهما ، يجب اولا ، وقبل كل شيء ، أستبعاد أثر الاتجاه .

٢ - قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيصات

السنوية :

ص = ١٩٠١ر + ٢٧٨ر س ٠٠٠٠٠ (١١)

ص = التخصيصات السنوية لمشروعات القطاع

الصناعي بملايين الدنانير •

س = السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر) •

العام عن كل منهما ، وذلك لان اتفاق الاتجاه العام للظاهرتين في الصعود او الهبوط يوجد دائما نوعا من الارتباط الظاهري او الارتباط الوهمي الذي قد لا يعني شيئا على الاطلاق • فشلا قد يكون الارتباط قويا بين سلسلة زمنية تمثل حركة القطارات في العراق وسلسلة اخرى تمثل الايداعات السنوية في البنوك لمجرد اتفاق الاتجاه العام لهاتين السلسلتين في الصعود او الهبوط • وطبيعي ان مثل هذا الارتباط هو ارتباط وهمي (Nonsense Correlation) ان لا توجد علاقة مباشرة بين حركة هاتين السلسلتين •

ويحتسب الارتباط بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام باستخدام
المعادلة :

$$\frac{\text{ح ح}}{\text{ح ح}}$$

$$\text{ن ع ع}$$

حيث ح = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة
الزمنية الاولى •

ح = الفرق بين القيم المشاهدة والقيم الاتجاهية للسلسلة
الزمنية الثانية •

ع = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الثانية عن

$$\frac{\text{ح ح}}{\text{ن}} = \sqrt{\text{القيم الاتجاهية لها}}$$

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات السنوية الفعلية :

$$\text{ص} = ٨٠٦ + ١٢٢٢ \text{ س} \quad (١٢) \cdot ٠٠٠٠٠$$

ص = المصروفات السنوية على مشروعات القطاع الصناعي بملايين الدنانير .

س = التخصيمات السنوية لمشروعات القطاع الصناعي بملايين الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين

التخصيمات السنوية والمصروفات الفعلية بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام .

$$r = ٠٣ \quad (١٤) \cdot ٠٠٠٠٠$$

٣ - قطاع النقل والمواصلات والتخزين

أ - الاتجاه العام (Trend) في التخصيمات السنوية :

$$\text{ص} = ٢٠٥ + ٩٦ \text{ س} \quad (١٥) \cdot ٠٠٠٠٠$$

ص = التخصيمات السنوية لمشروعات قطاع النقل والمواصلات والتخزين بملايين الدنانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩) .

ع = الانحراف المعياري لانحرافات قيم السلسلة الاولى عن

$$\sqrt{\frac{\sum (x - \bar{x})^2}{n}} = \text{القيم الاتجاهية لها}$$

ن = عدد القيم

ب - الاتجاه العام في المصروفات السنوية الفعلية

$$\text{ص} = ١٠ر٦٩ + ٥ر٠ \text{ س } (١٦)٠٠٠٠٠٠$$

ص = المصروفات السنوية على مشروعات قطاع

النقل والمواصلات والتخزين بملايين

الدنانير .

س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف

$$\text{عام } (١٩٥٩/١٩٥٨)٠$$

ج - العلاقة الخطية بين التخصيمات السنوية

والمصروفات الفعلية :

$$\text{ص} = ١٩ر٠ + ٥ر٠ \text{ س } (١٧)٠٠٠٠٠٠$$

ص = المصروفات السنوية على مشروعات قطاع

النقل والمواصلات والتخزين بملايين

الدنانير .

س = التخصيمات السنوية لمشروعات قطاع

النقل والمواصلات والتخزين بملايين

الدنانير .

د - الارتباط (Correlation) بين

التخصيمات السنوية والمصروفات الفعلية

بعد استبعاد تأثير الاتجاه العام :

$$\text{ر} = ٥ر٠ (١٨)٠٠٠٠٠٠$$

٤ - قطاع المباني والاسكان

أ - الاتجاه العام (Trene) في التخصيمات

السنوية :

ص = ٢٦٣ + ١٤٢ ر١ س ٠٠٠٠٠ (١٩)
 ص = التخصيصات السنوية لمشروعات قطاع
 المباني والاسكان بملايين الدينانير .
 س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف
 عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩) .

ب - الاتجاه العام (Trend) في المصروفات
 السنوية الفعلية :

ص = ١٦٩١ + ١٠٢ ر١ س ٠٠٠٠٠ (٢٠)
 ص = المصروفات السنوية على مشروعات قطاع
 المباني والاسكان بملايين الدينانير .
 س = السنين (وهي تساوى صفر في منتصف
 عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩) .

ج - العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية
 والمصروفات الفعلية :

ص = ٣٢٧ + ٥ ر٠ س ٠٠٠٠٠ (٢١)
 ص = المصروفات السنوية على مشروعات قطاع
 المباني والاسكان بملايين الدينانير .
 س = التخصيصات السنوية لمشروعات قطاع
 المباني والاسكان بملايين الدينانير .

د - الارتباط (Correlation) بين

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية بعد
 استبعاد تأثير الاتجاه العام .
 ر = ٥٨ ر٠ ٠٠٠٠٠ (٢٢)

ان المعادلات ٨ و ١٢ و ١٦ و ٢٠ توضح مدى مواكبة عملية تنفيذ المشروعات المتعلقة بكل قطاع من القطاعات الاربعة السابقة لعملية التخطيط لتلك المشروعات ، والمتمثلة بمقدار التخصيص السنوي في كل قطاع ، وهو ما تمثله المعادلات ٧ و ١١ و ١٥ و ١٩ على التوالي . فكلما اقتربت معاملات (Coefficients) معادلة الاتجاه العام في المصروفات من معاملات الاتجاه العام في التخصيصات (لكل قطاع على انفراد) ، كان ذلك دليلا على نجاح المخطط في تقدير طاقات البلد التنفيذية وبالتالي رسم خطته في ضوءها .

وبما ان رسم الخطة في العراق يتم بناء على ما يرد من الوزارات المختلفة من مقترحات حول منظومة المشروعات التي ترى كل وزارة ضرورتها خلال سنوات الخطة ، وان التخصيصات السنوية تتم في ضوء ما هو مقترح من مشروعات ، وان الاتجاه العام (Trend) للمصروفات السنوية في كل قطاع (كما تبينه المعادلات ٨ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ اعلاه) لم يواكب الاتجاه العام للتخصيصات السنوية (كما تبينه المعادلات ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ١٩) ، فانه يمكن القول ، بوجه عام ، بان مقترحات الوزارات فيما يتعلق بمنظومة المشروعات ، التي ارتأت ضرورتها ، لم تكن مبنية على اساس مدروسة لقدراتها التنفيذية ، خاصة وان الجهة المنفذة لتلك المشروعات هي الوزارة المستفيدة منها ، والتي غالبا ما تكون هي ايضا الوزارة التي اقترحتها .

ولو اعتبرنا التخصيصات السنوية لمشروعات الخطة والمصروفات الفعلية عليها مقياسا منطقيا لعملية التخطيط والتنفيذ ، فان نظرية عاجلة الى معاملات الارتباط (Correlation Coefficients)

المبينة في المعادلات (١٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢) توضح ان العلاقة بين التخطيط وبين التنفيذ هي علاقة ضعيفة ، وبخاصة في القطاع الصناعي ، حيث لم تتجاوز قيمة معامل الارتباط ٠.٣٠ ولقد ذكرنا سابقا ان العلاقة تعتبر قوية ، كلما اقترب معامل الارتباط من الواحد الصحيح ، ومن هنا نجد ان الارتباط بين التخطيط والتنفيذ في القطاع الزراعي كان اقوى منه في قطاع المباني والاسكان ، وفي الأخير اقوى منه في قطاع النقل والمواصلات ، وفي هذا القطاع الأخير اقوى منه في قطاع الصناعة والتعدين وتوليد الطاقة .

وبما ان المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصرفيات الفعلية على مشروعات الخطة الاقتصادية هي المعيار المتوفر للتنفيذ ، وان رسم الخطة ذاتها وتخصيص المبالغ السنوية لمشروعات القطاعات المختلفة يجب ان يستند الى امكانيات البلد التنفيذية ، وان هذه الامكانيات لا يمكن معرفتها مسبقا في ظروف العسراق الحالية ، ولان زيادة التخصيصات عن المصروفات ذات مضار مالية عديدة ، فاننا نقترح ان تكون التخصيصات السنوية مساوية (او اكثر بقليل) للمصروفات الفعلية ، وذلك باستخدام المعادلات المتعلقة بالاتجاه العام للمصروفات لتحديد التخصيص السنوي مسبقا ، واستخدام المعادلات التي تبين العلاقة الخطية بين التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية وهي المعادلات المرقمة (١٧٤٩ ، ٢١٤) فيما تقدم .

ولتوضيح استعمال هذه المعادلات ، فان الجدول التالي يبين مقدار التخصيصات السنوية لكل قطاع ، للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٩ كما جاءت في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ،

والتخصيصات السنوية ، المحتسبة بموجب معادلات الاتجاه العام
للمصرفات ومعادلات العلاقة الخطية المشار إليها فيما تقدم .

جدول رقم (٤)

التخصيص السنوي في الخطة الخمسية وبموجب معادلة الاتجاه العام
للمصرفات وبموجب معادلة العلاقة الخطية بين التخصيص
والمصرف في كل قطاع ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩

(ملايين الدنانير)

التخصيص السنوي المحتسب بموجب معادلة العلاقة الخطية بين التخصيص والمصرف في كل قطاع	التخصيص السنوي المحتسب بموجب معادلة الاتجاه العام للمصرف في كل قطاع	التخصيص السنوي فسي الخطة الخمسية	القطاع
			<u>الزراعة :</u>
٩ر٣	٨ر٢	٣٧ر١	١٩٦٧
٩ر٣	٩ر٢	٣٧ر١	١٩٦٨
٩ر٣	٩ر٣	٣٧ر٢	١٩٦٩
			<u>الصناعة :</u>
١٥ر٨	١٧ر٨	٤٠ر٦	١٩٦٧
١٥ر٨	١٩ر٠	٤٠ر٤	١٩٦٨
١٣ر٥	٢٠ر١	٣٣ر٧	١٩٦٩
			<u>النقل والمواصلات :</u>
١٢ر٦	١٩ر٢	٢٤ر٩	١٩٦٧
٧ر٧	٢٠ر٢	١٥ر١	١٩٦٨
٨ر٢	٢١ر٢	١٦ر٠	١٩٦٩
			<u>المباني والاسكان :</u>
٢٠ر٥	٣٤ر٢	٣٣ر٦	١٩٦٧
١٩ر٥	٣٦ر٣	٣١ر٥	١٩٦٨
١٨ر٩	٣٨ر٣	٣٠ر٤	١٩٦٩

(٥) أسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق

لا يعتبر العراق البلد الوحيد بين مجموعة البلدان النامية الذي لم يستطع تنفيذ برامج الاستثمارية في الاوقات المحددة لها . غير ان ما يدعو الى الاستغراب هو ان السبب الرئيسي في تعثر السياسة الاستثمارية في البلدان الاخرى هو عدم توفر المال اللازم للتنفيذ ، اضافة الى جملة اسباب فنية وادارية اخرى . اما في العراق فان الفشل النسبي في تنفيذ الخطط الاقتصادية لا يعود الى عدم توفر المال ، بل الى عدة اسباب ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - عدم الأخذ بمبدأ الشمول في وضع الخطة

لم تأخذ الخطة في العراق بمبدأ الشمول للاقتصاد القومي ، ولم يتم اختيار المشروعات على اساس علاقة كل مشروع بالمشروعات الاخرى داخل القطاع الواحد والآثار المباشرة وغير المباشرة لمشروعات القطاعات المختلفة ففي بعضها البعض . ان عملية اختيار المشروعات ، والمفاضلة بينها ، كانت تتم بصورة اقرب ما تكون الى الاختيار التحكيمي .

٢ - ضعف الدوائر المنفذة لمشروعات الخطة

ان تنفيذ مشروعات الخطة يتطلب ، بالضرورة ، توفر الحدد الكافي من الفنيين المدربين والاداريين الكفاء لحسن سير عمليات التنفيذ ، وتخليصها من الروتين الطويل الذي

تتبعه الدوائر الحكومية المنفذة ، سواء قبل البدء بعملية التنفيذ او اثناء المباشرة بها ، اضافة الى ضرورة وجود الايدي العاملة الفنية التي تتولى ادارة المشروع في فترة التشغيل . والواقع ان العراق لم يحقق نجاحا كافيا فسي هذا المجال . ولهذا نجد ان اكثر الدوائر المنفذة قد عجزت عن انجاز المشروعات المسندة اليها في الفترة المحددة لها ، وذلك بسبب تشتت الجهود الفنية والادارية في مشروعات متعددة ، انيط امر تنفيذها الى ادارة واحدة ، فلا ينجز اى منها خلال الوقت المقرر . وهذا بالاضافة الى ضعف الاشراف الادارى والفني .

ومن ثم يمكن القول بأنه على الرغم من نجاح العراق في تطوير اجهزة التخطيط تطويرا نسبيا ، فان هذا التطوير لم يسايره تطوير مناظر في اجهزة التنفيذ او في سياسة تنفيذ الخطة .

٣ - عدم وجود اجهزة للتخطيط في الوزارات المختلفة

ومن بين الاسباب الهامة لفشل الخطة في بلوغ اهدافها هو عدم استطاعة جهاز التخطيط المركزى توجيه الوزارات المعنية عند قيام الاخيرة بوضع مقترحاتها عن المشروعات التي تزمع القيام بها . وكثيرا ما يحدث الا تخصص الوزارة المعنية الا وقتا قصيرا لتقديم مشروعاتها المقترحة الى مجلس التخطيط ، وهذا مما يورث السي اقتراح مشروعات بصورة مرتجلة ، وتخمين تكاليفها تخمينيا

يفتقد عنصر الدقة ، مما يؤدي ، بدوره ، الى اتاحة المجال للتوسع في الانفاق غير المنتج . كما انه اذا كانت الاعتمادات تتعلق بنفقات ادارية ، فان عدم التوجيه على الصرف ، وبذلك تفقد الخطة ، كميزانية ، اهميتها كقريب غير مباشر على حجم الانفاق الحكومي المقرر لكل وجه من أوجه الانفاق .

ولقد حاولت الحكومة تلافي هذا النقص ، فشرعت عام ١٩٦٥ قانونا للتخطيط والمتابعة^(١) استهدفت منه تشكيل مكتب للتخطيط في كل وزارة لها علاقة بوضع الخطة او تنفيذها ، ويتكون من عدد من الموظفين الاختصاصيين لمساعدة مجلس التخطيط الاقتصادي في وضع الخطة والضمان الاستثمارية السنوية ومتابعة تنفيذها ، على ان تكون هذه المكاتب مرتبطة بالوزراء المختصين مباشرة ، الا ان واجباتها وصلاحياتها تحدد من قبل مجلس التخطيط .

ولكن على الرغم من مضي مدة طويلة على صدور هذا القانون ، فانه لم يتم انشاء مثل هذه المكاتب ، ولم تتخذ أية خطوات ايجابية لوضع القانون موضع التنفيذ .

(١) القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ ، الوقائع العراقية ، العدد

١٠٧٧ ، ١٨ شباط ١٩٦٥ .

٤ - عدم الالتفات للعوامل النفسية والاجتماعية

ان العوامل الاجتماعية (Social Factors) والنفسية تلعب دورا بالغ الخطورة في نجاح او فشل أية خطة تضعها الدولة . وهناك من تجارب بعض الدول الكبيرة ما يدل على فشل حكوماتها في السياسة التي تتبناها لمكافحــة التقلبات الاقتصادية ، لا لشيء الا لعدم تعاون الافراد معها في السير وفقا لمقتضيات هذه السياسة ، واحجام المستثمرين منهم عن الاستثمار مما يحد من فاعليتها .

لقد فشلت الحكومة ، وأجهزة التخطيط العراقية ، في اعطاء الاهمية اللازمة للعوامل الاجتماعية والنفسية ، التي تنجم ، عادة ، عن تبني سياسة انمائية واسعة النطاق ، اضافة الى فشلها في خلق التعاون الكافي بينها وبين افراد الشعب بوجه عام ، وفي توعية الفرد العادي بفكرة التخطيط والغاية المنشودة من الخطة بوجه خاص .

٥ - قلة البيانات الاحصائية وضعف أجهزة الاحصاء

ليس من المبالغة ان قلنا باننا لا قيمة لأية خطة اقتصادية ، مهما بلغ اتقانها الفني والنظري ، ما لم تكن مبنية على معلومات احصائية ، تم جمعها وتحليلها تحليلا علميا سليما ، وما لم تكن تلك المعلومات شاملة لجميع جوانب الاقتصاد القومي . بل يمكن القول انه لو صح استخفاء السياسة الاقتصادية السليمة عن التخطيط فانه لا يمكن لأية سياسة اقتصادية سليمة ان تستغني عن المعلومات الاحصائية

(١) . الصحيحة

ومع ذلك فلم تكن أجهزة الاحصاء ، حتى وقت ليس
ببعيد ، من القوة والفعالية بحيث تؤدي دورها الاحصائي
على خير وجه ، بل كانت هناك مديرية عامة تعاني كثيرا من
الضعف ونقص التسهيلات وندرة الخبرات الاحصائية .

وبسبب ضعف جهاز الاحصاء في العراق وقلّة
البيانات الاحصائية فيه ، فان جميع الخطط الاقتصادية التي
رسمت (عدا الخطة الخمسية الأخيرة نسبيا) لم تستند الى
البيانات الاحصائية الضرورية لرسم الخطة كارتام الدخل القومي
والحسابات القومية ، وجداول المستخدم والمنتج (Input-
Output) ، وتكوين رأس المال ، وحجم القوى العاملة ،
وما الى ذلك من المستلزمات الاحصائية الاساسية للتخطيط
السليم .

٦ - ضعف الاجهزة الادارية الحكومية

ومن نافلة القول ان نؤكد على الدور الذي تلعبه
الاجهزة الادارية ، ونوعية الخدمات التي يفترض ان تقدمها ،
فمن الحقائق الثابتة ان مستوى الكفاءة الادارية في اجهزة
الدولة هو الذي يؤثر في ، وبالتالي يحدد ، مستوى

(١) الدكتور طاهر كنعان - مذكرة مرفوعة الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس
التخطيط عن مقترحاته لاعادة تنظيم اجهزة التخطيط في العراق ،
نيسان ١٩٦٨ .

التخطيط ، ومدى النجاح الذي تحرزته الخطة في مجال التنفيذ .

غير انه يلاحظ انه على الرغم من تدخل الحكومة المباشر في رسم السياسة الاقتصادية للبلد ، وسيطرتها على جوانب كثيرة من الاقتصاد القومي ، فانها لم تستطع تهيئة الكوادر الادارية ذات الكفاءة العالية في ادارة اجهزة الدولة بشكل ايجابي مشر . ومع ذلك فان تهيئة مثل هذه الكوادر لايتأتى عن طريق زيادة " عدد " الموظفين والمستخدمين ، بل عن طريق " رفع " كفاءتهم ومستوى أدائهم للأعمال الادارية ، وتخليص الاعمال الحكومية من الازدواجية والمركزية في اتخاذ القرارات .

ان الحكومات المتعاقبة في العراق - وبخاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ - لم تعط هذه الناحية اى اهتمام ، بل يمكن القول بان اهتمامها اتجه اتجاهها ساليا ، فوضعت غير المختصين في كثير من الوظائف التي تتطلب الخبرة والاختصاص . وبذلك اضعفت الفرصة على نفسها وعلى المختصين ، اضافة الى ان التقلبات السياسية العنيفة التي رافقت الثورة اثرت ، فيما مضى ، تأثيرا مباشرا في الجهود الفنية والعلمية ، مما أدى الى تشتيتها وبعثرتها .

٧ - انعدام التناسق بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية للدولة

كما ان من اقوى الاسباب التي تؤدى الى تعثر الخطة الاقتصادية في مراحل تنفيذها ، وفي عدم بلوغ اهدافها ،

هو انعدام التماسق بين سياسة الدولة المالية وسياستها الاستثمارية ، فبدلاً من ان تكون الميزانية العامة للدولة (الميزانية الاعتيادية) جزءاً من الخطة ، اصبحت الاخيرة - بشكل مباشر او غير مباشر - تابعة للاولى ومتأثرة بها .

لقد ذكرنا ، سابقاً ، ان الحكومة كانت قد خصصت جميع عوائد النفط للميزانية الاستثمارية ، الا انه في عام ١٩٥٢ تم تخفيض هذه النسبة الى ٢٠% ، ولكن منذ عام ١٩٥٩ ، حتى الوقت الحاضر ، اصبحت نسبة العوائد المخصصة للبرامج الاستثمارية ٥٠% ، حيث يحول النصف الآخر الى الميزانية الاعتيادية التي تمثل الانفاق الاستهلاكي الجارى للحكومة (Government Current Expenditure) .

ولو نظرنا الى الملحق الاحصائي رقم (٧) ، لتبين ان نمو الاستهلاك الحكومي ، الذي يتمثل في نفقات الميزانية الاعتيادية ، قد بلغ نسبة اعلى من نمو الدخل القومي .

فبعد ان كانت نفقات الميزانية الاعتيادية لا تتجاوز ٥٠٢ مليون دينار سنة ١٩٥٣ اصبحت تقرب من (١٨٧٥) مليون دينار عام ١٩٦٥ ، اي بزيادة قدرها (٢٧٣%) ، هذا في حين انه لم تتجاوز نسبة الزيادة في الدخل القومي نحو (١٧٠%) سنة ١٩٦٥ قياساً بسنة ١٩٥٣ .

ان نمو النفقات الاستهلاكية الحكومية بسرعة اكبر من سرعة نمو الدخل القومي امر لا يبرره واقع العراق وظروفه الراهنة ، خاصة وان هذه الزيادة المطردة في النفقات

لم تصحبها زيادة ماضرة في الخدمات الحكومية .

ان التحليل الاحصائي لنفقات الميزانية الاعتيادية ، منذ عام ١٩٥٣ حتى نهاية سنة ١٩٦٥ المالية ، يـدول على ان الاتجاه العام في النفقات الاستهلاكية للحكومة هو :

$$\text{ص} = ١٠٤٤ + ١١٦ \text{ س} \quad (٢٣)٠٠٠٠٠$$

$$\text{ص} = \text{نفقات الميزانية الاعتيادية بملايين الدينانير}$$

$$\text{س} = \text{السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر)}$$

واستنادا الى هذه المعادلة ، فانه يمكن ان نتنبأ بما ستكون عليه نفقات الميزانية الاعتيادية سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، حيث ستبلغ هذه النفقات (٢٣٢) و (٢٦٠) مليون دينار على التوالي . واذا اعتبرنا ان الدخل القومي (National Income) تمثله معادلة خط اتجاهه العام :

$$\text{ص} = ٤١١ + ٣١٥ \text{ س} \quad (٢٤)٠٠٠٠٠$$

$$\text{ص} = \text{الدخل القومي بملايين الدينانير}$$

$$\text{س} = \text{السنين (سنة ١٩٥٩ = صفر)}$$

فان نفقات الدولة الاستهلاكية سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٥ ستشكل ٣٠% و ٣١% من الدخل القومي الذي سيبلغ في عامين السنتين (٧٦٨) و (٩٢٥) مليون دينار استنادا الى المعادلة (٢٤) ، في حين ستبلغ نفقات الدولة الاستثمارية في هاتين السنتين (٩٢٢) و (١١٣٢) مليون دينار (١) ،

(١) احتسبت النفقات الاستثمارية بموجب المعادلة رقم (٢) اعلاه .

وهي لا تشكل سوى ١٢٪ و ١٢٫٣٪ من الدخل القومي فسي سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على التوالي .

كما ان الملحق الاحصائي رقم (٧) يدل على ان نمو الضرائب المباشرة وغير المباشرة^(١) ، كمصدر من مصادر تمويل الميزانية الاعتيادية ، لم يواكب نمو الدخل القومي ، ان لم ترتفع الضرائب سنة ١٩٦٥ الا بنسبة ١٣٫٢٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٥٣ ، اى بعجز قدره حوالي ٤١٫٢٪ من نمو الدخل القومي . وفي حالة بقاء الاتجاه العام في ايرادات الدولة من الضرائب على ما هو عليه الآن والمتمثل بالمعادلة رقم (٢٥) :

$$\text{ص} = ٤٠٥ + ٢٦ \text{ س} \quad (٢٥) \cdot \cdot \cdot \cdot \cdot$$

ص = الضرائب المباشرة وغير المباشرة (عدا النفط)
بملايين الدينانير .

س = السنين (سنة ١٩٥٦ = صفر) .

فان ما سيدخل خزينة الدولة من هذه الضرائب فسي سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ سيكون (٦٩١) و (٨٢١) مليون دينار على التوالي ، اى حوالي ٣٠٪ و ٢٨٪ من مجموع نفقات الميزانية الاعتيادية في هاتين السنتين .

(١) باستثناء الضريبة المباشرة على ايرادات شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق ، باعتبار انها تمثل حصة الحكومة العراقية من عوائد النفط .

ومما يزيد في خطورة الأمر هو ان التوسع في الانفاق الاستهلاكي الحكومي سيعتمد ، بالدرجة الاولى ، على مصادر التمويل غير المصدر الضريبي ، وبالتالي على إيرادات الدولة من عوائد النفط . وبعبارة اخرى فإن هذا التوسع سيكون حتما على حساب النفقات الاستثمارية للدولة . ومما يؤيد ذلك هو بقاء المعدل السنوي للمصروفات الاستثمارية على مستواه تقريبا منذ عام ١٩٥٦ (اى انخفاض نسبة المصروفات الاستثمارية الى الدخل القومي كما يتبين ذلك من الملحق الاحصائي رقم ٦) .

وتجدر الاشارة ، هنا ، الى ان اى انخفاض في معدل الاستثمار الحكومي سيؤدي ، حتما ، الى انخفاض معدل النمو العام في الاقتصاد القومي ، الا اذا امكن تعويض هذا الانخفاض بزيادة استثمارات القطاع الخاص . غير ان كل الدلائل تشير الى ان هذا القطاع اتجه في استثماراته ، منذ سنة ١٩٥٨ ، الى الابنية (واغلبها دور سكن) دون المكائن والمعدات الانتاجية ، كما يتضح من الملحق الاحصائي رقم (٢٦) .

وفي رأينا ان مصلحة العراق تحتم توجيه أكبر قسط ممكن من عوائد النفط الى الاستثمار بدلا من الاستهلاك ، وذلك للسيطرة على الانفاق الاستهلاكي الحكومي المتزايد ، ولجعله متمشيا في نموه مع معدل نمو الدخل القومي ، ان لم يكن أقل منه . كما ان المصلحة تقضي برسم سياسات تخطيطية علمية مبنية على أسس متينة ، يكون الغرض منها

توفير اوسع مجالات العمل للداخلين الى سوق العمل ممن العراقيين ، وان تنفذ مشروعات الخطة في اوقاتها المقررة ، حتى يتمكن العراق من بناء اقتصاد متين يصمد امام الهزات وفي الازمات ، ويقلل من اعتماده على النفط كمصدر للموارد المالية .

ان هذا يحتم على الحكومة ان تسارع ، من الآن ، الى تقوية الاجهزة التي تدر على الدولة ايرادات دورية ، وبخاصة الجهاز الضريبي ، حتى تتمكن من الحصول على نسب ثابتة من الدخل القومي كضرائب يدفعها الأفراد ، علما بان ثبات نسبة الضريبة من الدخل القومي سيعني زيادة ما تحصل عليه الدولة سنويا من هذا المصدر نتيجة رفع كفاءة التحصيل ، ولكنه لايعني اطلاقا رفع معدلات التكاليف الضريبي .

بيد ان اهمية الضرائب ، كمورد مالي ، ستظهر في الظروف الطارئة ، ويبعد بالدولة عن ارتجال الضرائب لتأمين المورد منها . وهذا ما حدث فعلا ، بعد وقف ضخ النفط العراقي قبل وبعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ ، حيث لجأت الحكومة الى فرض ضرائب لم يتسم بعضها بعدالة التوزيع .

(٦) خلاصة النتائج والتوصيات

لقد استعرضنا في الصفحات القليلة السابقة بعض النقاط المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق ، وما رافقها من

مقتبسات من كتاب تقييم النمو الاقتصادي
في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠

المعد من : الدكتور جواد هاشم
الدكتور حسين عمير
الدكتور علي المنوفسي

خلاصة النتائج والتوصيات :

لقد استعرضنا في الصفحات القليلة السابقة بعض النقاط

المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق ، وما رافقها من عثرات ومشكلات أدت إلى
رسم خطط اتسمت إما بالطموح أو بنقص في الدراسات الأولية التي يجب أن تسبق عادة وضع
كل خطة وكل عملية تخطيط ، وبذلك اتست ثمار معظم تلك الخطط غير ناضجة .

وبغية جعل خطة التنمية القومية خطة علمية مدروسة ، ولوضع أساس سليم

لعمليات التخطيط في المستقبل ، فإنه ينبغي الأخذ بالمبادئ الأساسية الآتية :

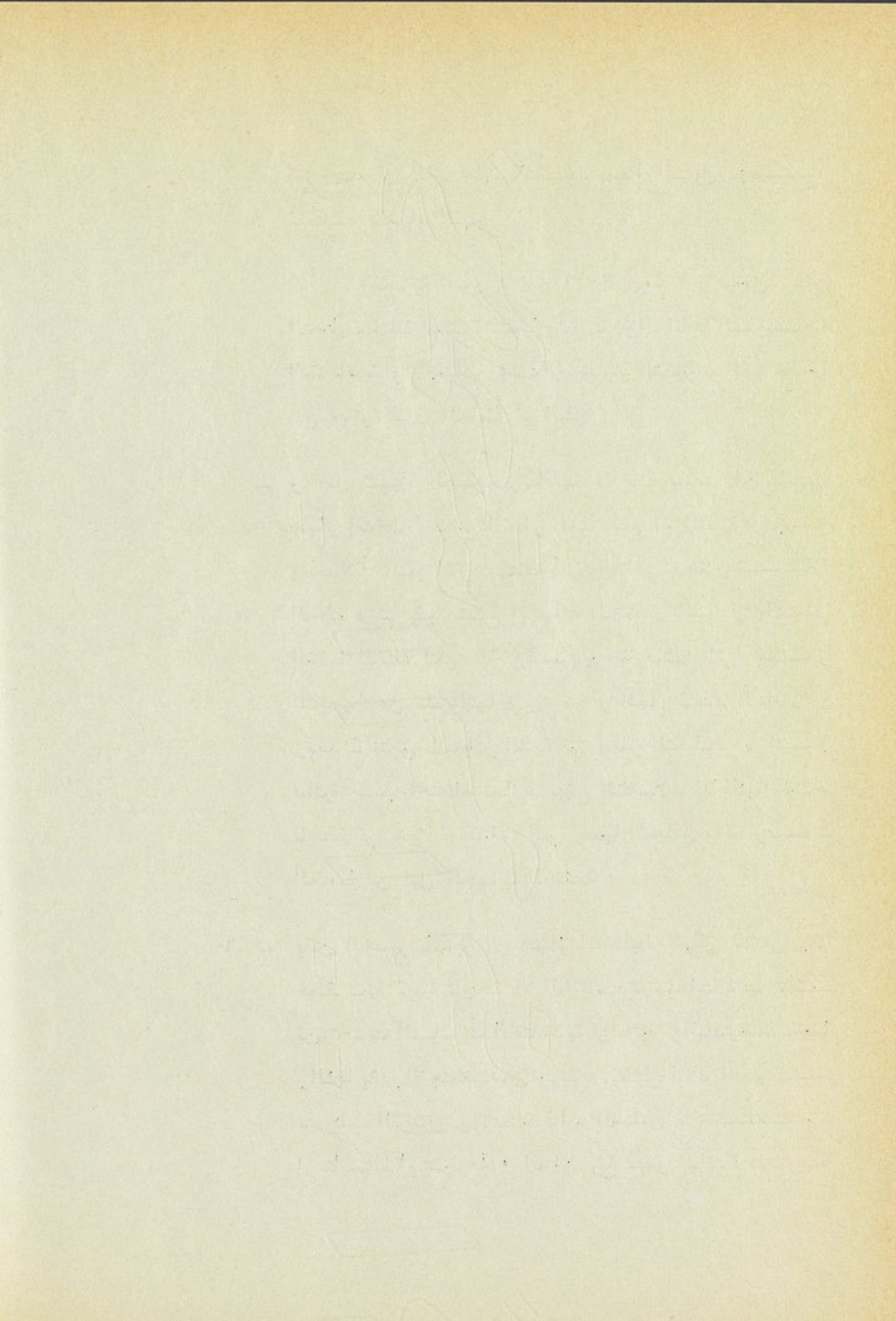
- ١ - توحيد جميع أجهزة التخطيط القائمة حالياً في العراق بمجلس أعلى للتخطيط
القومي ، يتضمن عدداً من الوزراء بحكم مناصبهم وعدداً آخر من الاختصاصيين
في الشؤون الاقتصادية والمالية والتربوية والزراعية والصناعية والنقل والمواصلات
والمباني والسكان ، على أن يشكل هؤلاء الاختصاصيون هيئة التخطيط
الفنية ، وعلى أن تكون درجة كل منهم درجة خاصة .
- ٢ - يكون وزير التخطيط رئيساً لهيئة التخطيط الفنية ومسؤولاً عن جميع الدوائر
أمام رئيس المجلس .
- ٣ - يقوم كل عضو من الأعضاء الاختصاصيين في المجلس بالإشراف على دائرة
من دوائر المجلس ، ويكون هذا العضو مسؤولاً عن تلك الدائرة أمام رئيس
المجلس ورئيس الهيئة .
- ٤ - ولكي تكون عملية التخطيط مثمرة وفعالة لا بد من أن يكون التخطيط مركزياً
والتنفيذ لا مركزياً ، شريطة إبقاء سلطة متابعة وملاحقة مراحل التنفيذ بيد
الهيئة المركزية للتخطيط .

كما يجب ان تلتزم عملية التخطيط بمبدأ الشمول لجميع قطاعات الاقتصاد القومي .

وبعبارة اخرى ، فان الخطة يجب ان تجعل من التخطيط عملية مستمرة لتنمية الموارد والطاقات البشرية الاقتصادية والاجتماعية ، وان تدرس التغيرات التي تطرأ على حجم القوى العاملة في البلد .

٥ - ولاجل تنسيق الجهود وتكاملها ، فانه ينبغي ان يقوم جهاز التخطيط بوضع الاطار العام لسياسة التنمية القومية ، ومعدلات النمو التي يهدف الوصول اليها خلال فترة الخطة ، ثم يقوم بتبليغ الجهات المختصة بالمبادئ والاسس العامة للخطة لتقوم الأخيرة بتقديم مقترحاتها الى جهاز التخطيط عن مشروعاتها ضمن الاطار العام لهذه المبادئ . وبعدئذ تتولى الدوائر الفنية في جهاز التخطيط ، كل دائرة حسب اختصاصاتها ، بوضع التفصيلات القطاعية اللازمة للخطة في ضوء الاهداف التي رسمها المجلس والمقترحات المقدمة من قبل الجهات المختصة .

٦ - ومن الجدير بالذكر ان جهاز التخطيط لا يمكن له ان يرسم خطة تنمية قومية ناجحة الا اذا كانت له سلطات كافية تمكنه من تحديد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية والتربوية ، بما في ذلك النظر في مشروعات القوانين والانظمة ذات المساس بالخطوة او متابعتها او تنفيذها . ان رفع سعر الفائدة المصرفية



او خفضها ، مثلا ، او فرض ضريبة معينة على الاستيرادات والصادرات ، قد يؤدي الى اختلال في حجم المدخرات المحلية ، او في القوة الشرائية للافراد ، مما قد يؤثر على تمويل مشروعات الخطة ، او على الطلب على بعض منتجات هذه المشروعات وبالتالي على حجم المنتج والمعروض منها . ومن الطبيعي ان هذا الاختلال سيؤثر على المعدل المستهدف في الخطة للنمو الاقتصادي .

٧ - ومن العوامل الاساسية في نجاح عملية التخطيط ضرورة اعطاء جهاز التخطيط سلطة وضع مشروعات الميزانية العاملة للدولة والميزانيات الأخرى للدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح الحكومية على المستوى المركزي والمحلي والبلدى ، باعتبار ان هذه الميزانيات هي اجزاء من الخطة السنوية . ونحن ندرك ، مع ذلك ، ان هذه التوصية ، وان كانت تبدو طموحة في مبدأ الامر ، الا انها توصية جذرية تنسجم والمفهوم الاشتراكي للتخطيط .

وتجدر الاشارة هنا بان هذه السلطة لاتعني فرض الوصاية على تلك الدوائر والمؤسسات ، بل كل ما تعنيه هو ان التخطيط يجب ان يشمل جوانب الاستهلاك مثل شموله جوانب الاستثمار ، بل ان فرض الضوابط على الانفاق العام والخاص هي اول متطلبات عملية التخطيط السليم .

ولقد اوضحنا فيما تقدم ان من اسباب تعثر السياسة الاستثمارية في العراق هو انعدام الرقابة والضبط على الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، مما ادى الى ارتفاع معدل نموه بنسبة اعلى من معدل نمو الدخل القومي .

الفصل الثاني

مقومات نجام التخطيط

في ضوء التجربة العراقية

لا ريب ان أية محاولة للتعرف على مقومات نجاح التخطيط ، فسي
ضوء التجربة العملية ، لابد ان تبدأ بعرض بعض الحقائق الاساسية عن
التنمية في علاقتها بالتخطيط الاقتصادى . ويمكن ان نعريف التخلف الاقتصادى
بأنه " الظاهرة التي تتسم بها بعض المجتمعات المتخصصة في النشاط الزراعي
والاستخراجي ، بما يستتبعه ذلك من تبعية اقتصادية للخارج ، والتي
لا تستغل فيها الموارد استغلالا كاملا ، بما يفضى اليه ذلك من ضالة نسبية
في الانتاج والدخل القومي ، ومن ضالة نسبية في متوسط دخل الفرد . "

(١) النضال ضد التخلف

ومن هنا ندرك ان الطريق الوحيد للنضال ضد التخلف هو
التنمية الاقتصادية ، لان التنمية تتضمن القيام ببرامج واعمال ومشروعات
تستهدف الزيادة في الدخل القومي عن طريق تنمية الانتاج القومي ،
ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد . ومع ذلك فان تحقيق هذا
الهدف الكبير يواجه كثيرا من التحديات التي ينبغي على الدولة
الآخذة في النمو ان تتصدى لها . وهنا يمثل العامل الديموجرافي
احد العوائق الاساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادى ، اذ ان
نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة ، في معظم الدول النامية يلقى
اثر الزيادة في الانتاج والدخل ، فلا يجنى هؤلاء السكان ثمار
الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادى . ولا يمكن التغلب على
المشكلة السكانية الا بتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل بمعدلات
كبيرة تفوق ، كثيرا ، معدل الزيادة في السكان . وهذا هو السبيل
الوحيد لتحقيق اى تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للجماهير .

ومع ذلك فان التقدم الاقتصادي لا يعني زيادة في الانتاج القومي فحسب ، بل يعني كذلك تحقيق عدالة التوزيع . ذلك ان المساواة الاقتصادية شرط ضروري لاثارة حماسة الجماهير ، لانه اذا كانت ثمار التنمية تتركز ، في معظمها ، في ايدى قلة من افراد المجتمع ، فلن تؤمن الجماهير بجدوى التقدم ، اذا كانت لاتعكس آثاره عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستوياتهم المعيشية . اما اذا وجدت انها تحصل على نصيب عادل من كل زيادة محققة في الانتاج والدخل ، فان ذلك من اقوى الحوافز الى العمل الجدى الشمر من جانب المواطنين كافة . وفضلا عن ذلك فان وجود فوارق صارخة في التوزيع ، يعوق تكوين رأس المال ، مع انه عامل اساسى في تحقيق النمو الاقتصادي السريع . اذ ان وجود تباين كبير في توزيع الدخل يفضى ، بالضرورة ، الى زيادة الميل الى الاستهلاك ، اى نقص الميل الى الادخار ، من جانب اصحاب الدخول المنخفضة ، بتقليدهم للنمط الاستهلاكي لاصحاب الدخول المرتفعة . وهذه الحقيقة تضع تأكيداً على الحقيقة المنطوية على ان دوال الاستهلاك الفردية متشابكة وليست مستقلة عن بعضها البعض . وهي متشابكة عن طريق الرغبة في المحاكاة الاجتماعية ، او ما يسمى " بالاستهلاك المظهري " . وهنا يكون الغرض من اقتناء السلع هو تأكيد المراكز الاجتماعية ، بمعنى ان التفاخر في الاستهلاك ، او الظهور بمظهر الترف ، هو الدافع الى الرغبة الملحة في كثير من السلع الكمالية والترفية . ويتضاعف " أثر التقليد " عندما يحاول اصحاب الدخول الكبيرة في الدول النامية - وهم ذوو القدرة الادخارية - تقليد نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة ، ومن ثم يسرف هؤلاء في الاستهلاك الكماني ، فيتضاعف حجم المدخرات ويخبو تكوين رأس المال ،

فيشكل ذلك احد العوائق الاساسية للتنمية .

غير ان تكوين رأس المال - وهو العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي - لايعني مجرد القدرة على الادخار فحسب ، بل يعني ، كذلك ، تحقيق الاستثمار . ومع ذلك نجد في الاقتصاد المتخلف ان كلا من عنصرى تكوين رأس المال (وهما الادخار من جانب عرض رأس المال والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال) يشوبه الضعف والقصور . ان في جانب عرض رأس المال ، فان تدبير المدخرات أمر عسير في الاقتصاد المتخلف نظرا لضآلة الدخل القومي ، وبالتالي ضآلة التدرية الادخارية ، ولان الميل الى الاستهلاك ، في وضع التخلف ، مرتفع الى حد بعيد . ومن ثم فان الميل الى الادخار يكون آية في الانخفاض تبعا لذلك . ومع ذلك فلا يمكن للاقتصاد المتخلف ان يتخلص من برائن التخلف والفقر ، ما لم يحصل على قدر اكبر من المدخرات لأغراض الاستثمار . اما في جانب الطلب على رأس المال فان الاستثمارات قاصرة عن تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ، نظرا لصغر حجم السوق ، بسبب ضعف القوة الشرائية من ناحية ، وانعدام عنصر التنظيم الحقيقي في الدول النامية من ناحية اخرى ، ان يفضل الافراد استثمار اموالهم في الثروة غير المنتجة كسراء العقارات والحلى والمجوهرات ، او القيام بضروب النشاط التجارى او الائتماني الذى يقوم على عنصر المضاربة .

وعلى ذلك فانه لا بد ان تقع على عاتق الدولة مهمة اساسية في التنمية ، هي تعبئة المدخرات المحلية وتعاضلها بشتى الوسائل ، ثم توجيهها لوجوه الاستثمار النافعة ، بما يخدم اغراض التنمية ، بمعنى انه ينبغي ان تضع الدولة برنامجا مرسوما للاستثمار ، يتم

تنفيذه ، على مراحل ، على الرغم من انخفاض معدل الادخار احيانا في الاقتصاد المتخلف . وهنا يكون التركيز ، في المرحلة الاولى ، على الزراعة وعلى الصناعات الأساسية كالقوى المحركة والنقل وغيرهما من المرافق العامة - وهي التي يطلق عليها " البنيان السفلى " للمجتمع - لتكون الدعامة القوية التي يرسى عليها المجتمع صرح التصنيع في المرحلة التالية . وفي هذه المرحلة يكون التركيز على الصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر لها امكانيات النجاح فنيا واقتصاديا . واما في المرحلة الثالثة فيكون التركيز على الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر الخبرات الفنية اللازمة لدعمها ، مع التوسع في صناعات السلع الاستهلاكية .

بيد انه الى جانب المدخرات الاختيارية ، فقد تلجأ الدولة الى استقطاع جزء من الدخل وخاصة دخول الفئات العليا ، في صورة ادخار اجباري عن طريق الضرائب (اما برفع معدلات الضرائب الحالية واما بفرض ضرائب جديدة على اصحاب هذه الدخول) . ومن الواضح ان هذا الفأض المدخر اجباريا يوقف موجة الاستهلاك المظهري الذي لا يدعم عملية التنمية في شيء ، فضلا عن انه ينهك ميزان المدفوعات ، لان كثيرا من السلع الترفية التي يطلبها اصحاب الدخول العليا هي سلع تستورد ، في غالبيتها ، من الخارج . وعن طريق السياسة الضريبية وزيادة الإيرادات من جهة وخفض الانفاق الحكومي من جهة اخرى قد تتمكن الدولة من تحقيق فائض في الميزانية العامة ، كمصدر رئيسي من مصادر تكوين رأس المال . وهذا يعني ان العجز في ميزانية رأس المال يغطى بالفائض المحقق في ميزانية الدخل (الميزانية العادية للدولة) .

وهنا ينبغي التركيز على اعادة استثمار ارباح المشروعات العامة الناجمة عن الاستثمار الحكومي . ومن المحقق انه كلما اطمردت الزيادة في الدخل القومي ، زادت القدرة الادخارية ، وزادت تبعاً لذلك سرعة معدل التنمية ، اذا تحققت الزيادة في المدخرات وتم استثمارها . وفي الوضع الأمثل فان الزيادة في الدخل يجب ان توجه النسبة الكبرى منها الى الادخار . اما اتباع اسلوب التمويل عن طريق احداث عجز في الميزانية العامة للدولة ، وتغطية هذا العجز باصدار السندات الحكومية ، فهو مصدر آخر من مصادر تكوين رأس المال ، وان كان من الواجب استخدامه في أضيق الحدود ، صغ أن الالتجاء اليه انما يعني نبذ الافكار الكلاسيكية التي تنادي بالتوازن السنوي للميزانية العامة . وقد تلجأ الدولة الى اسلوب التضخم النقدي لتمويل المشروعات الانتاجية . ومثل هذه الحالة ، الناشئة عن زيادة النقود والائتمان ، قد توهم ، فسي مبدأ الأمر ، بان مستوى المعيشة يطرء في الارتفاع بسبب الزيادة المطردة في الدخول النقدية . غير انه ، قبل ان تظن الجماهير الى ان الاسعار ترتفع بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع الدخول ، يكون قد تم تكوين رأس المال الجديد . فاذا لم تسعف الدولة كل هذه المصادر للحصول على المدخرات الكافية للاستثمار بالمعدل المطلوب للتنمية السريعة ، فلا ماض من الحصول على رأس المال الاجنبي ، سواء في صورة استثمار مباشر او في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية . ولكن اذا كان للدولة النامية ان تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية ، فانه لا بد ان تعتمد ، في الأساس ، على مواردها الخاصة فسي تكوين رأس المال ، سواء عن طريق المدخرات المحلية الاختيارية او الاجبارية ، او القروض العامة ، مع بذل كل الجهود لزيادة

حصيلة الصادرات من النقد الاجنبي ، لتطبيع ان ترد قيمته قروضها الأجنبية ، وان تحصل على المزيد من السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لنموها الاقتصادي . ومن هنا نجد ان مشكلة التنمية وثيقة الصلة بالتجارة الدولية ، فالدول المتقدمة ترسل سلعا رأسمالية - من آلات ومعدات وخبرات فنية - الى الدول النامية . وهذه ، بدورها ، تباع للدول المتقدمة موادها الخام في مهدي الامر ، ثم سلعا المصنوعة بعد ذلك . يضاف الى ذلك انه اذا كان معدل التبادل الدولي في صالح الدولة النامية ، فانه يعتبر ، هو الآخر ، بمثابة مصدر آخر لتمويل تكوين رأس المال ، على ان ما يحدث فصلا عكس ذلك في اغلب الحالات نظرا لطبيعة تعرضه له كثير من صادرات الدول النامية من تقلبات في الاسعار و صعوبات في التصدير . والنتيجة المترتبة على ذلك هي ان توضع تحت تصرف الدولة النامية ، في مقابل نفس الكمية من الصادرات ، كمية اقل من العملات الأجنبية التي يمكن تخصيصها لتمويل مشروعات التنمية .

ولكن الى جانب المشكلة السكانية ، ومشكلة تكوين رأس المال ، فهناك مشكلة اخرى من مشكلات التنمية ، وهي ضعف مستوى التكنولوجيا في الدول النامية . يؤكد ذلك ان الخبرة الفنية من الدول المتقدمة لم تمس الا قطاعات قليلة معينة في الدول النامية . والواقع ان هناك ذخيرة كبيرة من المعرفة الفنية ، في السدول المتقدمة ، وضعت من قبل موضع التجربة والاختبار ، ويمكن تحويلها بما يتلاءم مع الظروف المحلية للدول النامية . ومع ذلك فان استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة تتطلب الكثير

من الجهد والتنظيم ، وقد تعترضها صعوبات عديدة ، عـلـسـى
الاحص في المراحل الاولى . ومن ذلك ، مثلا ، عدم وجود
الكوادر الفنية والادارية المتخصصة بالأعداد الكافية في الـاـبـهـنـة
الحكومية المختصة بشؤون الزراعة ، مع ان هذا الكوادر يجب ان تكـسـن
من الوفرة والكفاية بحيث تؤدي الخدمات الزراعية التي يجب نقلها
للمزارعين وتعريفهم بها . وهناك صعوبة ثانية وهي عدم تمتع
نسبة كبيرة من المزارعين بمستوى كاف من الدراسة والتدريب
والتعليم الفني الاول ، اذ لا يمكن ان يتفهم المزارعون الاساليب
الحديثة في الانتاج الزراعي ، اذ لم يعرفوا الحقائق الاولى عن
بيئتهم الزراعية . وثمة صعوبة ثالثة تتمثل في عدم ملائمة الاطار
الاجتماعي لاستيعاب الاساليب الفنية الجديدة ، اذ لا يمكن ان يتحقق
التقدم الاقتصادي ، ما لم يكن الاطار الاجتماعي والتنظيمي
الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار . يضاف الى
ذلك ان ندرة رأس المال تعتبر عقبة كأداء في سبيل استيعاب
الوسائل الفنية الحديثة ، اذ ان ادخال التحسينات الفنية يتطلب
استخدام السلع الرأسمالية . غير ان قلة الموارد لدى غالبية
المنتجين في الدول النامية تقعدهم عن شراء هذه السلع ، وهذا
ما يفرض على الحكومة ضرورة التدخل لسد ذلك الفراغ بتخصيص
جانب من مواردها للاستثمار في هذا المجال . وفوق هذا كله
فانه قبل ادخال اي تحسين فني ، وتتحقق زيادة فعلية في الانتاج
والدخل في الميادين الرئيسية للانتاج ، لابد من استثمار
رؤوس الأموال على نطاق واسع في الانشطة الرئيسية ، كالقوة
الكهربية ، ووسائل الري والصرف ، وتمهيد الطرق ، ودعم
وسائل النقل ، ومد شبكة المواصلات ، او ما يسمى بالبنية السفلى

للمجتمع كما قدمنا • ومن هنا فان رأس المال وفن الانتاج
موردان وثيقا الارتباط في أية عملية انتاجية ، واستخدام احدهما
يتضمن استخدام الآخر ، كما ان التقدم الفني يتضمن ، كما اوضحنا ،
استثمار رأس المال في خلق الاداة الادارية الصالحة لنقل الوسائل
الجديدة الى المنتجين وتعريفهم بها وادارتها والحفاظة على
ادائها بكفاءة ، واستثمار رأس المال في تدريب المنتجين وتبصيرهم
بالوسائل الانتاجية الجديدة ، والاستثمار في السلع الرأسمالية
المتضمنة للتحسينات الفنية ، فضلا عن الاستثمار في الصناعات
الأساسية •

وحتى لو ذلت كل هذه الصعوبات ، فمن الضروري ملامسة
الوسائل الفنية الحديثة - المنقولة من البلاد المتقدمة - لاحتياجات
البلاد المتخلفة ، قبل ان تصبح مناسبة لها ومهياة لاستخدامها ،
وهذا يعنى انفاق اموال طائلة على البحث العلمي في الدولة
النامية ، واجراء البحوث العلمية والفنية في مراكز البحوث بغية
اكتشاف أنسب المخصبات وانسب السلالات ، وانسب الدورات الزراعية ،
وانسب التكوين المحصولي ، فضلا عن ضرورة تكيف العمليات الصناعية
بما يتفق مع الظروف المحلية •

وفضلا عن ذلك فان التحسينات في فن التنظيم لا بد ان
تسير جنبا الى جنب مع التحسينات في فن الانتاج ، اذ ان توافر
الكفاية التنظيمية والقدرة الادارية يودى الى الحصول على مزيد
من الانتاج باستخدام نفس الكمية من المعدات الرأسمالية ، وبنفس
الطريقة الفنية في الانتاج ، واحيانا بعدد اقل من العمال • وهنا
يمكن توجيه الفائز من الأيدي العاملة الى صناعات اخرى تحتاج الى

جهودهم كعمال مهرة مدربين • غير ان الكفايات التنظيمية والخبرات الادارية لا تتوافر ، عادة ، بالقدر الكافي في الدولة النامية ، وانصافاً يجب العمل على توفيرها بالتدريب • وندرة هذه الكفايات — بالاضافة الى ندرة رأس المال — تضاعف من حدة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الآخذة في النمو للقضاء على تخلفها الاقتصادي •

(٢) حقائق اساسية حول تخطيط التنمية الاقتصادية

وقبل ان نعرض الى الدروس المستفادة من تجربة العراق في مجال التخطيط ، يجدر بنا ان نلمح الى بعض الحقائق الاساسية عن التخطيط كأسلوب في تحقيق التنمية •

١ - التدخل الحكومي ضرورة حتمية

من الحقائق الثابتة ان التدخل الحكومي ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية في الدول النامية ، اذ بالاضافة الى المبررات العديدة التي توجب ذلك فان الظروف التي عاشتها اغلب الدول النامية في ظل الاستعمار السياسي والاقتصادي — وما صاحبه من تخلف اقتصادي وتكنولوجي في الانشطة الاقتصادية التي لا تخدم الدولة المسيطرة — قد أدت الى عدم وجود عدد كاف من الخبرات الفنية والادارية وكذلك طبقة المغامرين او المستثمرين التي يمكن ان تلعب دورها في تحقيق التنمية بصورة تلقائية • غير ان مجالات التدخل الحكومي متعددة ، ونطاق القطاع العام يتسع الى الحد الذي يتسنى معه للحكومة ان تقوم بوظائف اقتصادية

جديدة الى جانب وظائفها التقليدية المعروفة ، كأن تقوم بالبحوث التسويقية والجيولوجية ، والبحث عن منابع الشروات الطبيعية ، ودراسة مستقبل الصناعات الجديدة ، اوان تقوم بانشاء وإدارة الصناعات الجديدة التي يعزف عنها القطاع الخاص لأسباب عديدة ، اوان تقوم بانشاء وإدارة الصناعات التي يتطلع اليها القطاع الخاص ، لاسباب متعلقة بالسياسة العامة والأمن القومي ، اوللحيلولة دون تكوين الشروات الخاصة الكبيرة ، اولخلق اساس صناعي متين .

ولقد ابرز دستور السابع عشر من تموز سنة ١٩٦٨ الملامح الاساسية للنظام الاقتصادي العراقي واهدافه ، ان اكد ان هذا النظام يهدف الى تحقيق الاشتراكية ، وذلك بانتهاج التخطيط الشامل كأسلوب للنهوض بالاقتصاد الوطني ، وبتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر اى شكل من اشكال الاستغلال ، بحيث يكون استخدام رأس المال لخدمة الاقتصاد القومي ، بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب . ومن ثم فان الاقتصاد القومي يكون موجها ، يتماون فيه القطاعان العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصولا الى هدف الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع .

٢ - الصور البديلة للتدخل الحكومي

وهناك ، في الواقع ، صورتان بديلتان للتدخل الحكومي من اجل التنمية الاقتصادية : التدخل وفقا لاسلوب التوجيه الاقتصادي في اطار النظام الرأسمالي او ما يسمى في بعض

الاحيان " التخطيط الرأسمالي " ، والتدخل وفقا لاسلوب
التخطيط الاقتصادى في اطار النظام الاشتراكي او ما يطلق
عليه اسم " التخطيط الاشتراكي " . وهنا فان المفاضلة بين
هذين النوعين من التخطيط هي ، في حقيقة الأمر ، مفاضلة
بين " التخطيط الوظيفي " وبين " التخطيط التركيبي ."
اذ ان التخطيط الوظيفي ينطوى على تخطيط الاقتصاد القومي
داخل اطار النظام الاقتصادى والاجتماعي السائد اى الاطار
الرأسمالي . والابقاء على هذا الاطار ، مع الأخذ باسلوب
التخطيط ، انما يعني قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص
الذى يتولى دورا رئيسيا في عملية التنمية ، وتشجيع هذا
القطاع ، بكل وسائل الترفيب ، على تحقيق اهداف هذا
التخطيط . وهنا يؤدى التخطيط وظيفته التوجيهية فسي
دفع الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ميدان النشاط
الخاص الى اتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها
الدولة ، وتضمنها في الخطة . وعلى ذلك فان مثل هذا
النوع من التخطيط يستند الى استمالة المشروع الخاص واقناعه
بنوع معين من السلوك في الميدان الاقتصادى يتمشى مع
الاهداف التي ترسمها الدولة في محاولتها تخطيط النشاط
الاقتصادى بصورة غير مباشرة . وبعبارة اخرى فان هذا
التخطيط لا ينطوى على الزام المشروعات الخاصة في الاقتصاد
القومي بتحقيق اهداف معينة ، بمعنى انها لا تتلقى اوامر
صادرة اليها من الدولة بضرورة تنفيذ الاهداف المرسومة
في الخطة .

اما التخطيط التركيبي فهو يتضمن ، للأخذ بسببه ، أحداث تغييرات عميقة بعيدة المدى في تركيب الاقتصاد القومي ، ووضع نظام اقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الأساسي في تحقيق عملية التنمية على هدى الأهداف التي يرنو إليها هذا التخطيط . وعلى ذلك فهذا هو التخطيط الشامل الذي يرسم حدودا معينة لقيام المشروع الخاص ، ولا يتسنى السير على هديه الا في وجود نظام اشتراكي يلعب فيه المشروع العام الدور القيادي الحاسم في الميدان الاقتصادي ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة . وبهذه الصورة يكون التخطيط سلسلة متكاملة المراحل تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي سريع وقيام بنيان اقتصادي قوى يضمن ويدعم استمرار عجلة التنمية . فضلا عن ان التخطيط الاشتراكي يفضي الى عدالة توزيع ما تحققه خطط التنمية ، سواء عن طريق التراكم الرأسمالي الذي يعنى مزيدا من الطاقة الانتاجية والانتاج ومن ثم الدخل ، او عن طريق تحقيق مستوى رفاهية افضل للجماهير .

٣ - ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط

ويمكن الزعم بأنه لا مبرر للتدخل الحكومي فسي الدول النامية ، بمعنى انه يمكن ان تكون التنمية " تلقائية " تتحقق مباشرة بجهود المنظمين المبتكرين في مجال النشاط الخاص ، اذ انهم ، في تنافسهم في ظل اقتصاد حر ،

وفي سعيهم للحصول على أقصى الأرباح ، يحاولون ، دائما ،
 اتباع احسن الأساليب الفنية في الانتاج ، ويحققون ،
 تلقائيا ، افضل تخصيص للموارد المتاحة في المجتمع ، تحت
 وطأة المنافسة الحرة ، مما يفضي ، في النهاية ، الى
 تحقيق التقدم الاقتصادي بالمعدل المطلوب ، غير ان هذه
 التلقائية في التنمية لا تتواءم مع الاوضاع السائدة في المجتمع
 الآخذ في النمو ، ذلك ان مثل هذا المجتمع يفتقر ، في
 الجوهر ، الى قيام الظروف الاقتصادية والاضاع السياسية
 والاجتماعية التي مكنت الدول المتقدمة من تحقيق نموها
 بهذا الاسلوب ، والتي كانت عاملا رئيسيا في دفع عجلة
 النمو الاقتصادي . ولهذا فان الدولة ، وحدها ، هي
 التي تستطيع ان تكفل التنظيم اللازم ، وذلك بان تقوم
 هي بمهمة التنمية الاقتصادية . وهذا يعني ان القطاع
 العام لابد ان يلعب دوره الرئيسي في عملية التنمية ،
 بالاضافة لدور القطاع الخاص . يضاف الى ذلك انه لا يجوز
 التحويل كثيرا على المشروع الخاص ، مادام الانتاج يقوم
 فيه ، لا بغرض زيادة الانتاج بالمعدلات السريعة المطلوبة ،
 وانما بغرض زيادة الارباح ، مع ان الزيادة الكبيرة في
 الانتاج والدخل ضرورة حتمية ، ورغبة اساسية ، وأمل
 عريض يراود جماهير الشعب . وبغض النظر عن هذين
 الاعتبارين ، فان جهاز الاثمان ، في الاقتصاد الحر ، لم
 يود دوره في حرية وبتلقائية رتيبة ، بسبب التعقيدات
 الاقتصادية ، والعديد من التنظيمات الدخيلة على النظام ،
 والتي لم تكن من ساته في صورته التقليدية المبتدئة .

فاذا كان جهاز الاثمان يخفق في توجيه الانتاج والاستهلاك
ترجيها سليما ، فمن الحكمة الا يكون لهذا الجهاز
دوره التوجيهي الكبير في تقرير اهداف الانتاج او تخصيص
الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي في أية
دولة نامية ، تحاول تحقيق معدلات سريعة من النمو
الاقتصادي .

وعلى ذلك فان التنمية المخططة التي تلعب فيها
الدولة دورا رئيسيا هي وحدها التي تحقق الاندفاع نحو
زيادة الانتاج باقصى سرعة وكفاءة ، وزيادة الدخل القومي
بمعدلات سريعة متزايدة ، تفوق كثيرا معدل زيادة السكان .
كما ان التخطيط يعتبر اجراء وقائيا يضمن حسن اختيار
النموذج الصحيح للتنمية ، وذلك بتقرير اولويات المشروعات
التي تتضمنها الخطة الاقتصادية ، في ضوء الدراسات الفنية
والاقتصادية للمشروعات ، كما انه يضمن استخدام جميع
الموارد الوطنية المتاحة - المادية والطبيعية والبشرية -
استخداما امثل يحقق الخير لجموع الشعب ، ويوفر لهم
حياة الرفاهية ، فضلا عن انه يحقق التوافق بين معدلات
النمو في جميع القطاعات ، بحيث لا يتخلف قطاع عن الآخر ،
فيعوق هذا التخلف نمو القطاعات الأخرى . وفوق هذا
كله فان التخطيط هو السبيل الوحيد الى الانطلاق
الاقتصادي بلا احتكار او استغلال ، وهو الضمان الأكيد
لتحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ ان التنمية ، دون تخطيط ،
لا بد ان تفضي الى تزايد الدخول والثروات . فسير ان

كما ان التخطيط يعتبر اجراء وقائيا يضمن حسن اختيار
النموذج الصحيح للتنمية ، وذلك بتقرير اولويات المشروعات
التي تتضمنها الخطة الاقتصادية ، في ضوء الدراسات الفنية

مفهوم العدالة الاجتماعية اوسع بكثير من مجرد الوقوف عند حد تضيق الفوارق بين الدخل والثروات • بسبل ان هذا المفهوم ينصرف ، ايضا ، الى توفير العمل المثمر لكل مواطن • وهذا يتطلب توفير امكانيات التوظيف للكثرة المتزايدة من الايدي العاملة ، سواء بالمضي في التصنيع او بتوسيع رقعة الارض الزراعية • ومن هنا ندرك انه لا بد ان تنتظم مشروعات التوسع الصناعي والزراعي ، جميعها ، في خطة اقتصادية واجتماعية شاملة •

٤ - ماهية اسلوب التخطيط

ان التخطيط وسيلة لا غاية ، ويتميز بانه وسيلة منظمة ومستمرة ، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة في المجتمع - المادية والبشرية والمالية - وتقدير احتياجات المجتمع ، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد ، على النحو الذي يساعد على تحقيق الخايات المرجوة في اقصر فترة ممكنة ، وباقل جهد او تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبادنى قدر من الضياع • ولما كان التخطيط يتضمن وضع خطة ذات اهداف مرسومة ، لو تحققت فانها تشبع احتياجات المجتمع الى ابعد حد ممكن ، في حدود ما يتاح من موارد نادرة ، فان الخطة هي ، في واقع الامر ، الاطار المادى لمجموعة المثل والامال التي تسيطر على افكار الجماهير •

كما ان التخطيط اسلوب علمي ، لانه يتضمن اتباع القواعد والمبادئ العامة التي يمكن الاهتداء بها فسي تنظيم عملية التنمية ، وتوجيهها وجهات معينة بالذات ، لا ارتجال فيها ولا عشوائية ، وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة من قبل ، تضمن بموجبها استخدام الموارد كفاً استخدام ممكن ، واشباع الحاجات العامة الى ابعد حد ممكن .

وفضلا عن ذلك فان التخطيط ، في الغالب الأعم ، هو اسلوب اشتراكي ، لان التخطيط القومي ، في صورته الشاملة الكاملة يتضمن ، بالضرورة ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة واضحة ، وعلى نطاق واسع . والمجتمع الاشتراكي يؤمن بهذا التدخل ، لأنه السبيل الى تحقيق الاهداف والمبادئ العامة التي يدين بها ، مسن اشباع الحاجات العامة والتوفيق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، والكفاية في الانتاج مع العدالة في التوزيع بما يضمن ، في النهاية ، الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين ، وتحقيق الرخاء والرفاهية .

كما ان التخطيط اسلوب اقتصادي عام أثبت نجاحه وكفاءته في دفع عجلة التنمية ، وليس اسلوبا يطبق فسي البلاد الاشتراكية وحدها ، بمعنى ان الأخذ بهذا الاسلوب لا يستوجب ، بالضرورة ، ملكية الدولة لجميع ادوات الانتاج . ومع ذلك فلا بد ان تكون للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادي في القطاع ، او مجموعة القطاعات ، التي تأخذ

فمما يلاحظ التخطيط • وتتمثل هذه السلطة في قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادي وحجمه نسبي القطاع المخطط او مجموعة القطاعات المخططة • وبعبارة اخرى فقد يكون التخطيط وظيفيا وتوجيهيا في الاطار الرأسمالي ، كما قد يكون تركيبيا وآمرا في الاطار الاشتراكي • ومن هنا يمكن ان نخلص الى ان التخطيط القومي لا يمكن ان يكون شاملا لجميع القطاعات ، وكاملا بمعنى أنه يضم جميع المتغيرات الاقتصادية ، كالاستثمار والانتاج والاستهلاك والادخار ، الا في النظم التي تقوم على ملكية الدولة لكل او معظم ادوات الانتاج ، ذلك ان التخطيط القومي الكامل يستلزم ان تكون للدولة سلطة واسعة في توجيه النشاط الاقتصادي •

وفي هذا الضوء يمكن تعريف التخطيط بأنه —————
 " الاسلوب الذي تتبعه المجتمعات الاشتراكية من اجل تنظيم عملية التنمية الاقتصادية ، بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، عن طريق حصر الموارد المادية والبشرية والمالية ، واستخدامها اكفاً استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية وانسانية ، بما يتضمنه ذلك من رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ، تضع اهدافا معينة مرسومة من قبل ، لسد احتياجات المجتمع ، في حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الاهداف في فترة زمنية معينة بوسائل —————
 وتنظيمات معينة ، تتمثل في تنفيذ اعمال وبرامج ومشروعات معينة • " ومن الواضح ان هذا التعريف يكشف عن

طبيعة التخطيط ، ومجال تطبيقه ، والهدف من اتباعه ،
ومضمونه ، ووسيلة تحقيق هذا الهدف .

٥ - المعاني الضمنية للتخطيط

والتخطيط بهذه المثابة ، هو ضرورة انسانية ،
لان الانسان هو الذى يحرك عمليات التنمية ، ويبدل الجهود
في تنفيذ المشروعات التي تلقى بين يديه ليحيلها الى واقع
لملموس ، ويترجمها الى مزارع ومصانع ووحدات انتاجية
متعددة . ولهذا فان نجاح أية خطة للتنمية انما يتوقف ،
في المحل الاول ، على مدى استجابة الافراد لها ،
وايمانهم بما يحققونه من تقدم مادي ، واستعدادهم
للاحتمال والتضحية ، في سبيل تحقيق اهداف الخطة . كما
ان التخطيط عملية انسانية ، لانه اسلوب في التنظيم والتنسيق
والعمل ، وهو في الوقت نفسه اسلوب في التفكير والتدبير
والتوقيت السليم ، لان الفرد يحتاج اليه في تنظيم
تصرفاته ، والتوفيق بين اهدافه وموارده ، ولان الجماعة
الانسانية تحتاج اليه ، هي الأخرى ، لانه وسيلة طبيعية
للمواءمة بين اهداف الجماعة وما يتاح لها من موارد
نادرة . وبعبارة اخرى فان التخطيط عملية ترتبط باهداف
الجماعة الانسانية ومطالبها ، وترتبط كذلك ، بإمكانيات
الجماعة ، ورغبات افرادها في التقدم ، واستعدادهم للعمل
المنتج ، وقدرتهم على القيام بالمهام التي يفرضها النضال في
سبيل التنمية .

والتخطيط ، كذلك ، نظرة الى المستقبل ، لانه
 نظرة من الماضي والحاضر لرسم صورة المستقبل ، على
 اساس ما يمكن احداثه من التطوير في البنيان الاقتصادي
 للمجتمع وفي حجم الموارد ووسائل تعبئتها واستخدامها .
 وبعبارة اخرى فان التخطيط لا يمثل اتجاها " استاتيكيًا "
 اصلاحيا يرتضى الأوضاع الراهنة ويحاول اصلاحها ، بل
 هو اتجاه " ديناميكي " ثوري يهدف الى تغيير الصورة التي
 يتسم بها المجتمع ، وتشكل بها ملامحه . فاذا كان
 التخطيط يحالج مجتمعا زراعيا متغلغا في اقتصاده القائم
 على بدائية الفن الانتاجي ، وفي مستواه الثقافي والصحي ،
 وفي قيمه الاجتماعية واساليبه في الحياة ، وفي استكائه
 وخضوعه للطبيعة بدلا من تسخيرها لضافعه ، فان التخطيط
 ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف الراحن الى طريق
 التصنيع ، ويتجه به الى التقدم التكنولوجي وارتفاع
 المستوى الحضارى ، وتطوير معتقداته وقيمه الاجتماعية .
 وهكذا يتم التخطيط عن النظرة الثورية للأمر ، فهو حينما
 يحاول التغيير ، فانه ينفذ الى الاعماق ، ويغير وجه
 المجتمع تغييرا بنيانيا ، يقتلع جذور الماضي ورواسبه ،
 ويبني المستقبل بآماله الواسعة .

كما ان التخطيط عملية مستمرة ، اذ انه ، في
 الأساس ، عملية تمتد آفاقها الى المدى الطويل ، فيرسم
 التخطيط اتجاهات العمل لتطوير البنيان الاقتصادي
 والاجتماعي لسنوات طويلة ، ويرسم السياسة بعيدة المدى

التي يمكن ان تحقق هذا التطور البنائي ، ثم يجسرى
تفصيلات اتجاهات العمل وبرامجه ، ووسائل تحقيق
الاهداف المرسومة في الخطة في صورة مشروعات واعمال
وتنظيمات وقرارات تنفيذية على فترات اقصر ، ثم توضح
مراحل التنفيذ السنوية لهذا التخطيط على مستوى النشاط
ومستوى القطاع ومستوى الاقتصاد القومي . وهكذا فان
تداخل الخطط في بعضها البعض يعني ان الخطط
متوسطة المدى تشتق من الخطط طويلة المدى ، كما ان
الخطط السنوية التفصيلية تشتق من الخطط متوسطة الأجل .
وتبعا لهذا التخطيط فلا بد من الاعداد لخطة خمسية مقبلة
قبل انتهاء الخطة الخمسية الحالية ، ولا بد من اعداد
اطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الاهداف
المرسومة في خطة السنة الاولى . ولهذا يقال ، دائما ،
ان التخطيط عملية مستمرة لها بداية ، وليست لها نهاية .

والتخطيط ، ايضا ، عملية توازنية ، بما انه ينطوي
على تقرير مجموعة من الاهداف يتمين على الاقتصاد المخطط
ان يبلغها في فترة زمنية محددة ، وتخصيص الموارد
المتاحة واستخدامها للوصول الى ذلك في تلك الفترة
الزمنية - فلا بد ان تؤخذ عناصر التوازن في الاعتبار
لابد ، مثلا ، ان يتوازن الانتاج المستهدف مع الطلب عليه
لتحقيق اهداف الاستهلاك المحلي ، واهداف التصدير ،
واهداف الاستعاضة بالانتاج عن الواردات ، واهداف
الاستثمار . ولا بد ان يتوازن الدخل المتولد من مصادره

المختلفة مع طرق التصرف في هذا الدخل وتوزيعه بسين الاستهلاك والادخار • ولا بد ان تتوازن فرص العمالة الموجودة فعلا ، وما يضاف اليها ، مع عدد الأفراد الفنيين والعاملين الذين يحتاج اليهم الامر لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات • ولا بد ان تتوازن الموارد من الانتاج المحلي ، مضافا اليه الواردات ، مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد ، بتوزيعها بسين الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الانتاج) وبين الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي ، وبين التصدير و بسين ما يحتجز منها للاستثمار بما في ذلك المخزون السلعي • ولا بد ان يكون هناك توازن بين الانتاج من السلع والانتاج من الخدمات ، بما ان الانتاج من الخدمات ومطلباته (عمالة ومستلزمات انتاج واستثمار) لا بد له من توافر انتاج سلعي مقابل جزء من اجور العمال ، ومن انتاج سلعي لمستلزمات انتاج الخدمات ، وانتاج سلعي لتشيد المدارس والمستشفيات والمرافق العامة وتجهيزها لاداء تلك الخدمات •

واخيرا فان التخطيط عملية مشاركة ايجابية ، ان في ظل التخطيط الشامل تتقرر الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وترجم الاهداف والسياسات الى برامج عمل تنفيذية في صورة خطة عامة لتخصيص الموارد العينية واستخدامها ، وما يقابل ذلك من خطة مالية وتمويلية بجوانبها النقدية والاثنائية • وليس من شك في ان التخطيط العلمي

الكفاية لا يمكن ان يغفل الأهمية الكبرى لزيادة الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية ، باعتبارهما المصدر الرئيسي لزيادة الدخل القومي ، وتحسين دخول الافراد واطراد النمو الاقتصادي ، والتحسين الاجتماعي . وهنا لايفرد جهاز التخطيط المركزي بعملية اعداد الخطة القومية ، بل تشارك ، ففي اعدادها ، مختلف المستويات المركزية المتدرجة (الوحدة الانتاجية ، النشاط ، القطاع الاقتصادي) . وقبل تنفيذ الخطة لابد ان تعتمد من المجالس الشعبية والتنظيمات السياسية ، وهكذا فان جموع الشعب تشارك في اعداد الخطة وفي تنفيذها . غير ان سلطة اتخاذ القرارات بشأن الأهداف ، وبشأن تخصيص الموارد ، وبشأن اسعار المواد المستخدمة في الانتاج ، ورفع الكفاية الانتاجية لتعظيم الانتاج والدخل منها ، لابد ان تكون سلطة مركزية . كما ان قرارات التوزيع وعدالته واجراءاته من مسؤوليات السلطة المركزية ايضا . اما قرارات برامج العمل التفصيلي فتكون من مسؤوليات الجهات التنفيذية على مستوياتها المختلفة في حدود السياسة العامة والتوجيهات والاتجاهات العامة المرسومة مسبقا . وهذا يعني ان يكون التخطيط مركزيا ، بينما يكون التنفيذ لا مركزيا ، تحقيقا للمرونة وحسن الادارة وتوفير القدرة على مواجهة الظروف المحلية في الوحدات الانتاجية ، في سبيل تحقيق الاهداف المرسومة .

لابد ، لوضع الخطة الاقتصادية ، من تقدير للامكانيات القومية ، التي تتمثل في كل ما يتاح من موارد في المجتمع . ويستعان ، في هذا التقدير ، بتكسيك تحليلي هو " الحسابات والموازن القومية " . اما المقصود بالامكانيات فهو ما يتاح من موارد مادية وبشرية ومالية ، سواء من داخل المجتمع او من الخارج . ومن ثم تدخل في تقدير الامكانيات القومية كل القوى العاملة ، والارض ، والمواد الأولية ، والابنية والتشييدات ، والآلات والمعدات ، والمدخرات المحلية بأنواعها المختلفة ، ورؤوس الأموال الاجنبية ، سواء كانت في شكل منح او قروض او تسهيلات ائتمانية . غير أنه يلاحظ انه لا يكفي ان نحدد الموجود من هذه الامكانيات وقت وضع الخطة ، بل ، كذلك ، نحدد ما يمكن ان يتاح منها خلال فترة الخطة .

وعند تحديد الاهداف القومية ، يقتضي الامر دراسة

المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، اذ من البديهي ان اهداف الخطة تنم عن وسائل علاج هذه المشكلات . وعلى ذلك فان المشكلات التي تثور في اى اقتصاد قومي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ، وطبيعة التغيرات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع . غير انه ينبغي ان يراعى في تحديد الاهداف التي تسعى الخطة الى تحقيقها ان تتوافق مع ما يتاح من موارد ، اى لا يبد

من ان تكون في حدود الامكانيات القومية ، فلا يوضع من الاهداف ما يحتاج الى امكانيات اكبر من الامكانيات المتاحة ، لانه لا يمكن ، بدهاة ، تحقيق مثل هذه الاهداف . كما انه من غير المعقول ان يوضع من الاهداف ما يمكن تحقيقه بامكانيات اقل مما هو متاح فعلا ، والا فان حل المشكلات التي تشكل هذه الاهداف لن يكون احلا جزئيا لها . ومن هنا يقال ، دائما ، ان واقعية الاهداف ضرورة من ضرورات التخطيط السليم .

اما الهدف ذو الاولوية الاولى للتخطيط الاشتراكي فهو الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين والاشباع المتزايد للحاجات الجماعية . وهذا هو بسينه الهدف النهائي للتنمية . غير ان هذا الهدف لا يمكن بلوغه الا من خلال تحقيق اهداف وسيطة ، بل قد يكون لبعض الاهداف الوسيطة - خلال فترات معينة - اولوية على غيرها ، ان قد يكون دعم الاستقلال الاقتصادي ، مثلا ، هدفا ذا اولوية لفترة من الوقت ، يدفع تحسين المستوى المعيشي الى المرتبة الثانية من الاهمية . كما ان الاهداف الوسيطة قد تلعب دورا رئيسيا في مرحلة معينة ، وتجعل من المحتم تحقيق اهداف وسيطة اخرى ، كالتصنيع ، وتطوير الزراعة ، وتنويع الانتاج الزراعي ، وتعديل هيكل التجارة الخارجية وتغيير الظروف التكنولوجية للانتاج . واذ وضعت هذه العناصر موضع الاعتبار ، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحدد اهدافا معينة لكل من مستويات الانتاج والاستثمار

والدخل والاستهلاك والادخار والتجارة الخارجية ، على مستوى الاقتصاد القومي بقطاعاته وانشطته الاقتصادية المختلفة ، وهذه هي ما يطلق عليها " اهداف المتغيرات الاقتصادية " ، او " اهداف عناصر الخطة " .

وفي صدد اعداد الخطة ، فمن المهام التخطيطية الأساسية ضرورة التنسيق بين اهدافها ، ان بدون هذا التنسيق لن تكون هناك خطة ، بل مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد بينها ترابط واتساق ، ولا يمكن تحقيقها في وقت واحد تبعا لذلك . وثمة أدوات تخطيطية يمكن الاعتماد عليها في التنسيق بين الاهداف ، والبحث عن اتساق الخطة ، وتجميعها فكرة " الموازين " التقديرية . وبعض هذه الموازين يعد على اساس تقديرات عينية (كمية) كميزان القوى العاملة وميزان الطاقة وموازن المواد الأولية الأساسية والموازن السلعية التي تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية . اما البعض الآخر فهو موازين تعد على اساس تقديرات نقدية كجداول المحاسبة القومية التي تحدد الامكانيات القومية ، وجداول المستخدم والمنتج التي تحدد العلاقات المتشابكة بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة . فضلا عن هذه الموازين والجداول ، فهناك بعض المعاملات الفنية ، كمعامل رأس المال الى الناتج ، وهو يربط العلاقة بين الزيادة في حجم الدخل وبين الزيادة في حجم الاستثمار في الخطة . وهكذا نجد ان كل هذه الأدوات التخطيطية هي أدوات طيبة في يد المخططين ، ينفذون بها الى احكام

التنسيق بين الاهداف المرسومة في الخطة ، فجداول المحاسبة القومية تحدد الامكانيات القومية المتاحة في المجتمع التي على ضوءها يمكن وضع الاهداف . وجداول المستخدم والمنتج تكشف عن العلاقات المتشابكة المتصلة بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة ، بحيث ان نمو اى قطاع او نشاط بمعدل معين لابد ان تحكمه معدلات النمو في القطاعات الأخرى . واما الموازين المتقابلة الأخرى ، كموازين القوى العاملة والطاقة والمواد والسلع الاستهلاكية ، فهي تكشف عن موارد واستخدامات كل بند من بنود هذه المجموعات الأربع . او بعبارة اخرى فان هذه الموازين المتقابلة تكشف عن التنسيق بين العرض المقدر لكل بند وبين الطلب المقدر عليه . ومن هنا يمكن وضع اهداف الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير ، على مستوى كل مادة اولية او سلعية او مصدر من مصادر الطاقة ، على اسس سليمة ، كما يمكن تقدير المتاح من القوى العاملة في مختلف التخصصات لمواجهة احتياجات خطة التنمية . ومن هنا فان التخطيط عملي تكييكي دقيق معقد ، يقتضي ، لذلك ، انشاء هيئات للتخطيط مزودة بالخبرات التخطيطية على اعلى مستوى ، وبالامكانيات ، وبأكبر قدر من البيانات والمعلومات الدقيقة .

واذا ما قدر المخططون الامكانيات القومية خلال فترة الخطة ، وحددوا الاهداف القومية في ضوء هذه الامكانيات ، فلا بد من ان تأتي بعد ذلك عطية اختيار كيفية استخدام هذه الامكانيات لتحقيق الاهداف ، اى عملية

اختيار المشروعات التي هي ، في الحقيقة ، وسائل تحقيق الأهداف . اذ ان اى هدف يمكن تحقيقه بوسائل متعددة بديلة . ولا ماض من اختيار أنسب هذه الوسائل وافضلها من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، وهو ما يطلق عليه عادة اسم " الاختيار الاقتصادى " .

وتتمثل عملية الاختيار الاقتصادى في مرحلتين متلازمتين : تحديد انواع السلع التي يجب انتاجها ، وتحديد الكميات المنتجة منها . وهذا يعني اختيار انواع المشروعات وتحديد احجامها ، ثم تحديد الاسلوب الفنى في الانتاج . ومن الواضح ان تحديد انواع المنتجات واحجامها لا بد من ان يتوافق مع حاجات الجماعة ، سواء في مجال الاستهلاك او الانتاج . ومن ثم فان عملية الاختيار الاقتصادى تتطلب تحديد حاجات الاستهلاك ، اى كمية السلع اللازمة لاشباع هذه الحاجات ، وتحديد حاجات الانتاج ، اى كمية الموارد البشرية (قرة العمل) والموارد المادية (المباني والآلات والمواد الأولية . . . الخ) اللازمة لكل من فروع الانتاج المخصصة لانتاج سلع الاستهلاك ، وفروع الانتاج المخصصة لانتاج سلع الانتاج . ومن الواضح ، ايضا ، قوة ارتباط هذين النوعين من الاختيار ، اذ ان الحل الذى يقدم لاي منهما يؤثر في الحل الذى يقدم للآخر . وبعبارة اخرى فان تحديد حاجات الاستهلاك ينطوى ، ضمنا ، على تحديد بنيان الانتاج . كما ان تحديد بنيان البنيان يعني تحديد حاجات الاستهلاك نوعيا وكميا .

وتبدأ عملية الاختيار بوضع قائمة بالمشروعات المختلفة التي يقتضي الامر القيام بها لتحقيق الاهداف القومية ، على ان يراعى في اختيارها وتخصيصها بين المشروعات المنتجة للسلم الاستهلاكية وبين المشروعات المنتجة للسلم الانتاجية ، بعض الاعتبارات ، كمطلبات التنمية ، وحاجة السوق المحلية ، وحاجة الاسواق العالمية ، والقدرة التصديرية . بيد انه لا بد من اختيار تلك المشروعات التي تشبع اكثر الحاجات العاجية من وجهة نظر الجماعة ، وهذا يتضمن ضرورة اختيار المشروعات على اساس علمي . ومن هنا يتعين تحديد بعض المعايير العلمية التي تتخذ اساسا لعملية الاختيار ، ومن اهمها : العلاقة بين تكلفة المشروع الرأسمالية والجارية وما يحققه من فائدة خلال عمره الانتاجي ، كذلك قيمة الناتج الاجتماعي الذي يمكن ان يساهم به المشروع مقارنة بالمشروعات الاخرى . ويمكن ان يدعج اكثر من معيار فني للاستثمار للخروج بمعيار عملي .

ولكن الى جانب المعايير التي توضع لاختيار كل مشروع على حدة ، فقد توضع ، كذلك ، بعض المعايير العامة للاستثمار في المشروعات المختلفة . وتختلف هذه المعايير ، ايضا ، من اقتصاد قومي الى آخر ، حسب طبيعة مرحلة النمو موضوع الخطة ، وحسب طبيعة المشكلات التي تصاحب كل مرحلة ، كأن تعطى الاولوية الاولى للاستثمار في المشروعات التي تبدأ تنفيذها في خطط سابقة ولم تستكمل بعد ، واولوية تالية للمشروعات التي يمكن احلال منتجاتها

محل المنتجات المائة المستوردة من الخارج ، ثم المشروعات التي تزيد من القدرة التصديرية ، لان الطلب العالمي على منتجاتها متزايد ، ثم المشروعات التي تعطي عائدا سريعا ، ثم المشروعات التي تعطي عائدا بطيئا ، ولكنها حيوية بالنسبة لتطوير الاقتصاد القومي وتعدديته وتركيبه ، ثم المشروعات التي تحقق بعض الاهداف الاجتماعية الهامة ، كمشروعات الخدمات التعليمية والصحية .

وما دامت الخطة توضع لفترة مستقبلية ، فلا بد من تحديد هذه الفترة باعتبارها احد عناصر الخطة ، فقد يكون الخطة عشرية او خمسية او ثلاثية حسب الاحوال . ولا ريب انه كلما طالت فترة الخطة ، امكن مواجهة الاهداف البعيدة ، واقتضى الامر الاقتصار على تحديد الاهداف الرئيسية وحدها دون التعمق في تفصيلها او بيان الوسائل المتطلبة لتنفيذها . وعلى العكس ، فكلما قصرت فترة الخطة ، اقتضى الامر مواجهة الاهداف القريبة وحدها دون الاهداف البعيدة ، وامكن تفصيل هذه الاهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها . وهذا يعني ، اذن ، ان طول مدة الخطة يمكننا من " بعد التوقع " ، ورسم الاطار العام للسياسة الاقتصادية ، في حين ان قصر مدة الخطة يضمن " دقة التنفيذ " ، لانه يمكن من تفصيل الاهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها . ونظرا لان الجمع بين " بعد التوقع " و " دقة التنفيذ " امر مرغوب من وجهة نظر التخطيط السليم ، فان الغالبية العظمى من الدول الآخذة

باسلوب التخطيط تدجأ الى وضع عدة خطط تختلف فـسي مددها ، ولكنها متداخلة في بعضها البعض .

وهناك في الواقع ثلاثة انواع من الخطط تبعاً لمدتها : الخطة طويلة المدى والخطة متوسطة المدى والخطة السنوية . اما الخطة طويلة المدى فهي توضع ، في العادة ، لمدد تتراوح بين عشرين وعشرين سنة . ويقتصر هذا النوع من الخطط على تحديد الاهداف القومية فـسي اطار اجمالي عام دون التحقق في تفصيلاتها او تبيان الوسائل اللازمة لتحقيقها ، كأن ينص في اطار الخطة على تحديد اهداف اجمالية تشمل في تقدير الزيادة المتوقعة في الانتاج الكلي ، والقيمة المضافة ، والاستثمار ، والاستهلاك ، والادخار ، والعمالة ، فضلا عن تقدير مدى اسهام كل قطاع في تحقيق هذه الاهداف . وتحديد هذه الاهداف البعيدة يرسم الصورة العامة للسياسة الاقتصادية فـسي المستقبل ، ويضمن لها التسلسل السليم ، دون تخطيط اوارتجال ، على ان هذه الميزة التي تتوافر للتخطيط طويل المدى تقابلها صعوبة تفصيل الاهداف ، نظرا لعدم توافر المعلومات الكافية لمثل هذا التفصيل .

وتقسم مدة الخطة طويلة المدى الى مرحلتين اواكثر ، على ان توضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى ، وهي تتراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات . وفي هذه الحالة فان الخطة متوسطة المدى هي جزء من الخطة طويلة المدى . وهي تعد النموذج العادي للخطة ،

واكثر انواع الخطط انتشارا . كما ان الخطة متوسطة المدى هي خطة تفصيلية ، بمعنى انها تشتمل على تقدير للاهداف القومية بصورة تفصيلية ، فضلا عن بيان الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الاهداف .

وتقسم الخطط متوسطة المدى ، بدورها ، الى مراحل متتابعة بقدر عدد سنوات الخطة ، ولكل مرحلة خطة سنوية خاصة بها . وهذا يعني ، بطبيعة الحال ، ان كل خطة متوسطة المدى تقسم الى عدد من الخطط السنوية التفصيلية . وهذا التخطيط السنوي يحقق فائدتين : الأولى ان سنوية الخطة تتوافق مع سنوية الميزانية العامة للدولة . وهذا التوافق الزمني بين الخطة والميزانية امر لازم وضروري لسلامة تنفيذ الاهداف ، بما ان الميزانية هي الترجمة المالية للخطة ، بمعنى انها تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الخطة (فيما يتعلق بمشروعات القطاع العام) سواء في مرحلة تكوين الاستثمارات او في مرحلة تشغيل المشروعات . اما الفائدة الثانية فهي ان الخطة متوسطة المدى لا تتضمن توزيع المشروعات المقررة فيها على مدار السنوات المكونة لها . وعلى ذلك فان الخطط السنوية ، باعتبارها خططا اكثر تفصيلا ، من حيث تحديد وسائل تحقيق الاهداف ، تنصرف الى توزيع هذه المشروعات على سنوات الخطة متوسطة المدى . وهذا يتيح قدرا كبيرا من المرونة في التنفيذ ، ان يمكن معه مواجهة التغيرات غير المتوقعة . فاذا حدث تخلف في تنفيذ بعض المشروعات في احدى سنوات الخطة

متوسطة المدى ، لاسباب غير متوقعة ، يمكن ، بسهولة ،
الارتفاع بمعدلات تنفيذها في السنة ، او السنوات التالية
للخطة ، تعويضا لهذا التخلف بعد زوال هذه الاسباب
او القضاء عليها . ومن هنا يمكن القول : ان واقعية
الاهداف ومرونة الخطة شرطان اساسيان لسلامة تنفيذ أية
خطة اقتصادية . كما ان تعدد الخطط ذات المدد المختلفة ،
وتربطها على النحو المتقدم ، يتيح الجمع بين بعد التوسع
ودقة التنفيذ ، وهما شرطان اساسيان لسلامة السياسة
الاقتصادية .

٧ - اسلوب العمل في وضع اطار الخطة

ويتم اعداد الخطة الشاملة للدولة على مراحل
معينة ، كل مرحلة منها تعد خطوة من خطوات الاعداد لها
توقيتها الزمني ، وتمهد للخطة التالية لها . وبعد ما تتخذ
كل هذه الخطوات ، تصل الخطة الى صورتها النهائية .
واولى هذه الخطوات هو اقتراح الاهداف العامة النهائية
للخطة . ومن امثلة ذلك : مضاعفة الدخل القومي ككل
فترة زمنية ، التوازن الملائم بين انتاج السلع والتوسع في
انتاج الخدمات ، تحقيق الاتساع الكبير في الصناعة ، توسيع
الانتاج القومي ، فتح الفرص المتزايدة للعمالة ، توسيع عدالة
التوزيع ، التقريب الحضارى بين المدينة والقرية ، التوسع
في الصادرات مع تنويعها بهدف تحقيق فائض في الحساب
الجارى لميزان المدفوعات .

ثم تحدد الدولة النموذج الاقتصادي للتخطيط ، وأهمو
 النموذج السيادي أم النموذج التنافسي . إذ تبعا للنموذج
 السيادي تستند الدولة الى سلطتها السيادية في تحريك
 الاقتصاد القومي نحو الوضع المستهدف . ويقتضي ذلك
 مركزية القرارات التي تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها
 المختلفة ، بحيث تتضمن الخطة القومية القرارات المالية ،
 والقرارات الاستثمارية ، والقرارات الاستهلاكية الجماعية ،
 والقرارات الانتاجية التي تلتزم الوحدات الانتاجية بتنفيذها .
 أما القرارات الانتاجية ، الاخرى ، والقرارات الاستهلاكية
 الشخصية التي تنتمي الى مجموعة القرارات المحايدة ، فلا يدعو
 الامر الى خضوعها للتنظيم المركزي . أما النموذج التنافسي
 فهو ادارة النظام الاقتصادي طبقا لخطة قومية شاملة ، مع
 الاحتفاظ للوحدات الانتاجية ، التي تنتمي الى القطاع
 العام ، بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية والقرارات الاستثمارية .
 وهنا تقوم كل وحدة من هذه الوحدات باجراء الحساب
 الاقتصادي لاختبار صلاحية قراراتها بالاستعانة بمجموعة من
 الاسعار يحددها جهاز التخطيط المركزي . ومن ثم فسان
 مستوى شمول الخطة القومية يتوقف على نوع النموذج الذي
 تأخذ به الدولة ، إذ ان النموذج السيادي للتخطيط أكثر
 شمولاً للقرارات المنظمة للاقتصاد القومي من النموذج التنافسي .

ولا بد ان تتوافر البيانات والمعلومات لدى جهاز

التخطيط ، لكي يمكن وضع اطار الخطة ، ويتعلق بعضها
 بالعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (عناصر الخطة) كالانتاج

والدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار، وكذلك البيانات التفصيلية عن القوى البشرية والعاملة ، وعن القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات ، ويتعلق بعضها الآخر بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . كما ان بعضها يتعلق بالتكوين القائم للنتاج القومي ، والتوزيع الحالي للدخل ، واثار خدمات الاستهلاك الجماعي في اعادة توزيع الدخل . غير انه ينبغي ان تتوافر مثل هذه البيانات والمعلومات عند بدء عملية التخطيط ، كما تتوافر معلومات جديدة عند كل مرحلة من مراحل اعداد الخطة ليتسنى ، على اساسها ، اختيار الاهداف التفصيلية التي يمكن ان تحقق الاهداف العامة على الوجه الصحيح . ولهذا يمكن النظر الى هذه الخطوة على انها احدي العمليات المستمرة ، ما استمرت عملية التخطيط .

اما الخطوة التالية فهي وضع الاطار العام الذي يشمل اهداف عناصر الخطة على مستوى الاقتصاد القومي ، ان في الوقت الذي يتم فيه جمع البيانات والمعلومات المختلفة ، يقوم جهاز التخطيط بتحديد الاهداف الاجمالية لعناصر الخطة التي يمكن ان تحقق الاهداف النهائية العامة . او بعبارة اخرى فان المخطط ، في هذه المرحلة ، يترجم الاهداف العامة الى اهداف اجمالية لعناصر الخطة ، فيضع الاهداف التفصيلية للنتاج والدخل ، والاستثمار والعمالة والاجور . . . الخ . على مستوى الاقتصاد القومي .

ولوفرضنا ان مضاعفة الدخل القومي ، كل فترة زمنية معينة ، هي احد الاهداف العامة للخطة ، فان هذه المرحلة الخاصة بوضع الاطار العام لابد ان تشمل تحديد الوسائل المختلفة التي سيتم عن طريقها تحقيق ذلك . ان تتحدد ، اولا ، الزيادة المرغوبة في الدخل خلال فترة الخطة ، بناء على ما يتاح لجهاز التخطيط المركزي من معلومات عن الاقتصاد القومي في مجموعه ، ومعدل الزيادة السنوية الفعلية للدخل في السنوات السابقة على الخطة ، ومعدل الزيادة المحققة في الدخل في بعض البلاد الأخرى ، فضلا عن المعلومات الأخرى عن موارد الثروة القومية والطاقات العاطلة وغيرها من المعلومات . وهنا فاننا ننقل من الهدف العام للدخل الى هدف أكثر تفصيلا ، يتمثل في زيادة في الدخل ، يستهدف تحقيقها خلال فترة الخطة . غير ان هذا الهدف الأكثر تفصيلا هو نقطة البدء ، مرة أخرى ، في تحديد الوسائل التي يتحقق ، بموجبها ، هذا الهدف التفصيلي ، وهو الزيادة المعينة في الدخل . ان يحدد المخطط الزيادة الضرورية للانتاج القومي ، التي يجب ان تتحقق لتحقيق هذه الزيادة المعينة في الدخل . كما يجب ان يحدد وسائل تحقيق هذه الزيادة المستهدفة في الانتاج ، وهل هي تتحقق عن طريق اعادة تنظيم الانتاج باستخدام الطاقات العاطلة ، او عن طريق رفع الكفاية الانتاجية للعاملين في الوحدات الانتاجية المختلفة ، او عن طريق استثمارات جديدة لزيادة القدرة الانتاجية . وعلى ذلك فاذا كانت هناك وسائل بديلة لتحقيق هدف تفصيلي

معين على هذا النحو ، فلا بد ان يختار المخطط " الوسيلة المثلى " لتحقيق هذا الهدف . ومع ذلك فمن الجائـز ان يختار المخطط اكثر من وسيلة لتستخدم جميعها فـي تحقيق هدف ما . واذا ما تحددت الزيادة الكلية الضرورية للانتاج ، فلا بد ان تتحدد الاستثمارات الكلية التي يلزم تنفيذها لتحقيق هذه الزيادة ، كما تتحدد الزيادة الاحتمالية للعمالة المترتبة على تنفيذ الاستثمارات المحددة ، وما يترتب على هذه العمالة الاضافية من زيادة في الاجور . واخيرا فلا بد ان تتحدد ، ايضا ، الآثار التي يمكن ان ترتبها الزيادة في كل من الدخل والعمالة والسكان على الاستهلاك القومي . ويتم في هذه المرحلة ، ايضا ، تقدير الاستيرادات الضرورية لتحقيق اهداف الانتاج والاستهلاك في الخطة ، وتحديد وسائل تمويل هذه الاستيرادات ، اما عن طريق الصادرات من السلع او الخدمات المحلية ، واما عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي . ومع ذلك فان هـذه التقديرات جميعها تعتبر تقديرات اولية لا بد من مراجعتها واعادة النظر فيها ، لدى الانتقال الى المراحل التالية لاعداد الخطة .

وعندما نتحدث عن اهداف عناصر الخطة ، فاننا نعني مفهوما تخليطيا معينا الا وهو : " ان هدف اى عنصر هو كل تغير مستهدف في قيمة هذا العنصر خلال فترة زمنية معينة هي فترة التخطيط المقبلة " . فاذا افترضنا ان قيمة الانتاج - كعنصر من عناصر الخطة - هي ١٠٠٠ مليون

دينار مثلا ، قبل بدء فترة الخطة ، فان الزيادة المستهدفة تحقيقها ، خلال هذه الفترة ، ولتكن مثلا ، ١٠٠ مليون دينار ، هي التي يدللق عليها اسم " الهدف " . وتبعها لذلك فان القيمة المستهدفة لهذا العنصر اى قيمة الانتاج ، خلال فترة الخطة ، هي ١١٠٠ مليون دينار . غير ان الهدف لا يتخذ شكل رقم مطلق فحسب ، بل يتخذ ، ايضا ، شكل نسبة مئوية للزيادة في قيمة العنصر عما كانت عليه قبل فترة الخطة (١٠٪ في المثال الموضح) . وهذه النسب المئوية تعتبر ، عادة ، معدلات للنمو ، وميزة هذه المعدلات هي انه يسهل على اساسها مقارنة معدل نمو العنصر ، على مدار فترات تخطيطية متتابعة ، ومقارنة نمو عنصر ما بمعدلات نمو العناصر الأخرى ، ومقارنة معدلات النمو في دولة معينة بمعدلات النمو في دولة اخرى .

اما الخطوة التي تلي وضع الاطار العام للخطة على مستوى الاقتصاد القومي ، فهي تحديد الاتجاهات العامة للخطة في شمولها للامداد القطاعية . ان لا يقف المخطط عند مجرد وضع هدف اجمالي لكل عنصر من عناصر الخطة على مستوى الاقتصاد القومي ، بل انه يعيد توزيع هذا الهدف الاجمالي على المستوى القطاعي بحيث يعرف كل قطاع نصيبه من هذا الهدف الاجمالي . وهذا ينقلنا الى مرحلة جديدة من مراحل اعداد الخطة ، تتضمن تحديد الاهداف القطاعية ، في ضوء التقديرات السابقة للاطار العام للخطة . ومن ثم تكون هناك خطط اكثر تفصيلا للقطاعات الاقتصادية

المختلفة • وفي ضوء هذه الخطط القطاعية تحدد خطط
الانشطة المختلفة داخل كل قطاع • غير انه لا بد من التنسيق
بين هذه الخطط القطاعية جميعا ، والتيقن من ان تنفيذها
يفضي الى تنفيذ اهداف الخطة العامة • وهكذا بادماج
الخطط القطاعية في الاطار العام للخطة ، مع التنسيق بينها ،
تظهر الاتجاهات العامة للخطة في شكل تقديرات رقمية
لاهداف الانتاج والدخل والاستثمارات والعمالة والاجور ،
على مستوى الاقتصاد القومي ، ثم على المستوى القطاعي • وتقع
على عاتق جهاز التخطيط المركزي مسؤولية التقدم بالمقترحات
التي تمثل هذه الاتجاهات • وهذه هي المرحلة التي تتبلور
نتائجها في صورة مقترح مبدئي للاتجاهات العامة للخطة •

ويتبع التخطيط في تحضير المقترح المبدئي للخطة ،
في هذه المرحلة ، اسلوبا يقوم ، في العادة ، على البدء
بافتراض مستويات معينة للطلب النهائي من الاستهلاك والانفاق
الحكومي والتصدير ، على ان يستنتج من هذه المستويات
— بناء على معاملات فنية — ما يلزم لتحقيق ذلك من
استثمارات ، ومن استهلاك وسيط ، وواردات ، وما يترتب
على ذلك من انتاج ، ودخل ، وعمالة ، في كل قطاع •

ففي وضع خطة قطاع الزراعة ، مثلا ، يمكن التعرف على
الأوضاع الراهنة للانتاج الزراعي ، وما ينتجه الدوم ، فسي
المتوسط ، من المحاصيل الزراعية المختلفة ، فضلا عن التعرف
على امكانيات الزيادة في الانتاج الزراعي سواء بهيكله وتوزيعه
المحصولي الحالي او بتغيرات في الهيكل والدورات الزراعية

او اسلوب الزراعة ، وذلك في ضوء الزيادة المقدرة في استهلاك السلع الزراعية ، والزيادة المقدرة في استخدام بعض هذه السلع كمواد اولية لبعض الصناعات ، والزيادة المقدرة في تصدير المنتجات الزراعية . وفي ضوء تحديد الزيادة المستهدفة في الانتاج الزراعي ، يمكن التعرف على الزيادة المتوقعة في الدخل المتولد في قطاع الزراعة . كما يمكن ، ايضا ، تعديل الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الانتاج ، فضلا عن تحديد الاتجاه العام الذي يمكن ان تتخذه هذه الاستثمارات ، اى ما اذا كانت تتجه لتكوين الطاقات الانتاجية لمشروعات التوسع الافقي او مشروعات التوسع الرأسي .

وفي وضع خطة قطاع الصناعة ، يمكن التعرف على الوضع القائم فعلا ، من حيث مصرفة الطاقة الانتاجية في هذا القطاع ، وحجم الانتاج الفعلي والمنتجات والمستخدمات المختلفة ، وحجم الطاقة العاطلة . كما يمكن تقدير الطلب المتوقع على المنتجات الصناعية سواء كمستلزمات وسيطة او كمناصر الطلب النهائي ، وتحديد ما تتطلبه زيادة الانتاج الصناعي بمعدلات معينة - وفقا للامكانيات المتاحة وحجم الطلب المتوقع - من استثمارات عينية مختلفة كالمباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل . . . الخ ، وما تتطلبه هذه الزيادة من مواد خام ومستلزمات انتاج وأيد عاملة ، وما هو متوافر ، فعلا ، من هذه الموارد الحقيقية ، وما يجب ان يتوافر منها لسد احتياجات خطة الصناعة ، فضلا عن التمويل اللازم - المحلي والخارجي - لتنفيذ مشروعات

الخططة • ولا شك ان توافر معلومات عن المعاملات الفنية التي تمكن طبيعة العلاقات المشابهة بين الانشطة المختلفة يساعد كثيرا على رسم صورة اكثر واقعية للخططة •

وبعد ما تناقش السلطات العليا الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخططة ، وتحدد ما ترى الأخذ به من اهداف ، يقوم بينها التكامل ، تتولى الوزارات وجهات التنفيذ ، بعد ذلك ، دراسة امكانيات تحقق هذه الاتجاهات العامة ، فسي ضوء ما هو متاح ، وما يمكن ان يتاح ، من موارد بشرية ومادية • وهذا لا بد ان يترجم في شكل مشروعات محددة ، يكون كل منها مدروسا دراسة فنية واقتصادية كاملة مقرونة بالآثار المباشرة وغير المباشرة لقيام هذا المشروع على الاقتصاد القومي • وعلى ذلك فانه يتم ، في هذه المرحلة ، الاختيار الاقتصادي للمشروعات داخل كل قطاع ، وهذه هي التي تمكن من تحقيق الاهداف المقررة لكل قطاع بأدنى تكلفة • وتشمل هذه المرحلة اختيار المشروعات الجديدة مع تقدير استكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها في خطط سابقة ، وتقدير الاستثمارات المطلوبة لها ، والحد الأدنى من الانتاج ، الذي لا بد ان يتحقق نتيجة لهذه الاستثمارات الجديدة ، ومدى استخدام هذا الانتاج في سد احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض الى الاسواق الخارجية • كما تشمل هذه المرحلة تقدير ما يتولد عن هذا الانتاج من دخل ، وتوزيع هذا الدخل بين الاجور وعوائد الملكية ، وما يترتب على تنفيذ المشروعات المقترحة من عمالة بانواعها المختلفة ، وبطبيعة

الحال فان هذه المرحلة تتسم ، كذلك ، بان البيانات اكثر تفصيلا ، وبأنه من الممكن اعادة النظر في الاهداف القطاعية التي تقررت مبدئيا في المرحلة السابقة . ومن الممكن ، ايضا ، على اساس هذه البيانات المتاحة عن المشروعات وعن الاهداف القطاعية — بعد تعديل ما يقتضي الامر تعديله منها — اعادة النظر في الاهداف العامة للخطة . وهكذا يتحقق التنسيق بين المستويات المختلفة لعملية التخطيط (الاهداف العامة ، الاهداف القطاعية دون تفصيل ، الاهداف التفصيلية للقطاعات في ضوء المشروعات المقترحة) .

ويتولى جهاز التخطيط المركزي ، بعد ذلك ، دراسة مقترحات الوزارات وجهات التنفيذ ، بمعنى انه يدرس خطة كل قطاع لتقدير جوانبها الاقتصادية ، حتى لا يتم اقرار مشروع لا يكون مقبولا بتطبيق المعايير الاقتصادية السليمة . ولتحقيق التناسق بين خطط القطاعات المختلفة ، ولتحقيق التناسق والتكامل مع الاتجاهات العامة المتعلقة بالاستهلاك والتصدير والاستيراد والعمالة . وقد يكون من الافق ، في مرحلة هذه الدراسة ، ان تشكل لجان فنية للقطاعات المختلفة ، على ان يراعى في تشكيلها تمثيل مختلف الكفاءات والتخصصات . وتناقش هذه اللجان — مع ممثلي التخطيط ومع اجهزة القطاعات — مقترحات خطط هذه القطاعات .

وبعد ما توضع الصورة الترابطية النهائية ، في ضوء تقارير اللجان الفنية ، بعد دراسة مشروعات كل قطاع ، وتحديد اولويات المشروعات ، في ضوء الموارد المتاحة ، يقوم جهاز

التخطيط المركزي بوضع مقترح نهائي للخطة الخمسية بسنواتها البيئية ، لكي يرسل الى السلطات العليا لمناقشة واقتراح ما يمكن ان يدخل عليه من تعديلات . غير انه يجب ان يراعى اعتباران اساسيان في وضع المقترح النهائي للخطة . الاعتبار الاول هو الموازنة بين موارد المجتمع واستخداماته المتوقعة ، للتأكد من تماسك الخطة وتربطها ، ومراعاة التناسب بين اهدافها . . . وهنا يجب التمييز بين جانبين لمشكلة النسب بين الاهداف : الجانب الاول هو وضع نسب تكفل نمو مختلف قطاعات الاقتصاد القومي نموا متوازنا سليما ، والجانب الثاني هو توافق هذه النسب مع الاتجاهات العامة لاهداف الخطة . اما الاعتبار الثاني فهو دراسة احتياجات الخطة من القوى العاملة ، ومدى توفر التخصصات اللازمة بالقدر والنوع المطلوب ، وفي الوقت المناسب . وتتفرع من ذلك دراسة القدرة على اعداد التخصصات المطلوبة التي يمكن ان تفي باحتياجات الخطة كاملة ، وهو ما تهيئه الموازين التفصيلية للقوى العاملة عن سنوات الخطة .

وعند هذه المرحلة ، يعرض المقترح النهائي للخطة على السلطات العليا لاقارره في شكله النهائي . وتكون الخطة القومية اساسا لاعداد مشروع الميزانية العامة للدولة ، ان تعد هذه على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية ، ولا يجوز الارتباط بأية مشروعات واعمال خاصة بالتنمية او تمويلها ، او تنفيذها ، بما يخالف الاطار العام للخطة . ويشير هذا الارتباط الوثيق بين الخطة العامة وبين الميزانية العامة الى

ان الخطة العامة يجب ان تفصل الى خطط سنوية تفصيلية ، وكل خطة تفصيلية تتضمن بيانا بموارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ، ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام في الدولة نحو تحقيق الاهداف المرسومة لهذه البرامج في الزمن المحدد . ولضمان احكام التتابع الزمني ، يمكن البدء برسم خطة طويلة الاجل وتقديرات اجمالية . وفي نطاق هذا الاطار العريض يتم اعداد خطة اكثر تفصيلا لاسنوات الخمس المقبلة ، لتعد منها خطة السنة الاولى بدرجة اكبر من التفصيل . وتعد من هذه الاخيرة الميزانية العامة للسنة الاولى .

وعادة ما يلحق باطار الخطة بيانان : بيان تفصيلي عن مشروعات الخطة موزعة تميزها جغرافيا ليساعد أجهزة التنفيذ في تنفيذ الخطة ، وفي الاعداد للخطة المقبلة ، وفي نشر الوعي التخطيطي بين المواطنين ، ليتعرفوا على اهمية الخطة ، وبيان آخر عن مشروعات كل قطاع على حدة ، تمكينا للمواطنين من استيعاب الخطة على المستوى القطاعي .

(٨) التنفيذ والمتابعة

ذلك مجرد عرض سريع لمراحل التخطيط ، اما عن التنفيذ والمتابعة فمن الحقائق الهامة ان جهاز التخطيط المركزي لا يمارس عمليات تنفيذ اهداف الخطة ، اذ انه جهاز بحث علمي يشارك في وضع اطار الخطة كما يشارك في متابعة تنفيذ اهدافها . اما عمليات التنفيذ فأمرها مركوز ،

اساسا ، الى أجهزة التنفيذ في الدولة ، وهي الوزارات ،
والمؤسسات العامة وشركاتها التابعة ، ومؤسسات القطاع
الخاص .

ولا بد من توافر شروط ثلاثة لنجاح عمليات تنفيذ
اهداف الخطة . الشرط الاول هو ان الاهداف لا بد ان تكون
واضحة ، وبصورة تفصيلية ، على كل المستويات ، بمعنى
ان الهدف الاجمالي لكل عنصر لا بد ان يوزع الى اهداف
فرعية على المستوى القطاعي ، وعلى مستوى النشاط ، ثم على
مستوى الوحدة الانتاجية . ومن الجلي ان وضوح الرؤيا
امام الوحدات الانتاجية امر ضروري للحاسبة النهائية على
النتائج ، ووضع معايير الاداء في ضوء ما تحقق فعلا من
الاهداف المرسومة . اما الشرط الثاني فهو قدرة اجهزة
التنفيذ بالدولة على تنفيذ اهداف الخطة في الفترات المحددة
لها ، ان العبرة ليست فيما يتاح للمجتمع من الموارد
المادية او المعنوية ، وانما العبرة بقدرة اجهزة التنفيذ
على استغلال هذه الموارد في تنفيذ اهداف الخطة من
طريق وضع مشروعات وبرامج واعمال معينة موضع التنفيذ . واما
الشرط الثالث فهو ان تقوم اجهزة التنفيذ ببذل كل الجهود
في سبيل التغلب على ما يعترض سير التنفيذ من صعوبات .
والواقع ان صعوبات التنفيذ امر طبيعي في كل خطة ، انما
الامر غير الطبيعي ان تتوانى او تراخي جهات التنفيذ عن
محاولة التغلب على هذه الصعوبات .

ولا تقتصر مهمة اجهزة التنفيذ على المشاركة في وضع

إطار الخطة ، وتنفيذ أهدافها ، بل تمتد مهمتها السببية
تقديم تقارير متابعة دورية (هي عادة تقارير ربع سنوية) الى
جهاز التخطيط المركزي ، متضمنة سير العمل في تنفيذ الخطة
ومدى التقدم في تحقيق الاهداف ، بالنسبة لمسئولية كسبل
جهاز عن التنفيذ ، وبالنسبة الى نشاط القطاع الخاص الذي
يرتبط باختصاصها . كما تقدم اجهزة التنفيذ تقارير سنوية
تتضمن تقديرا لما يكون قد تم تحقيقه من اهداف خطة السنة
المنتهية . ثم يقدم جهاز التخطيط المركزي الى رئيس الدولة ،
بعد انتهاء السنة التخطيطية (المالية) ، تقريرا نهائيا عن
متابعة تنفيذ خطة السنة المنقضية خلال بضعة اشهر من
انتهائها .

ويمكن ان نستشف أهمية متابعة التنفيذ ، اذا ادركنا
اغراض هذه المتابعة . ان تقارير المتابعة هي ، اولا ، سجل
تاريخي لتطور الاقتصاد القومي ، من فترة الى أخرى ، السببية
أعمق التفاصيل وأكثر البيانات دقة وشمولا ، مما لا يمكن
ان يتوافر ، اذا لم تكن هناك مثل هذه التقارير . وتحتسب
تلك التقارير الاساس الذي يعتمد عليه في رسم الخطط
السنوية وكذلك الخطة العامة . كما ان تقارير المتابعة تمكن
من معرفة مدى ما تحققه الدولة في مختلف نواحي النشاط
الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لما تستهدفه الدولة تحقيقه
في الخطة الشاملة لفترة معينة . فضلا عن ذلك فان تقارير
المتابعة تكشف عن العقبات والصعوبات التي حالت دون التنفيذ ،
كما كان مستهدفا في الخطة ، حتى يتسنى التغلب عليها ،

عند مواجهتها ، او التنبؤ بها ، مقدما ، لكي يسير التنفيذ تبعاً لما رسمته الخطة . والخلاصة ان المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لنتائج تنفيذ اهداف الخطة ضرورة من ضروريات التخطيط ، لانها تؤدي الى النهوض بمستوى التنفيذ . والمقصود هنا بالمتابعة هو متابعة الخطة ، بمكوناتها من خطط الاستثمار والانتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات وتكوين المدخرات وتغيرات الاستهلاك ، ومستويات الاسعار ، على المستوى القومي ، وعلى المستوى القطاعي ، وعلى مستوى الوحدات الانتاجية .

(٣) الدروس المستفادة من تجربة العراق في مجال التخطيط والتنفيذ

وفي ضوء ما قدمناه من حقائق اساسية عن التخطيط ، يمكننا ان ندلى ببعض التوصيات التي ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع اطار الخطة الخمسية وتنفيذ اهدافها :

اولاً : في مجال التخطيط

ان اول تساؤل يثور ، في صدد اعداد الخطة القومية ، هو مستوى شمول الخطة ، او بعبارة اخرى : هل يتمدد نطاق الخطة الى القطاع الخاص فضلا عن القطاع العام . وهل يمتد نطاقها الى التخطيط الاجتماعي فضلا عن التخطيط الاقتصادي ؟ الواقع ان التخطيط الشامل بهذا المفهوم ، لا يعني ، بالضرورة ، " الادارة والسيطرة التفصيلية والكاملة على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية " ، ولا يعني

الزام جميع الافراد والمؤسسات ، على قدم المساواة ، بتنفيذ اهداف الخطة المركزية . والواقع كما قدمنا (بند ٢ من التقرير) فانه حتى في الحالات التي يتولى فيها القطاع الخاص الدور القيادي في عملية التنمية ، فان الدولة قد تقوم بالتخطيط القومي الشامل وتشجيع هذا القطاع على تحقيق اهداف هذا التخطيط . وهنا يودي التخطيط وظيفته التوجيهية في دفع الوحدات التي تعمل في ميدان النشاط الخاص الى اتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة ، وتضمنها في الخطة . وقد يكون التخطيط القومي آمرا فلا يستبقى المشروع الخاص ، بل يلعب فيه المشروع العام الدور القيادي الحاسم في الميدان الاقتصادي ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق القرارات والتوجيهات المباشرة .

وفيما بين هاتين الحالتين المتطرفتين توجد حالة وسط يلعب فيها القطاع الخاص دوره في بعض الانشطة الاقتصادية جنبا الى جنب مع القطاع العام ، كما هو الحال بالنسبة للعراق . وهنا فان سيطرة الدولة على الاقتصاد القومي ، في ظل هذه الاوضاع ، ليست الا أسلوبا يستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي مع المحافظة على نشاط القطاع الخاص وروح المبادرة الفردية في المجالات المرسومة لها . ومن ثم فان التخطيط العراقي ، وان كان تخطيطا قوميا شاملا لكل من القطاعين العام والخاص ، هو تخطيط توجيهي بالنسبة للقطاع الخاص وتخطيط آمر بالنسبة للقطاع العام .

١ - وضعية وتنظيم الجهاز المركزي للتخطيط "وزارة التخطيط"

لقد اكدنا فيما تقدم على الحقيقة المنظوية على انه من الضروري لنجاح اسلوب التخطيط ، من اجل التنبية ، ان تتابع الخطط ، في سلسلة متصلة الحلقات ، حتى يمكن ضمان الاستمرار في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي باطراد ، ودون توقف ، بحيث يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر دائما من معدل نمو السكان . كما نؤكد ان جهاز التخطيط المركزي ليس جهازا من اجهزة التنفيذ ، بل هو ، في حقيقة الامر ، جهاز بحث علمي في مجال التخطيط والمتابعة . تدعم ذلك المقارنة بين الوظائف التفصيلية لهذا الجهاز وبين الوظائف المسندة الى اجهزة التنفيذ في الدولة . ان يتولى الجهاز المركزي للتخطيط المهام التالية : اجراء التقييم العلمي والدراسات التخطيطية للمشروعات التي تقترح اجهزة التنفيذ ان تتضمنها في الخطة ، ووضع الاطار النهائي للخطة في ضوء هذا التحليل ، ووضع اطر الخطط التفصيلية قصيرة الاجل ، وتجميع تقارير المتابعة الدورية ، كل فترة زمنية معينة ، من الوزارات والمؤسسات العامة ، ووضع التقارير النهائية الدورية للمتابعة ، للتعرف على سير العمل في تنفيذ الخطة ، ومدى التقدم في تحقيق الاهداف . هذا في حين ان اجهزة التنفيذ تتولى المهام التالية :

دراسة المشروعات والبرامج والأعمال دراسة فنية
 واقتصادية ، وتقديم المقترحات عن المشروعات
 التي يتضمنها إطار الخطة العامة والخطط السنوية
 التفصيلية ، وتنفيذ ما يتضمنه إطار الخطة من مشروعات
 وبرامج وأعمال بعد التصديق على الإطار النهائي
 للخطة ، ومتابعة تنفيذ مشروعات الخطة ، والتغلب
 على الصعوبات التي تعترض التنفيذ .

ومن ثم نخلص من هذه المقارنة إلى أن
 ضرورة استمرار العمليات التخطيطية دون توقف من
 ناحية ، وطبيعة جهاز التخطيط المركزي من حيث
 كونه جهاز بحث علمي ، تقضيان بالاتكون وضعياً
 هذا الجهاز في صورة وزارة من الوزارات التنفيذية ،
 بل في صورة جهاز مركزي للتخطيط له استقلاله
 وكيانه الذاتي ، على أن تكون تبعية لرئاسة
 الجمهورية .

هذا من ناحية وضعية جهاز التخطيط
 المركزي ، أما من ناحية تنظيمه فقد كان يؤخذ عليه
 أن دور الدائرة الاقتصادية كان لا يظهر ، بوضوح
 كاف ، أهمية وجود جهاز يتولى تجميع الخطة
 ودراسة تناسقها بعد اعداد جزئياتها بمعرفة
 الدوائر الفنية الأخرى ، وأن الإشراف على متابعة
 التنفيذ ، واعداد المقترحات اللازمة لضمان حسن
 سير العمل في تنفيذ الخطة ، لم يكن يلقى الاهتمام

الكافي ، نظرا لعدم وجود جهاز محدد يقوم به
بصفة دورية .

وقد جاء التنظيم الحالي للجهاز محققا لكل
ذلك ، ان سد الشغرات التي كانت تقعد بالجهاز
عن اداء مهامه التخطيطية على الوجه المرغوب .

٢ - مكاتب التخطيط بالوزارات والمؤسسات العامة والشركات العامة

وعندما تمارس الوزارات والمؤسسات العامة
مهامها التخطيطية ، فانها تعتمد ، عادة ، على
خبرائها الفنيين في وضع البرامج والمشروعات المتضمنة
في الخطط القطاعية . ولكن هذه الخطط ، بدورها ،
لا بد ان تندمج ، بصورة متماسكة متناسقة ، في خطة
قومية شاملة . وهنا يبدو من الضروري ، ان
تقدم اجهزة التنفيذ كل البيانات والمعلومات عن
الخطط القطاعية بالشكل الذي يتلاءم مع التخطيط
المركزي الشامل ، بموازينه الشاملة ، وبالمفاهيم
التخطيطية التي استقر عليها الجهاز المركزي للمقدرات
الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي . وهنا فقد
تزايد فجوة التباعد عمقا بين الجهاز المركزي وبين
جهات التنفيذ ، لان الالتقاء الفكري بينهما ، في
مجال التخطيط ، يكاد ان يكون مفقودا . وقد تشعر
جهات التنفيذ ، في نهاية المطاف ، بان الجهاز

المركزي لا يفعل شيئاً أكثر من التدخل في اعمالها الفنية المتخصصة . فضلاً عن ذلك فان تدفق المعلومات من والى الجهاز المركزي لابد ان يطرد في الزيادة ، من ناحية أخرى ، اذا قدر لنظام المتابعة الدورية لتنفيذ اهداف الخطة ان يوضع موضع التنفيذ ، والتزمت جهات التنفيذ باعداد تقارير المتابعة (الربع سنوية و السنوية) وتقديمها الى الجهاز المركزي . فاذا تم ذلك ، فقد يخلق شعوراً بالامتصاص من جانب اجهزة التنفيذ ، لو تصورت انها مجرد اداة لجمع بيانات معينة للجهاز المركزي ، لا تدرك كمها ، ولا تدرى شيئاً عن استخداماتها التخطيطية . ومن ثم فلأغراض التخطيط القطاعي والمتابعة الدورية لتنفيذ الخطة ، فان الحاجة تمس الى انشاء وحدة تخطيطية تلحق بكل وزارة ، وكل مؤسسة عامة ، بل وكل شركة عامة ، لجمع واعداد البيانات الخاصة بوضع اطار الخطة وتنفيذها ومتابعة التنفيذ بالصورة المطلوبة للجهاز المركزي للتخطيط .

ولقد ادركت الدولة اهمية مكاتب التخطيط ، كاجهزة تخطيط فرعية ، على المستويات المركزية المتدرجة (القطاع - النشاط - الوحدة الانتاجية) ، فاصدرت القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ ، متضمناً تشكيل مكتب للتخطيط في كل وزارة لها علاقة بوضع الخطة او تنفيذها ، على ان يتكون كل مكتب من مجموعة من الأفراد المتخصصين في مجال التخطيط ، لمعاونته

مجلس التخطيط الاقتصادى ، في وضع الخطة والناهج
الاستثمارية السنوية ومتابعة تنفيذها ، على ان تكسرون
هذه المكاتب ملحقه ، مباشرة ، بالوزراء المختصين ، غير
انه على الرغم من انقضاء بضعة سنوات على اصـدار
هذا القانون ، فانه لم يتم انشاء هذه المكاتب ، ولم
تتخذ أية خطوات ايجابية حتى الآن ، لوضع القانون
موضع التنفيذ .

بيد ان اعداد هذه المكاتب يثير ، فسي
الواقع ، مشكلتين عمليتين : احدهما تتعلق بالتدريب
والاخرى تتعلق بوضعية هذه المكاتب . وتبدو أهمية
تدريب أفراد هذه المكاتب ، اذا ادركنا أنهم لا يسد
أن يكونوا على معرفة بينة بالاساليب الاحصائية لجمع
وتحليل البيانات اللازمة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى
على المستوى القومى والقطاعى وبالمفاهيم التخطيطية
للمتغيرات الاقتصادية وتحليلها - لأنهم سيضطلمعون
بمهمة جمع واعداد البيانات التخطيطية التي يحتاج
اليها الجهاز المركزى للتخطيط - وبمهمة جمع
ومراجعة البيانات الواردة عن متابعة تنفيذ الخطة ،
ووضع نظام سليم لتقارير المتابعة يخدم أغراض التقييم
الدورى للخطة الجارى تنفيذها ، سواء من ناحية
أجهزة التنفيذ او من ناحية الجهاز المركزى للتخطيط .
وقد يستمر البرنامج التدريبي لاجزاء مكاتب التخطيط ،
والمشغلين بالتخطيط عامة ، فترة من الوقت ، قد

تطول الى عدة سنوات ، وقد يستنزف النشاط التدريبي بعض الموارد ، ومع ذلك فهو " استثمار " معنوي ، يأتي بأطيب النتائج . ويتخذ التدريب في الواقع أكثر من صورة : ان قد يلحق الأفراد الجدد من ذوى الثقافة الجامعية بالجهاز المركزي للاحصاء لفترة محدودة من الوقت ، للتعرف على أنواع البيانات المختلفة التي سيتداولوها في المستقبل . وقد يلتحقوا بعد ذلك بأحد معاهد التخطيط القائمة حالياً لحضور الدورات التدريبية التي تعرفهم بكل جوانب التخطيط ، نظرياً وعملياً . فإذا فرغوا من هذه الدورات التدريبية ، يمكن أن يلحقوا بوزارة التخطيط ، لفترة من الوقت ، للتمرس بمختلف العمليات التخطيطية ، واكتساب الخبرة العملية في موقع العمل نفسه . ويمكن من الآن ، اعداد برنامج تدريبي ، لاكبر عدد ممكن من الخريجين الجدد ، يضم هذه الصور الثلاث للتدريب ، ويستغرق زمناً عامين ، بحيث يمكن توافر العدد الكافي من الأفراد المتمرسين بعمليات التخطيط ، ليسدوا حاجة وزارة التخطيط الى العناصر الشابة المتخصصة ، وحاجة مكاتب التخطيط في نفس الوقت .

والجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أنه نظراً للحاجة الماسة الى النشاط التدريبي في مجال التخطيط ، وبضرورة استمرارية هذا النشاط ، ضامناً

لتدريب الأعداد المطلوبة لأجهزة التخطيط بالقطر ،
 المركزية والفرعية ، فقد يكون من الأوفق المبادرة السى
 انشاء معهد قومي للتخطيط يمكن أن يفى باحتياجات
 وزارة التخطيط ومكاتب التخطيط والمتابعة بالوزارات
 والمؤسسات العامة •

اما من ناحية وضعية مكاتب التخطيط ، فهناك
 اجراءان بديلان : أما أن تعتبر هذه المكاتب بمثابة
 فروع لوزارة التخطيط (الجهاز المركزى للتخطيط) ،
 وان كانت تعمل كحلقة اتصال بين الوزارة وبين
 أجهزة التنفيذ ، واما أن تعتبر هذه المكاتب
 جزءا من الوحدات الادارية داخل أجهزة التنفيذ •
 والاجراء الأول قد يساعد على أن يستوفى أعضاء
 مكاتب التخطيط الشروط المطلوبة للتخطيط الشامل ،
 فضلا عن أنهم يمكن أن يتفهموا بسهولة احتياجات
 الجهاز المركزى للتخطيط ، ويستجيبوا فوراً السى
 توجيهاته • ومع ذلك فان شعور أجهزة التنفيذ
 بتبعية أعضاء المكاتب الى جهة خارجية قد يدفع بها السى
 العزوف عن تسهيل مهمتهم التخطيطية • واما
 الاجراء البديل الثانى فقد يتغلب على هذه الصعوبة ،
 ولكن ما لم يكون هناك تقدير كامل لطبيعة عمل
 أعضاء مكاتب التخطيط ، وأساليبهم فى البحث ، فقد
 تميل جهات التنفيذ الى تخصيص أفراد لهـذه
 المكاتب تعوزهم المعرفة التخطيطية والخبرة العملية ،

ويشعر هؤلاء في النهاية بأنهم يملأون أستمسارات
هي ، في حقيقتها ، عديمة النفع للجهاز المركزي .
وقد يمكن التوفيق بين الاجراءين البديلين ، لـ
أن الجهاز المركزي للتخطيط هو الذي يقوم ، ابتداءً ،
بتعيين وتدريب بعض الخريجين الجدد على مهام التخطيط
على النحو المتقدم ، ثم يتولى نقلهم ، بعد ذلك ،
الى مختلف جهات التنفيذ ، ليكونوا تابعين لها
أداريا وفنيا .

٣ - الجهاز الاحصائي وضرورة تطويره

يتطلب التخطيط السليم التعرف على الظروف
الاقتصادية والاجتماعية القائمة بصورة تتسم بالشمول
والدقة ، بمعنى أنه لا بد من توافر كل البيانات
الاحصائية التي تصور الوضع الراهن . كما يجب أن
تكون هذه البيانات دقيقة الى أبعد الحدود . وأهمية
ذلك واضحة تماما ، اذا ادركنا أن التخطيط للمستقبل ،
وانه لا يبدأ من فراغ ، وانما يبدأ من الحاضر
ليمتد الى المستقبل القريب والبعيد . ومن ثم ،
تعتبر البيانات الاحصائية الدقيقة عن الوضع الراهن
أحد المستلزمات الرئيسية للتخطيط الناجح ونقطة
البدء فيه . ولهذا فان أى خطأ يسير فيما يتاح
لدى أجهزة التخطيط ، من بيانات أو احصائيات ،
قد يترتب نتائج خطيرة بعيدة الأثر في الاقتصاد

المعـظـم • ومن الملاحظ ، بوجه عام ، ان البلاد النامية التي تأخذ بأسلوب التخطيط تواجه عقبة كئودا في تخطيط اقتصادها القومي ، تتمثل في ضعف الاجهزة الاحصائية • ولهذا فان أول خطوة ينبغي على أية دولة نامية أن تتخذها هي دعم الاجهزة الاحصائية ، والارتفاع بمستوى كفايتها الى الحد الذي يتلاءم مع مقتضيات التخطيط السليم •

ولا يخرج الوضع في العراق عنه في غيره من الدول النامية ، ان لم يكن الجهاز الاحصائي ، الذي عهد قريب ، الاديرية عامة تعاني كثيرا من الضعف والنقص في الامكانيات والذخيرات الاحصائية • " وبسبب ضعف جهاز الاحصاء في العراق وقلة البيانات الاحصائية فيه ، فان جميع الخطط الاقتصادية التي رسمت (عدا الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ نسبيا) لم تستند الى البيانات الاحصائية الضرورية لرسم الخطة " (١) • غير ان الدولة اتخذت أخيرا خطوة هامة نحو تطوير الجهاز ، بتحويله من مديرية مركزية للاحصاء الى جهاز مركزي للاحصاء ، لينال ما يستحقه من عناية واهتمام ، وليحقق رسالته نحو تطوير الخدمة الاحصائية في ظل التخطيط الشامل •

(١) دكتور جواد هاشم ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٦ •

بقيت نقطة هامة ، وهي وضعية هذا الجهاز او بعبارة اخرى : هل يجب أن يكون الجهاز المركزي للاحصاء جهازا مستقلا ؟ ان المبدأ المنطوق على الفصل بين التخطيط والتنفيذ وبين المراجعة على التنفيذ ، يشير ، ضمنا ، الى ان الارتباط الوثيق بين وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء قد يدفع الى التحيز نحو اعطاء صورة مشرقة تخفي بعض النواقص في عملية التخطيط نفسها . وقد يكون من الملائم ، في الوضع الراهن ، وكاجراء مؤقت ، أن يعتبر الجهاز المركزي للاحصاء بمثابة وحدة مستقلة تحت اشراف وزير التخطيط . اما فيما بعد ، فلا بد أن يكون هذا الجهاز مستقلا ، على أن يرتبط مباشرة برئاسة مجلس التخطيط . وهنا يصعب من الضروري انشاء لجنة استشارية تعاون الجهاز في تقرير برامج العمل فيه ، على أن تشمل وزارة التخطيط في هذه اللجنة .

وفي المرحلة الحالية لا بد من وضع برنامج عمل ، لبضعة سنوات ، على أساس تطوير الاداة الاحصائية مع تركيز الجهد الاحصائي على كافة البيانات والمعلومات الاحصائية التي تتطلبها عمليات التخطيط . ومن الممكن الافادة من تجربة الخطة الحالية ، وما لابس اعدادها من قصور واضح فيما استندت اليه من بيانات ومعلومات احصائية ،

وذلك من اجل اقتراح نظام العمل بالجهاز الاحصائي بصورة أفضل . وهذا يقتضي استمرار التعاون الوثيق بين الجهاز ووزارة التخطيط ، ليملكه ذلك مسـن وضع برنامج زمني لفترة خمسية ، يتفق مع احتياجات الخطة . ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا البرنامج قد تم وضعه بعد أن استقدم الجهاز بعض الخبراء المتخصصين لهذا الغرض ، وأخذ يعد العدة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ .

٤ - التخطيط القطاعي

لم يتخذ التخطيط القطاعي صورته الجديدة في الخطة الاقتصادية الخمسية ١١٦٥ - ١٩٦٩ ، بمعنى أن الوزارات المعنية لم تتقدم بخطط قطاعية تفصيلية تتضمن برامج ومشروعات مدروسة يقوم بينها التكامل والترابط . بل لم يكن ثمة ما يشير إلى أن المشروعات المتضمنة في الخطة قد خضعت للدراسة الفنية والاقتصادية ، لايضاح أثرها على الانتاج وتوليد الدخل ، وتقييمها وتقرير أولويتها ، والتوقيت الزمني لتنفيذها . وبذلك أصبحت الخطة مجرد تجميع لمشروعات لم تتوافر لمعظمها الدراسة التحليلية التفصيلية الواجبة ، وضعت ضمن خطة للاستثمار ، خصصت لتمويل تنفيذها اعتمادات مالية من الميزانية الاستثمارية .

ولذلك فلا مناص من تدارك هذا القصور في التخطيط ، بالتركيز على التخطيط القطاعي ، كجزء من مراحل اعداد الخطة القومية الشاملة . ان تتولى جهات التنفيذ ، كما قدمنا ، دراسة امكانيات تحقيق الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخطة ، في ضوء ما هو متوافر من امكانيات مادية وبشرية ، وفي ضوء الطاقات الانتاجية القائمة وما يمكن استحداثه من طاقات جديدة . وهذا لا بد أن يترجم في شكل مشروعات محددة مدروسة ، بمعنى أن الاختيار الاقتصادي للمشروعات يتم داخل كل قطاع ، وهذه هي بصيحتها التي تحقق الأهداف المقررة للقطاع في الاطار المبدئي للخطة . وعندما يتم اختيار المشروعات الجديدة ، مع استكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها في خطط سابقة ، يمكن تقديم الاستثمارات المطلوبة لها ، والحد الأدنى من الانتاج الذي لا بد أن يتحقق نتيجة لهذه الاستثمارات الجديدة ، وما يحتاجه هذا الانتاج من مواد خام ومستلزمات انتاج ، وما يتولد عنه من دخل ، يوزع بين الأجور وعوائد الملكية ، وما يترتب على تنفيذ المشروعات المقترحة من عمالة .

٥ - التخطيط المالي

ومن الحقائق المسلم بها أن كلا النوعين

من التخطيط المادي والمالي ضروري للتخطيط السليم ،
ولكن الآراء تختلف حول أيهما يسبق الآخر ، إذ يرى
البعض أنه لا يمكن للاستثمار أن يمتد إلا إلى الموارد
الحقيقية التي لم تنفق ، ومدخرات المجتمع ، في
المقابل المالي للموارد الحقيقية التي لم تستهلك .
ومن ثم فلا بد أن يقيد الانفاق الاستثماري ، في
المجتمع النامي ، بحجم ما يتاح فيه من مدخرات .
ويرى البعض الآخر أن الاستثمار في أية دولة نامية
لا يتقيد بالمدخرات ، ولكنه يتقيد بمواردها المادية .
وإذا تم توفير الموارد المادية اللازمة ، فإنه لن
تظهر أية مشكلات في صدد التمويل ، فالتمويل في
الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة ،
وليس ثمة ضرر في خلق التمويل ، مادامت الموارد
الحقيقية متاحة ومن الممكن تعبئتها . وأيا كانت
له الأسبقية على الآخر ، فلا ريب أن التخطيط المالي
يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التخطيط المادي ،
لأن أي منهما لا يمكن وحده أن يرتب سير الأمور
أو يحقق نجاح التخطيط .

وإذا أريد تحقيق توازن سليم بين التخطيط
المادي والتخطيط المالي ، فلا مناص من إعادة النظر
في وضع الخطة من ناحية التمويل . إذ أن مصادر
تمويل خطة التنمية تتمثل في المدخرات المحلية ،
وموارد ميزانية الاستثمار الحكومي المركزي ، والائتمان

المصرفي ، وحصيلة النقد الأجنبي • ولذلك ينبغي وضع ميزانية للنقد الأجنبي وميزانية ائتمانية السـي جانب الميزانية العامة للدولة • وتصور ميزانية النقد الأجنبي تقديرات موارد البلاد من النقد الأجنبي من مختلف المصادر في فترة الخطـة، واستخدامات هذه الموارد ، موزعة حسب الأغراض وحسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة • أما الميزانية الائتمانية فتصور تقديرات الائتمان المصرفي من مختلف وحدات الخدمة المصرفية ، وتوزيع هذا الائتمان حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة •

وفي هذا الضوء فإن الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ لم تتعرض لكل جوانب التخطيط المالي ، فضلا عن ذلك فإن السياسة المالية لم تتواءم مع السياسة الاستثمارية • إذ كانت جميع عائدات النفط تخصص للميزانية الاستثمارية قبل عام ١٩٥٢ ، غير أنه منذ عام ١٩٥٩ أصبح المخصص لهذه الميزانية نصف عائدات النفط • أما النصف الآخر فيحول الى الميزانية الاعتيادية التي تشمل الاستهلاك الحكومي • وقد دعا ذلك الى زيادة الاستهلاك الحكومي بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٥. فضلا عن أن الزيادة المطردة في النفقات الحكومية لم تسايرها بنفس الدرجة ،

زيادة مناظرة في الخدمات الحكومية الأساسية • وإذا
 بقى الاتجاه العام في إيرادات الدولة من الضرائب
 على ما هو عليه ، فإن التوسع المطرد في الاستهلاك
 الحكومي لابد أن يعتمد ، أساسا ، على عائدات
 النفط ، وهذا يعني أن الانفاق الحكومي على
 الأستهلاك سيكون على حساب الانفاق الحكومي على
 الأستثمار • وانخفاض معدل الأستثمار الحكومي لابد
 أن يؤدي الى انخفاض معدل النمو الأقتصادي •
 ولاشك أن الدور الذي يلعبه الأستثمار الخاص
 لا يمكنه أن يعوض الأستثمار الحكومي ، خاصة وان القطاع
 الخاص قد أتجه بجانب كبير من أستثماراته الى الأبنية ،
 دون باقي الأنشطة الأقتصادية • ولهذا فإن
 السياسة المالية السليمة تقضي بتوجيه القدر الأكبر
 من عائدات النفط الى الأستثمار بدلا من الأستهلاك ،
 فضلا عن الحد من الأستهلاك الحكومي ليشتمل في
 نموه ، على الأكثر ، مع معدل نمو الدخل القومي • (١)

٦ - التخطيط الاجتماعي

قد يكون التخطيط مستهدفا تحقيق أهداف
 أقتصادية تتمثل في زيادات معينة في المتغيرات
 الأقتصادية ، وتنصرف الى زيادة الانتاج السلمي في

(١) دكتور جواد هاشم ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٧ الى ٤٢ •

قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد ، او زيادة انتاج الخدمات وشيقة الصلة بالانتاج السلعى كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة ، دون غيرها من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية . وهنا يكون التخطيط اقتصاديا كما هو الحال بالنسبة للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ . اما التخطيط الاجتماعى فهو يستهدف تحقيق امداف اجتماعية تتمثل فى زيادات معينة فى عناصر الخطة الاجتماعية التى تغطى بعض قطاعات الخدمات التى تكون لها ، ففى العادة ، الصفة الجماعية فى الاستهلاك ، والتى تقدمها الدولة بلا مقابل او بمقابل رمزى ، كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والسياحية والتنظيمية . انما يلاحظ ان التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا فى وقت واحد ، بمعنى ان الخطة القومية الشاملة تستهدف تحقيق امداف اقتصادية واجتماعية معا .

غير ان بعض الدول تضع خططا للانتاج السلعى وحده دون انتاج الخدمات ، سواء كانت ذات طابع اقتصادى او اجتماعى ، تفاديا للصعوبات التى يلاقها المخططون فى وضع امداف قطاعات الخدمات والرقابة على تنفيذها ومتابعة التنفيذ . ان ذلك ينطوى على قدر من الاجتهاد والتحكم ،

مردة الى ان انتاج الخدمات غير قابل للقياس الكمي الدقيق ، ولذلك فان وضع الاهداف الخاصة بقطاعات الخدمات لا بد ان يقوم على اساس التقدير القيمي ، وما يصاحبه من صعوبات احصائية^(١) . واذنا انتقلنا من تقدير قيمة الخدمة الى تقدير نوعيتها ، يصادف المخططون كثيرا من الصعوبات في وضع معايير لقياس تطور هذه النوعية .

غير ان التخطيط الاجتماعي ، رغم الصعوبات الاحصائية التي تكتنفه ، هو ضرورة من ضروريات التخطيط الناجح ، وذلك لعدة اعتبارات . الاعتبار الاول ان انتاج الخدمات لا يمكن ان يتحقق الا بالانتاج السلعي مسبقا ، فانتاج خدمة التعليم ، مثلا ، يحتاج الى قدر من مستلزمات الانتاج السلعي وبعض السلع الاستثمارية ، كالمباني والمعـسـدات والتجهيزات ووسائل النقل . . الخ . ومن ثم فان توازن الاقتصاد القومي لا يمكن ان يتحقق الا اذا تحقق التوازن بين الانتاج السلعي والانتاج

(١) وان كان بعض الظواهر يستخدم كمؤشرات للأهداف ، كعدد المدارس وعدد الصفوف بالنسبة للقطاع التعليمي ، وعدد الأسرة بالمستشفيات بالنسبة للقطاع الصحي .

الخدمى • الاعتبار الثانى ان الرفاهية الاقتصادية لا تتوقف على استهلاك الافراد للسلع المادية وحسب ، بل تتوقف ايضا على استهلاكهم للخدمات ذات الصبغة الاجتماعية • وعلى ذلك فان ترك القطاعات الخدمية دون تخطيط قد يفضى الى تخلف البعض منها ، وبالتالي الى الانتقاص من حجم الرفاهية الكلية للمجتمع • الاعتبار الثالث ان بعض الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية له اثره الواضح فى الارتفاع بمستوى الانتاج ، نتيجة لزيادة القدرة الانتاجية للافراد والكفاية الانتاجية للمنشآت ، مثال ذلك الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البحث العلمى •

ولهذا فمن الواجب ان تتضمن الخطة الخمسية ثلاث مجموعات من القطاعات : مجموعة القطاعات السلعية وتتضمن قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع البناء والتشييد ، ومجموعة قطاعات التوزيع وتتضمن قطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة والمال ، ومجموعة القطاعات الخدمية وتتضمن خدمات التعليم والبحوث العلمية ، والخدمات الصحية ، وخدمات الامن والعدالة ، والخدمات الاجتماعية ، والدينية ، والخدمات الثقافية والترفيهية ، والخدمات التنظيمية الحكومية ، والخدمات الشخصية ، والخدمات السياحية •

وإذا كانت الخطة العامة تضم مجموعة متناسقة متكاملة من الخطط القطاعية ، بمعنى ان لكل قطاع خطة خاصة به ولأنشطته المختلفة داخل اطار الخطة العامة ، فان هناك نوعا آخر من التخطيط لا ينمى بقطاع معين ، او بمجموعة معينة من القطاعات ، ومع ذلك فانه يخدم التخطيط المسام ويعاونه فى تحقيق الاهداف القومية . ولهذا يمكن التمييز بين التخطيط الرأسى الذى يمتد الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين التخطيط الأفقى الذى يعاون على نجاح هذا التخطيط الرأسى ، كتخطيط القوى العاملة ، وتخطيط الاسعار ، وتخطيط التجارة الخارجية ، وتخطيط البحث العلمى ، وربطه بسياسة التعليم العام والفنى والجامعى . هذا النوع الأفقى من التخطيط لم يكن له وجود فى الخطط السابقة ، وكذلك الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ ، مع ما له من أهمية بالغة فى نجاح اسلوب التخطيط .

وتتضح هذه الأهمية ، لو ادركنا العلاقة الوثيقة بين التخطيط الرأسى والتخطيط الأفقى . وحسبنا ان نذكر ان كل قطاع ينتج سلعة او خدمة لا بد ان يستعين بقدر معين من الموارد الانتاجية ،

ومن بينها الموارد البشرية • ومن هنا تتضح أهمية تخطيط القوى العاملة لضمان نجاح الخطة ، إذ ان نجاح تنفيذ أهدافها يتوقف ، أساساً ، على توفير الأعداد المطلوبة للخطة من الأفراد الفنيين والعاملين ، بحيث لا يوجد عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات أخرى • ولتوفير الأعداد المطلوبة لابد من تقدير احتياجات الخطة من القوى العاملة ، لكي يعتمد على نتائج هذا التقدير في وضع خطة تكوين تخصصات القوى العاملة ، واقتراح السياسة التدريبية التي تكفل التوازن بين الطلب على القوى العاملة من مختلف المهن والتخصصات وبين المعروض منها •

كما تتضح أهمية التخطيط الأفقي ، إذا أدركنا ان تخطيط الاسعار يرمى الى توفير الحافز لسدى المنتجين الى التوسع في الانتاج ، وخاصة في القطاع الزراعي ، وربط السياسة السعرية بسياسة عدالة التوزيع ، والربط بين السياسة السعرية وسياسة توليد الفائض الاقتصادي في القطاع العام كأحد مصادر تمويل استثمارات الخطة • كما يرمى تخطيط الأسعار الى عدم خلق ضغوط تضخمية عن طريق انفراد قطاع معين برفع أسعار سلع تعتبر مستلزماً انتاج لسلع أخرى ، مما قد ينعكس اثره في صورة ارتفاع الأسعار بمففة عامة •

ولهذه الأسباب فمن الضروري ان تولسى
 اجهزة التخطيط اهتماما خاصا بالتخطيط الافقى ،
 بان تهى المتخصصين لى يتولوا عطيات تخطيط
 القوى العاملة ، وتخطيط الاسعار وتخطيط التجارة
 الخارجية، كعطيات لازمة لاي نظام متكامل سليم
 للتخطيط .

٨ - المبادئ المقترحة للتخطيط الشامل

ونخلص مما تقدم الى اقتراح مبادئ عامة
 لتخطيط الاقتصاد المراقى فى الفترة المقبلة :

- الخطة الشاملة تعنى شمولها للجوانب
 الاقتصادية والاجتماعية ، وشمولها لجميع
 موارد الدولة ، مادية ومشرية ومالية ، وشمولها
 للقضايا العام والخاص . وبذلك فهى
 تغطى جميع جوانب التطور فى المجتمع .
- الخطة توضع للانتاج والدخل والعمالة
 والاستهلاك والادخار ، ولتتعامل مع العالم
 الخارجى ، وتقرر ما يلزم لذلك من
 استثمارات ، فهى اذن ، ليست خطة
 استثمارات وتنفيذ مشروعات فحسب ، بل هى
 خطة اهداف ، وليست الاستثمارات سوى
 وسيلة لتحقيق هذه الاهداف .
- الخطة اساس اعداد مشروع الميزانية ، ولذلك

فانه يوضع مشروع مبدئى للخطة قبل اعداد
الميزانية ، ويناقش المشروع بواسطة السلطات
العليا والجهات المختصة ، ثم توضع
الميزانية بعد ذلك على أساسه .

— لا بد من تقييم نتائج الخطة دوريا ، ان
مبدأ المتابعة (ربح السنوية والسنوية)
يكشف فى اتباعه ما يمكن ان يكون قد
حدث من اخطاء او من قصور فى تنفيذ
الخطة ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح
ذلك . كما أن لعملية المتابعة اثرها
فى اكتشاف مدى النجاح الذى يتحقق ،
ومدى الفشل الذى ينتج من تطبيق
السياسات المحددة بالخطة . هذا فضلا
عن انه يمكن ، ايضا ، رسم سياسات جديدة
ناجحة على ضوء ما تكشف عنه المتابعة من آثار ،
ذلك ان الخطة السنوية فى سياستها ،
ما هى الا امتداد لسياسات سابقة ،
تكلمها او تحيد عنها ، حسب ما يوضحه
التطبيق والتنفيذ العملى .

— ضرورة الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط
ولا مركزية التنفيذ ، بمعنى ان جهاز
التخطيط المركزى لا ينفرد بوضع الخطة
بكافة تفصيلاتها ، بل لا بد ان يتحقق

نوع من المشاركة الايجابية الفعالة بسـمـين
 الجهاز المركزي للتخطيط وبين اجهزة
 التخطيط في الوزارات ، والمستويات التالية
 لها ، في اعداد اطار الخطة وتنفيذها .
 وهذا وحده هو السبيل لأن يكون التخطيط
 علميا ، وان تصل الخطة الى جميع
 المستويات .

ثانيا : في مجال التنفيذ

من الحقائق الثابتة ان نجاح اسلوب التخطيط ، من
 أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا يتوقف على وضع
 اطار سليم للخطة ، يضمن تناسقها وتناسكها ووضع معدلات
 لنمو مختلف القطاعات بما يكفل توازن الاقتصاد القومي ،
 ويتماشى مع الاتجاهات السامة للخطة ، بل انه يتوقف ايضا
 على مدى نجاح أجهزة الدولة في تنفيذ الخطة . ونجاح
 هذه الأجهزة يتوقف بدوره على مدى قدرتها على تنفيذ
 الأهداف ، ان العبرة ليست فيما يتاح للمجتمع من
 الموارد المختلفة ، مادية او معنوية ، كما قدمنا ، وانما
 العبرة بقدرة أجهزة الدولة على استغلال هذه الموارد
 في تنفيذ اهداف الخطة عن طريق وضع مشروعات الخطة
 موضع التنفيذ . فلو قدر ، مثلا ، ان ثمة ضعفا او خللا
 او سوء تنظيم لبعض الأجهزة ، فلا بد ان يعوق ذلك
 عملية التنفيذ .

ولو حدث ، مثلا ، ان بعض الأجهزة غير قائمة ، مع ما لها من أهمية بالغة في تنفيذ امداف الخطة ، فسان اثر ذلك ينعكس في قصور الاقتصاد القومي عن تحقيق امدافه كاملة .

وانطلاقا من هذا المفهوم ، فاننا نجد ان اهم مشكلة قد واجهت عملية التخطيط في العراق هي التخلف الكبير في تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة . دليل ذلك انه في الفترة من عام ١٩٥١ الى ١٩٥٨ كان مجموع التخصيمات السنوية لخاصج الاستثمار ٤١٨ مليون دينار ، في حين كان مجموع الانفاق الاستثماري خلال الفترة يقدر بنحو ٢٢٥ مليون دينار ، بمعنى ان نسبة تنفيذ امداف الاستثمار لم تتجاوز ٥٤% من قيمة الاستثمارات المستهدف تحقيقها . وفي الفترة من عام ١٩٥٩ الى ١٩٦٦ كان مجموع التخصيمات السنوية لخاصج الاستثمار ١٠٤٣٠ مليون دينار ، بينما لم يتجاوز الانفاق الاستثماري ، خلال الفترة ، نحو ٤٧٦٨ مليون دينار ، اي نسبة تنفيذ قدرها ٤٦% . وهذا مما يوحي ان التخلف في تنفيذ امداف الاستثمار في الخطة كان يتزايد اتساعا في مداه .

ويمكن ان يعزى هذا التخلف في تنفيذ امداف الاستثمار الى عامل أساسي هو عدم قدرة اجهزة التنفيذ بالدولة على القيام بمهامها التنفيذية فيما يتعلق بوضع

مشروعات الخطة موضع التنفيذ ، سواء كانت اجهزة الادارة الحكومية (الوزارات والمصالح الحكومية) او اجهزة المقاولات او اجهزة الرقابة على تنفيذ الخطة .

١ - اجهزة الادارة الحكومية

ليس من شك ان قطاع الادارة الحكومية لا يمكن ان ينهض بصهامه فى مرحلة التطوير الاقتصادية والاجتماعى وفقا للتخطيط العلمى السليم ، ما لم يكن التنظيم الادارى لمثل هذا القطاع قائما على الاسس العلمية الحديثة ، بما يضمن سير الاجهزة الادارية فى دقة وانتظام وسرعة فى تصريف الامور ، والتضاء على كل التحقيدات المكتبية التى تعوق سير العمل بالوحدات الادارية ، على اعتبار ان قطاع الادارة الحكومية هو احد الاجهزة القائمة على تنفيذ اعداف الخطة القومية ، وارى عجز او قصور او تراخ من جانب العاملين بهذه الاجهزة لابد ان يفضى الى التخلف فى تنفيذ الاهداف .

وبعبارة اخرى فلا بد ان تكون هناك " ثورة ادارية " فى هذا القطاع تكفل تحقيق الاصـلاح الادارى والمالى على الوجه المرغوب . لابد ، اولاً ، من اعادة النظر فى القوانين الحالية للخدمة والملاك والتقاعد ، ان ذلك يعد اول خطوة حاسمة فى تحقيق الاصلاح المنشود ، بهان تعديل

هذه القوانين هو اول ضمان للالتزام الدولى بوضع القواعد العادلة والمعايير العلمية التى تكفل حسن اختيار العاملين عند التعيين ، وحسن ادائهم واجادتهم للعمل اثناء الخدمة ، ودعم الحوافز المادية التى تربط بين رواتب العاملين ودرجة اجادتهم للعمل ، ووضع قواعد للتقاعد تستهدف العدالة فى تطبيقها وانتفاع الدولة بخدمات ذوى الكفايات الادارية العالية التى اهلها مدة ممتدة . ولكى يمكن ان توضع هذه الاجراءات الاصلاحية ، فى مجال الادارة العامة ، موضع التنفيذ البدى العاجل ، فقد يكون من الافضل تشكيل " هيئة استشارية " للاصلاح الادارى تمنح سلطات كافية لدراسة القوانين الحالية للخدمة والملاك والتقاعد واقتراح تعديلها ، كخطوة اولى نحو الاصلاح الادارى والمالى .

وفضلا عن قيام الهيئة بمهمة تعديل القوانين الحالية للخدمة والملاك والتقاعد ، فانها تتولى بعض المهام الاصلاحية كبرنامج عمل لها فى المدى القصير ، ويشمل فى الآتى :

— وضع قواعد الاختبار عند التعيين فى الوظائف العامة ، ونظام تقييم العاملين دوريا ، وخلق نظام للحوافز يربط دائما بين رواتب العاملين وعناوين وظائفهم

ويبين درجة الاجادة فى العمل ، ووضح سياسة معينة للتدريب قبل الخدمة واثناء الخدمة .

— التركيز على بعض الاختناقات الادارية الهامة التى تعوق سير العمل فى الوحدات الادارية وثيقة الصلة بتنفيذ الخطة ، واقتراح الحلول الكفيلة بالقضاء عليها ، بغية اختصار خطوات كل عملية من العمليات الادارية الهامة ، وتحسين أسلوب ادائها ، مع اضافة قدر كبير من اللامركزية ، والاشراف على تنفيذ هذه الحلول .

وبعد انتهاء هذه الهيئة الاستشارية من مهمتها العاجلة ، تتحول الى جهاز مركزى للتنظيم والادارة يحل محل مجلس الخدمة العامة ويتولى من بين مهامه ، فى المدى الطويل ، الاختصاصات التالية :

— التوصيف الوظيفى للأجهزة الحكومية ، بتقسيماته المختلفة ، بغرض اعادة تنظيم هذه الأجهزة ، واعادة النظر فى شغل الوظائف على هدى هذا التوصيف .

— تقدير فائز القوى العاملة ، فى بعض الأجهزة ، فى ضوء ما يكشف عنه اعادة

التظيم واعادة توزيع هذا الفائض فـى
الأجهزة الأخرى التى تحتاج الى مزيد
من الأيدى العاملة .

- تقديم الحرن الفنى لتطوير اسلوب العمل
فى مختلف الأجهزة الحكومية ، بما يحقق
سرعة الانجاز ، والقضاء على التعقيدات
المكتبية .

- تنفيذ وتطوير قواعد الاختبار عند التـمـين ،
ونظام الحوافز ، وتقييم العاملين ، وسياسات
التدريب .

وبهذا التـخـطـيـع الإدارى الفـعـل يمكن
للدارات الحكومية ان تتخذ سلسلة القـرارات
التفصيلية لوضع برامج واعمال ومشروعات الخطـطة
موضع التنفيذ بكفاءة وسرعة فى الانجاز .

٢ - اجهزة قطاع الاعمال العام (المؤسسات العامة
وشركاتها التابعة)

ينبنى الان نـفـل ، فى صدـد الحديث عن
كفاءة التنفيذ ، مؤسسات القطاع العام وشركاتها
التابعة ، لان جزءاً من برامج ومشروعات الخطـطة
يقع على عاتق الوحدات الاقتصادية داخل هذا
القطاع . ولهذا فان الهيئة الاستشارية المقـستـر
انشاؤها قد تأخذ على عاتقها ، ايضاً ، تقييم

وضعية هذه المؤسسات العامة ، من حيث الاساليب
 الادارية والتنظيمية المتبعة فيها ، ومدى كفاءة
 العاملين بها فى تنفيذ الخطة الاستثمارية ،
 ومدى ملائمة نظام الحوافز المعمول به فيها ،
 وسياسات التدريب وبرامجه ، توطئة لوضع خطة
 جديدة لتطوير هذه المؤسسات على النحو الذى
 يرفع من كفاءتها الانتاجية .

وفى مناقشة موضوع الكفاية الانتاجية ، لابد
 ان نتساءل ، هل ترتبط سياسة الاجور فى
 الشركات العامة بانتاجية العاملين . قد يمكن النظر
 الى الاجور على انها من جزئين : جزء ثابت
 يضمن حدا دنيا لمستوى معيشة العامل ، مع
 اخذ وضعه الاجتماعى فى الاعتبار ، وجزء متغير
 يرتبط مباشرة بانتاجية العامل . وقد يكون فى
 الاستطاعة التعرف على انتاجية كل عامل على حدة ،
 فى بعض الوحدات الانتاجية ، وقد يتعذر ذلك
 فى كثير من الأحوال . ولهذا فان معايير الكفاية
 الانتاجية كثيرا ما ترتبط باداء الوحدة الانتاجية
 ككل . وهذا يسوقنا الى ضرورة التفكير فى وضع
 معايير معينة للكفاية الانتاجية فى مختلف وحدات
 القطاع العام . وقد يرتبط معيار الكفاية بحجم
 ما يتحقق فعلا من زيادة فى الارباح الحقيقية ،
 او بمدى الانخفاض فى تكاليف الانتاج على اساس

النسبة بين قيمة مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج المحقق فى الوحدة ، او بمدى تحسين نوعية السلعة المنتجة ، او بمدى ما تحققة الوحدة من الاهداف المرسومة فى الخطة . وقد تؤخذ كل هذه المعايير فى الاعتبار عند تقدير الجزء المتخير لاجور العاملين كسوع من الحوافز المادية التى لها فاعليتها فى قطاع الاعمال العام . ان قد يوزع على العاملين جزء من الزيادة فى الارباح المحققة سنويا ، فضلا عن تقرير مكافآت انتاج تتناسب مع مدى ما حققته الوحدة من انخفاض فى التكاليف ، او تحسين فى نوعية السلعة ، او مدى ما تحقق من الاهداف الاستثمارية للخطة .

٣ - اجهزة المقاولات

وانا ادركنا ان المكونات الاساسية للاستثمارات العينية فى خطة الاستثمار هى : المباني والانشاءات ، والمكائن والمعدات ، ووسائط النقل ، وان البنديين الأولين من هذه المكونات يستأثران بما يربو على نصف اجمالى قيمة الاستثمارات العينية ، فان أجهزة المقاولات تلعب دورا هاما فى تنفيذ خطة الاستثمار ، وان اى قصور او ضعف فى هذه الأجهزة لابد ان يكون له انعكاسه السىء على معدلات تنفيذ هذه الخطة .

ويبدو ان المشكلة الاساسية في تنفيذ الجزء
الانشائي من خطة الاستثمار تتمثل في صغر حجم
اجهزة المقاولات المحلية ، التي تعجز ، بوضعها
الحالي ، عن تنفيذ الأعمال الكبرى للمقاولات في
الوقت المناسب ، لضخامتها واتساع نطاقها . ولهذا
نزعت بعض أجهزة التنفيذ الى تشييد المشروعات الكبرى
الى عدد كبير من المقاولات الصغيرة المتفرقة . وهذا
التعدد في أعمال المقاولات قد حل ، بدوره ، أجهزة
التنفيذ اعباء ادارية وتنظيمية ، اكبر بكثير من
طاقتها الفعلية ، مما دعا الى تأخير تنفيذ
المشروعات الاستثمارية ، وعلى الأخص في قطاع الزراعة .

وينادي البعض بتجميع المشروعات الصغيرة
في وحدات كبيرة متكاملة ، واحالتها الى المقاولين
العالميين بهدف سرعة التنفيذ . وبصرف النظر عن
المفاضلة بين اسناد المشروعات الى المقاولين
العالميين او المقاولين المحليين ، فان هناك
أساسا من الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية
يدعو الى اسناد المشروعات الى المقاولين
المحليين . ولا تسند المشروعات الى المقاولين
العالميين الا في الاحوال التي لا تتوافر فيها
معليا الخبرات الفنية اللازمة للتنفيذ . وحسبنا
ان نذكر ان القول " بان المقاول العالمي مضطرب
بحكم مصلحته الاقتصادية الى تنفيذ كثير من

جوانب العمل عن طريق المقاولات الثانوية التي
تحال الى المقاولين العراقيين " هو قول
مردود ، لان الواقع العطل يدل على خلاف ذلك ،
ان لا تحال ، عادة ، الى المقاولين المحليين .
الاجزاء ضئيلة من المقاولات المسندة الى مقاول
عالمي .

اما عن الارتفاع بقدرة اجهزة المقاولات المحلية
للنهوض بالمشروعات الاستثمارية في القطاع الخمسية
المقبلة ، دون تفتيت لها الى مشروعات صغيرة
متعددة ، فهو يتأتى عن طريق ما قد نسميه بقوة
" الدفع الحكومي " ، ويشتمل في " توجيه " اجهزة
المقاولات المحلية الصغيرة الى اعادة تنظيمها بحيث
تندمج في بعضها البعض ، وبحيث تصبح اجهزة
أكبر للمقاولات تستطيع ، بدانقتها التنفيذية الجديدة ،
الاضطلاع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، ايا كان نطاق
عملياتها الانشائية . كما يتصل بهذا الدفع الحكومي
في " تعزيز " هذه الاجهزة بما تحتاج اليه من
الفنيين ، في مختلف التخصصات ، ومن الاستثمارات
العينية اللازمة لهذه الاجهزة ، سواء كانت تتمثل
في مكائن او معدات او وسائل نقل . . الخ .

وهذا يتطلب اعطاء اولوية لأجهزة المقاولات ،
عند توزيع الثرى العاطمة الفنية من خريجي الجامعات
والمعاهد التكنولوجية ، وعند توزيع موارد النقود

الأجنبي على مختلف الاستخدامات .

٤ - أجهزة الرقابة على تنفيذ أهداف الخطة

تتولى مديرية المحاسبات العامة ، بوزارة المالية ، حاليا ، مهمة تدقيق الحسابات وتنظيمها ومسابقات الموظفين والمستخدمين ، أى كل ما يتعلق بشؤون الخزينة والمعاملات النقدية . غير ان مهمة هذا الجهاز ، فى الاقتصاد المخطط ، لا تنحصر فى القيام بهذه الأعمال التقليدية ، بل تتعداها الى ما هو ابعد من ذلك ، بحيث يصبح الجهاز اداة فعالة لفرض الرقابة المحكمة على تنفيذ اهداف الخطة ضمانا لنجاح عملية التنفيذ ، واظهار نواحي القصور فى التنفيذ اولا باول ، واقتراح وسائل معالجة هذا القصور ، فضلا عن معاونة جهاز التخطيط المركزى (وزارة التخطيط) فى اجراء عملية متابعة تنفيذ الخطة ، واظهار نتائج التنفيذ بصورة اقرب ما تكون الى الدقة والشمول . ولهذا يقتضى الأمر ان تتضمن اختصاصات مديرية المحاسبات العامة اختصاص الرقابة المالية والعينية على تنفيذ اهداف الخطة ومتابعة التنفيذ .

ويجدر التنويه ، فى هذا الصدد ، الى انه من المهم ان ترتبط الرقابة العينية على تنفيذ اهداف الخطة بالأسس والقواعد التى ترسمها دائرة

متابعة التنفيذ في وزارة التخطيط ، لكي تكون مديرية المحاسبات هي الاداة التي تمد دائرة متابعة التنفيذ بالمعلومات بالصورة التي تطلبها هذه الأخيرة . ومن جهة اخرى فان الرقابة على تنفيذ الميزانية الاستثمارية يجب ان تتم وفقا لقواعد خاصة بها تبعاً لما يراه مجلس التخطيط . ولذلك تجدر الإشارة الى ان مديرية المالية العامة ، اذا بقيت تؤدي هذا العمل ، فانها تفعل ذلك وفقاً للقواعد المحددة لهذا النوع من الانفاق ، تجنباً لـ من الاساليب العادية المعقدة للانفاق التالي .

٥ - كفاية الموارد المخصصة لتمويل خطة الاستثمار

تدل البيانات الواردة عن الوضع المالي للحراق ، في ضوء التقارير السنوية لمديرية المحاسبات المالية ، ان الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٦ تـ عن عدم كفاية الموارد المالية لتمويل الاستثمارات المستهدفة تحقيقها في الخطة . وقد يمكن القول بان هذا القصور في الموارد المالية - بالاضافة الى ضعف كفاءة التنفيذ - قد ساهم ، هو الآخر ، في ضعف معدلات تنفيذ خطة الاستثمار . دليل ذلك انه باستثناء عام ١٩٦١ ، كانت الميزانية الاعتيادية تعاني عجزاً مستمراً ، ولم يخفف من وطأة هذا العجز سوى ان الميزانية الاستثمارية كانت تظهر ،

في اغلب السنوات ، فائضا للايرادات على المصروفات •
ولما كانت كمية وسائل الدفع التي تملكها الحكومة ،
وتودعها لدى البنك المركزي ، تعتبر وحدة واحدة ،
فانه قد امكن ، الى حد ما ، تغطية صجز الميزانية
الاعتيادية بفائض الميزانية الاستثمارية • ولهذا
يمكن القول بان الايرادات المخصصة فعلا للخطوة
لم تكن كافية لتمويل الاستثمار الحكومي ، ولم يخفى
عدم كفاية هذه الايرادات الا ضعف معدلات تنفيذ
الاستثمار الحكومي •

ولما كان جهاز التخطيط المركزي يوضح
الخطط السنوية التفصيلية على اساس ما قد ران يتاح
من الموارد المالية التي تصورها الميزانية العامة
للدولة ومقابلها من الموارد العينية والبشرية ، سواء
أكان من المصادر المحلية او من المصادر الخارجية ،
فان التخطيط السليم يقتضى ان يكون اعداد الخطة
السنوية سابقا على اعداد الميزانية العامة السنوية ،
وان تعد الميزانية وفقا لما يرد بالخطة من اهداف
مرسومة • هذا من ناحية المبدأ ، اما من ناحية
التطبيق ، فانه الى جانب تدبير التمويل اللازم لخطة
الاستثمار وتحقيق امدانها كاملة ، فقد يكون من
الأوفق الفصل الكامل بين الموجود النقدي للحكومة
كمخصصات للميزانية العادية وبين الموجود النقدي
كمخصصات للميزانية الاستثمارية لدى البنك المركزي ،

بحيث لا يجوز استخدام الاموال المودعة في احسند
العساين لتغطية العجز في الحساب الآخر .
وفي ذلك ضمن لازالة احدى عقبات تنفيذ خطة
الاستثمار .

الفصل الثالث

الملاحق الأساسية

خطة التنمية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤

والأساليب المتبع في وضعها واجراءات تنفيذها

لقد افترضت الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ أن معدل الزيادة السنوية للسكان هو ٢٪ ، وان هذه الزيادة لا ترتب أية مشكلات ، ما دامت هناك مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة ، إضافة إلى إمكانات التصنيع الواسعة . غير أن المعدل المركب السنوي لنمو عدد السكان ، خلال سنوات الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، قد بلغ في المتوسط نحو ٣.٢٥٪ ، اما نسبة الزيادة خلال سنوات هذه الخطة ، بالمقارنة بسنة الاساس ١٩٦٤ ، فقد بلغت نحو ١٧.٣٢٪ . وترجع الزيادة الكبيرة في حجم السكان الى بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع ، مع استمرار اتجاه معدلات الوفيات الى الانخفاض ، نتيجة لتوسع الرعاية الصحية ، وانتشار الخدمات الطبية .

ولقد تقرر في هذه الخطة تحقيق هدفين رئيسيين : الهدف الاول هو تحقيق ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة ، وذلك بزيادة معدل النمو الاقتصادي مع ضمان تحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي . اما الهدف الثاني فهو اعادة التوازن للبيان الاقتصادي العراقي بحيث يزداد التنوع في الانتاج المحلي ، ويقل الاعتماد نسبيا على ايرادات النفط كمصدر للعملة الاجنبية ، بكل ما يتطلبه ذلك من زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي والصناعي لاماكن زيادة الصادرات غير النفطية والاستعاضة بالانتاج المحلي المتزايد عن التوسع في الاستيرادات . وتحقيقا لهذين الهدفين الرئيسيين ، وفي ضوء قدرة الاقتصاد القومي على النمو ، تقرر أن يكون هدف الخطة تحقيق زيادة في الدخل القومي ، خلال سنيها الخمس ، تعادل ما يحققه معدل نمو مركب بواقع ٨٪ سنويا على الاقل بعد أخذ الطاقة الادخارية والاستثمارية في الاعتبار . ونظرا لان نمو انتاج النفط لا يخضع للقرارات الاستثمارية وحدها ، ولان القطاعات غير السلعية تستجيب للنشاط فسي

القطاعات السلعية الرئيسية ، فقد تقرر بالخطة ان تنمو القطاعات السلعية في مجموعها بمعدل مركب سنوي للنمو بواقع ٩ر٤ ٪ ، على ان ينمو قطاع الصناعة بمعدل ١٢ ٪ سنويا ، وقطاع التشييد بمعدل ٨ ٪ سنويا ، وقطاع الزراعة بمعدل ٥ر٧ ٪ سنويا ، وقطاع الكهرباء بمعدل ٢٠ ٪ سنويا نظرا لتزايد الطلب على الكهرباء سواء لاغراض الاستهلاك او الانتاج . اما عن القطاعات غير السلعية فقد تقرر بالخطة ان ينمو قطاع النقل والمواصلات بمعدل ٦٠ ٪ سنويا ، وقطاع التجارة بمعدل ٥ر٧ ٪ ، وقطاع المال بمعدل ١٠ ٪ ، وقطاع الادارة العامة والدفاع بمعدل ٨ ٪ ، وقطاع الاسكان بمعدل ٥ر٢ ٪ ، وقطاع الخدمات (وبضمنها الصحة والتعليم) بمعدل ٣ر٨ ٪ .

غير ان المعدل المركب السنوي للنمو الذي تحقق فعلا لم يتجاوز ٥ر٢ ٪ سنويا بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ . ان زاد الدخل المحلي الاجمالي من ٧٦١٢ مليون دينار في سنة الأساس ١٩٦٤ الى ٩٨٠ مليون دينار بالأسعار الثابتة في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٩ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٢٨ر٨ ٪ عما كان عليه في سنة الأساس .

أما يلاحظ ان معظم الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي قد تولد من القطاعات السلعية ، ان هذه القطاعات قد اسهمت بنحو ٦٥ر٦ ٪ من الدخل المحلي الاجمالي في السنة الخامسة ١٩٦٩ . كما يلاحظ ان قطاع الصناعة التحويلية قد ساهم بزيادة تبلغ نحو ٢٥ر٧ مليون دينار ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٥ر٥ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل سنوي للنمو بواقع ٨ر١ ٪ . وهذا يعد من المعدلات العالية للنمو في الدخل المتولد من قطاعات الصناعة في العالم ، وان كان من الممكن ان يرتفع هذا المعدل الى اعلى من المستوى الذي تحقق فعلا ، لو كان

التركيز بدرجة أكبر على الارتفاع بمستوى الانتاجية في الصناعة ، واماكن ازالة كافة الاختناقات التي حالت دون تشغيل الطاقات العاطلة بهذا القطاع بما يتمشى مع احتياجات السوق المحلي والأسواق العالمية . اما قطاع الكهرباء والماء والغاز فقد اسهم بزيادة تبلغ نحو ٩٤ مليون دينار ، ونسبة زيادة قدرها نحو ١٢٢٪ عن سنة الاساس ، ومعدل سنوي للنمو نسبي المتوسط يبلغ نحو ٢٤٤٪ . ومرد هذه الزيادة الى ما تحقق من توسع في مشروعات الكهرباء باعتبارها جزءا اساسيا من " البنيان السفلي " للمجتمع . اما قطاع التشييد فقد اضاف زيادة في الدخل المحلي تبلغ نحو ١١٨ مليون دينار ، اي بنسبة زيادة قدرها ٦٣٪ عن سنة الاساس ، ومعدل سنوي للنمو في المتوسط قدره نحو ١٢٦٪ ، وذلك نتيجة الاستثمارات التي تم تنفيذها في الابنية والانشاءات وفقا لما هو مرسوم بالخطه . غير انه بينما حقق قطاع الصناعة ، وقطاع الكهرباء والماء والغاز ، وقطاع البناء والتشييد معدلات عالية للنمو في الدخل ، فان قطاع الزراعة لم يسهم مساهمة فعالة في نمو الدخل ، ان حقق زيادة قدرها ٣٨٨ مليون دينار بنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٦٢٪ عن سنة الاساس ، تعادل متوسط سنوي للنمو قدره نحو ٥٢٪ فقط (١) .

(١) معدلات النمو المقترحة

ومن المقدر ان يظل معدل المواليد الاجمالي على حاله ، اي حوالي ٤٨٪ سنويا ، وفي نفس الوقت يستمر انخفاض معدل

(١) راجع بالتفصيل الملحق رقم (١) عن نتائج متابعة تنفيذ الخطه الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩ بالجزء الثاني من هذا التقرير

الوفيات الى اقل من ١٥ ٪ ، مما يرتفع بمعدل زيادة السكان التي ٣٣ ٪ سنويا . وهذا معدل كبير لنمو السكان بالمقارنة بمعدلات نمو السكان في معظم دول العالم . ورغم ان موارد العراق تتسع لعدد متزايد من السكان ، فان هذه السرعة في النمو تفضي الى امرين : الاول هو تزايد الايدي العاملة التي يجب ان تدبر لها فرص عمل مناسبة ، والثاني هو تزايد نسبة الافراد في الأعمار الصغيرة ، مما يتطلب زيادة كبيرة مناظرة في الخدمات التي تؤدي لهم ، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة عبء الانفاق على تنشئتهم ، سواء تحل ذويهم هذا العبء او تحمله الدولة في صورة انفاق استهلاكي حكومي .

فأذا قورن الوضع بما هو مستهدف في خطط العديد من دول العالم ، لوجدنا أن معدلات نمو دخل الفرد تحدد عند مستوى اعلى من ٣ ٪ في كثير من الحالات ، وقد يزيد على ٦ ٪ في بعضها . فاذا كان الاقتصاد القومي قد حقق في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ معدلا مركبا لنمو دخل الفرد بنحو ٢٢ ٪ سنويا خلال فترة هذه الخطة ، فمن الممكن ان يعتبر معدل نمو دخل الفرد في حدود ٣٦ ٪ معدلا يعكس التقدم المستهدف في الخطة ، وفي نفس الوقت يفرض زيادة في الدخل القومي في السنوات الخمس القادمة ، تعادل ما يحققه معدل نمو مركب قدره نحو ٧١ ٪ سنويا ، وهو المعدل الذي ينبغي ان يتحقق لكي يتضاعف الدخل القومي في عشر سنوات .

وفي ضوء هذا الهدف العام للنمو في الدخل على مستوى

الاقتصاد القومي ، فقد تحددت اهداف النمو في الدخل على المستوى القطاعي ، مع مراعاة تحقيق التوازن في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهنا فقد أخذ بنظر الاعتبار ان الزراعة تحتاج في تنميتها الى عنصرين هامين : الاول هو استثمارات اساسية خاصة في مشروعات الري والبزل والتخزين والاستصلاح ، وهي كلها مشروعات ضخمة التكاليف بطيئة العائد ، والثاني هو اصلاح الاجهزة المشرفة على الخدمات الزراعية وادخال اساليب الانتاج الحديث فسي هذا القطاع ، وهو امر يمكن ان يزيد العائد سريعا ، وان كان الواقع العملي يشير الى ان جهودا كبيرة يجب ان تبذل ، قبل ان تبدأ هذه الاساليب والاصلاحات في الانتشار . ولذلك فسي تنمية القطاع الزراعي بمعدل مركب سنوي قدره ٧٪ سنويا يبدو امرا واقعا

اما بصدد الامكانيات المتوقعة للنمو الصناعي ، بقطاعي العام والخاص ، فالصناعة هي المحور الذي يجب ان تدور حوله جهود التنمية . ولذلك فمن الضروري اعطاء قطاع الصناعة دفعة قوية تجعله ينمو بمتوسط قدره ١٢٪ سنويا . ثم يتبع هذا القطاع في نموه قطاع الكهرباء والماء والغاز الذي لا بد ان ينمو لكي يواجه الاحتياجات المتزايدة للانتاج ، فضلا عن مقتضيات رفع المستوى المعيشي للسكان . ومن جهة اخرى فان الصب الكبير الذي يقع على قطاع التشييد من أجل تحقيق برنامج استثماري طموح انما يتطلب من هذا القطاع ان يضاعف نشاطه . ولذلك فلا بد من اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل لهذا القطاع توسعه المرتقب وارتفاع كفاءته في الاداء .

وهكذا نجد ان تحقيق هذه الاهداف سيؤدي بالقطاعات
السلعية الى زيادة في الدخل تبلغ حوالي ٣٢٦٪ في السنوات
الخمس المقبلة ، أما القطاعات المشتغلة بتوزيع ونقل المنتجات
السلعية ، وهي قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال ،
فيقدر لها ان تنمو بحوالي ٤٨٦٪ في نفس الفترة .

اما قطاع الخدمات فمن المقدر له ان ينمو بحوالي ٣٤٣٪ .
ولا بد في هذا الصدد من ان يتم تقييم الخدمات المختلفة ومردى
أولويتها وكفاءة العمل فيها . كما انه لا بد من مراعاة الالتزام بهذا
الهدف ، والا تعرض الاقتصاد القومي الى مضار التضخم المالي .

فإذا امكن تحقيق هذه الاهداف ، فإن الدخل المعطى
الاجمالي يحقق زيادة ، خلال فترة الخطة ، تبلغ نحو ٣٥٢٪ ،
وبالتالي فإن الدخل القومي سوف يحقق زيادة بنحو ٤٠٦٪ . ولما
كان من المتوقع ان يزداد عدد السكان بحوالي ١٧٦٪ فإن متوسط
دخل الفرد سوف يرتفع بحوالي ١٩٦٪ خلال نفس الفترة ،
أى بمعدل نمو مركب قدره نحو ٣٦٪ سنويا . وبذلك يمكن
تصحيح أوضاع الاقتصاد القومي ، وفي نفس الوقت تحقيق أكبر
قدر من الرضاوية لجموع المواطنين وفرص الكسب لافراد الشعب بمختلف
فئاته ، وبذلك يمكن بناء قاعدة راسخة لاقامة صرح الاقتصاد القومي
على أساس من الكفاية والعدالة (١) .

(١) راجع بالتفصيل الملحق رقم (٢) عن الاطار العام لخطة التنمية القومية

١٩٧٠ - ١٩٧٤ بالجزء الثاني من التقرير .

(٢) التخصيصات الاستثمارية في خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

ان الاهداف التي رسمت لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ تتطلب استثمارا كليا يبلغ حوالي ١١٤٤ مليون ديناراً . ولقد تيسر التوصل الى هذا الرقم في ضوء النماذج الاقتصادية المحتملة بموجب مؤشرات ونماذج احصائية فنية مستندة الى طبيعة العلاقات الاقتصادية في العراق ، وما يؤمل ان تكون عليه هذه العلاقات في المستقبل . وقد تم توزيع هذه التخصيصات الاستثمارية على النحو الآتي :

٥٢٧	مليون دينار	-	الاستثمار الحكومي المركزي
٣٢٢	" "	-	استثمارات المصالح والمؤسسات العامة
٢٨٥	" "	-	استثمارات القطاع الخاص
<u>١١٤٤</u>			المجموع

وقد أخذ بنظر الاعتبار ، في توزيع التخصيصات الاستثمارية ، على النحو المتقدم ، امران اساسيان :

الامر الاول

بلغ معدل نسبة الاستثمار في القطاع الخاص الى مجموع الاستثمار في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٣ حوالي ٥٠ % ، الا أن صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ قد نقلت الى الدولة ملكية عدد كبير من الشركات ، مما يجعل استمرار القطاع الخاص في الاسهام بهـنـذه النسبة امرا غير ممكن ، ولكنه يمكن افتراض ان حوالي ٢٥ % من

مجموع الاستثمار الكلي سيتألف من استثمارات القطاع الخاص ، والباقي وقدره ٧٥ ٪ سيتألف من الاستثمار الحكومي المركزي واستثمارات المصالح والمؤسسات العامة . وعلى هذا الاساس فقد قدر حجم الاستثمار الحكومي المركزي بنحو ٥٣٧٠ مليون دينار في السنوات الخمس المقبلة ، وهو المبلغ المتوقع تخصيصه من ايرادات النفط وغيره من المصادر لتمويل ميزانية الخطة . اما المبلغ المتبقي من مجموع الاستثمار الكلي ، وقدره نحو ٦٠٧٠ مليون دينار ، فيمثل حجم الاستثمار الخاص (٢٨٥ مليون دينار) والاستثمارات المخصصة للمصالح والمؤسسات العامة (٣٢٢٠ مليون دينار) .

الامر الثاني

وفي ضوء ماتم تخصيصه من اعتمادات الانفاق الرأسمالي للمصالح والمؤسسات العامة في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، وما هو متوقع من زيادة سنوية في استثمارات قطاع الاعمال العام بنسبة تساير نسبة الزيادة السنوية في الاستثمار الكلي ، فقد خصص لهذا القطاع استثمارات تبلغ نحو ٣٢٢٠ مليون دينار في السنوات الخمس المقبلة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . ويتربط على ذلك أن يحقق القطاع الخاص استثمارات ، خلال نفس الفترة ، تقدر بنحو ٢٨٥٠ مليون دينار .

(٣) التوزيع القطاعي للاستثمار الحكومي المركزي

أن التخلف الذي عاناه القطاع الزراعي حتى الآن ، والذي يتمثل في عدم تحقيقه لنمو ملموس في الانتاج ، في نفس

الرتبة الذي كان فيه الدخل القومي ككل من معدل يقرب من ٦ % سنويا ، قد جعل ازدياد المداخيل يتركز في المسددين دون الريف من جهة ، ويميل الى التركيز في أعلى الهرم الطبقي أكثر من قاعدته ، مما أدى الى اتساع سوق العاصمة والمسددين الرئيسية ، واتساع طلب الطبقات ذات الدخل الوسطى والعالية بدرجة أكبر بكثير من اتساع الطلب في الريف ، حيث يعيش حوالي نصف سكان العراق . ومن ثم اتجهت حركة التصنيع فسي العراق الى تلبية الطلب في المدينة ، حتى وصلت مرحلة استفاد الفرض التي يوفرها هذا الطلب في ظل درجة استيعاب التكنولوجيا السائدة في هذه المرحلة ، الامر الذي جعل الزيادة الاضافية في حجم الطلب في المدينة تتجه الى محتوى سلعي يصعب توفيره الا بالاستيراد ، بينما لو أمكن تحقيق زيادة كبيرة في المداخيل الريفية ، لأدى ذلك للانفاق القومي على محتوى سلعي مائل للنمط الذي تنتجه الصناعة العراقية ، بل لأدى ، أيضا ، الى ضمان تشغيل الطاقات العاطلة في العديد من المعامل القائمة حاليا ، والتي يرجع تعطل جزء من طاقتها الى قصور الطلب المحلي عن استيعاب منتجات هذه المعامل ، لو اشتغلت بكامل طاقتها الانتاجية .

وخلاصة القول ان تحقيق نمو ملموس في الانتاج الزراعي ليس ضروريا لرفع مستوى المعيشة لأكثر من نصف سكان العراق فحسب ، وانما هو ضروري ، أيضا ، لتأمين سوق داخلية كافية ، حجما ونوعا ، للصناعة العراقية في حاضرها وفي مستقبلها .

ومن ثم فإن التوزيع القطاعي للاستثمار الحكومي المركزي لا بد أن يعطى الأولوية للقطاع الزراعي ، ثم للقطاع الصناعي ، واقتصار أولوية مشروعات المباني والاسكان والنقل والمواصلات ، على المشروعات المتزم بتنفيذها في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، والمشروعات المكتملة للمشروعات الزراعية والصناعية ، وضرورات الصيانة والادامة (١) .

ومن الجدير بالذكر ان الخطة ستكون ملزمة للقطاع العام فقط ، وتوجيهه بالنسبة للقطاع الخاص ، بغية اتساح المجال للمبادرة الفردية ، بحيث يقتصر تدخل الدولة على الحد الأدنى الضروري لتوجيه النشاط الخاص نحو اهداف خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

وفيما يلي توزيع استثمارات القطاع الحكومي المركزي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن الدخول في مرحلة جديدة من التوسع الصناعي سوف لا يبدأ بشكل حاسم قبل عام ١٩٧٢ ، اى بصد اكتمال المسع الصناعي الجديد ، واجراء الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الجديدة وتهيئتها للتنفيذ .

(١) راجع بالتفصيل الملحق رقم (٢) عن قانون خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والجداول الاقتصادية المتضمنة للمشروعات المقررة بهذه الخطة ، وذلك في الجزء الثاني من هذا التقرير .

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للاستثمار الحكومي المركزي

في خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

القطاع	قيمة التخصيصات	نسبة التخصيصات %
الزراعة	١٨٥	٣٤
الصناعة	١٣٢	٢٥
النقل والمواصلات	٦٠	١١
المباني والاسكان	٧٥	١٤
نفقات أخرى	٨٥	١٦
مشفرة وقروض للذوات الحكومية والتزامات دولية		
المجموع	٥٣٧	١٠٠

(٤) تلافى نواقص سياسة التخطيط

وان نستعرض الملامح الأساسية لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ وأهدافها العامة ، فانه ينبغي ، كذلك ، ان نبين الخطوات التي قام بها جهاز التخطيط المركزي لتلافى كافة النواقص التي اتسمت بها سياسات التخطيط فيما سبق ،

وذلك لكي تأخذ عملية التخطيط جانبها العلمي والفني .

وفيما يلي بيان ذلك :

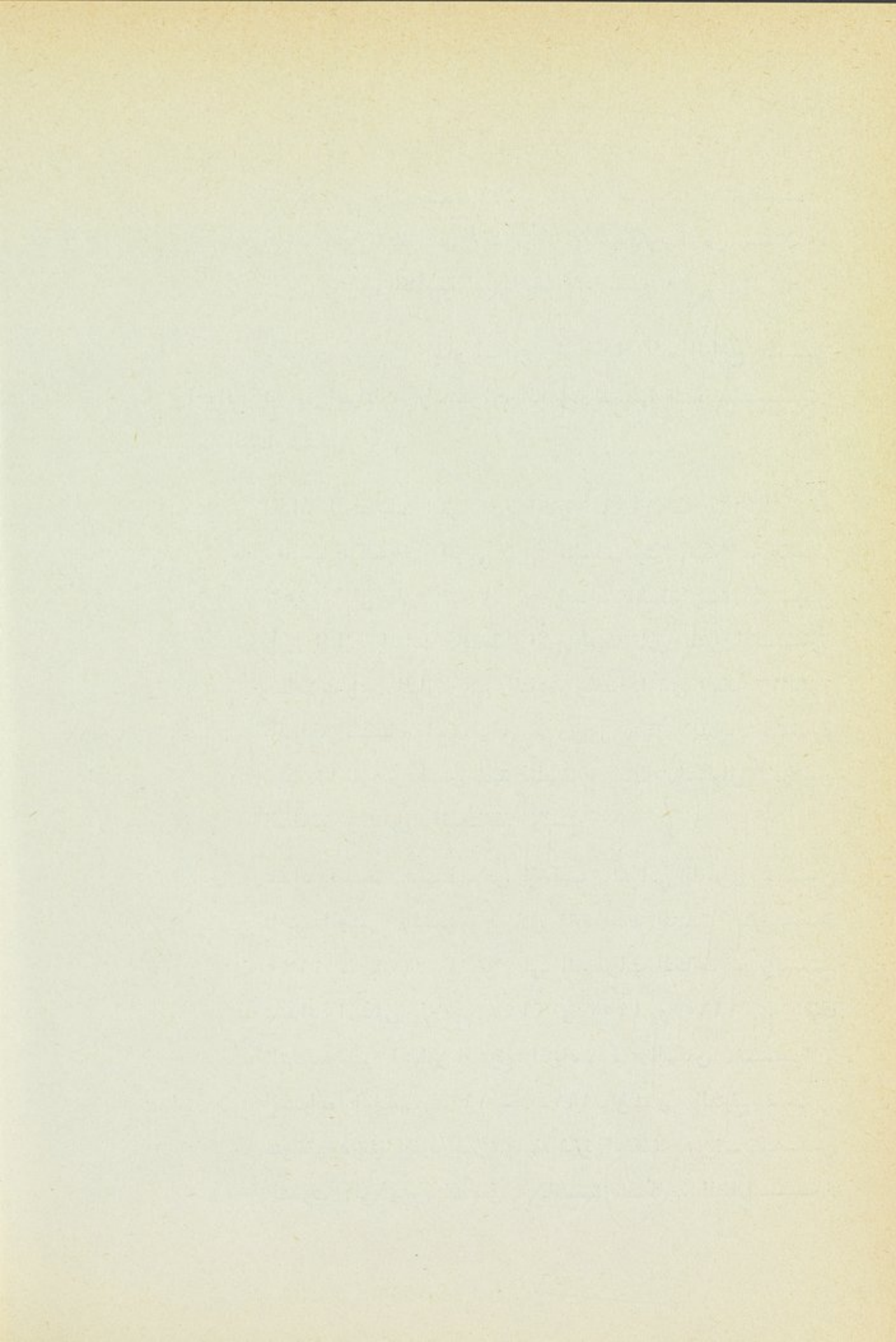
- أتباع الأسلوب العلمي في التخطيط الذي يقوم على الدراسات الاقتصادية والفنية التي تضمن وضع خطة سليمة ، وتحويل هذه الخطة الى برامج تفصيلية محددة المعالم أمام أجهزة الانتاج ، وتسهيل مهمة متابعة نتائج التنفيذ للكشف عن نواحي القصور والاعطاء للثغلب عليها .
- الاخذ بمبدأ الشمول في وضع خطة التنمية القومية ، بحيث تتضمن منهاجا مفصلا للانتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار والتعامل مع العالم الخارجي ، ولما يحتاجه كل ذلك من استثمارات .
- مشاركة جميع المسؤولين في القطاعات الاقتصادية ، بصورة ايجابية ، في العمل التخطيطي ، ومن هنا فقد اشركت الاجهزة المختلفة في اعداد الخطة ، ودعى ذوو الاختصاص الى لجان نوقشت فيها الخطة في مختلف مراحل اعدادها.
- توضيح مجال العمل امام القطاع الخاص باعتباره مسئولا عن عدد من النشاطات ، ولأنه هو الذي يقرر توجيه المدخرات الى نواحي الاستثمار التي تكفلها له القوانين القائمة .
- دعم الاجهزة الاحصائية والتخطيطية في الدولة وتطويرها ، حتى تقوم باعداد البيانات المطلوبة للتخطيط ولمتابعتها

التنفيذ في دقة وسرعة تكفلان التعرف على مدى ما تحققه
الوحدات المختلفة من أهداف ، وما يعترضها من مشكلات ،
ووضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب .

وقد كان لدعم الجهاز المركزي للاحصاء أثره الواضح فسي
اعداد كثير من البيانات والمعلومات اللازمة للعملية التخطيطية .
ومن ذلك ما يلي :

— اعداد الحسابات القومية عن الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ ،
وحسابات الدخل القومي في سلسلة زمنية تبدأ من عام
١٩٥٣ الى عام ١٩٦٦ ، واعداد سلسلة زمنية لتكسرين
رأس المال الثابت المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة ،
ومعاملات رأس المال الى الناتج وماعداها من المعاملات الفنية
كادوات للتكثيف التخطيطي ، لاغنى عنها لاعداد خطة
قومية شاملة على أسس علمية سليمة ، وكذلك استكمال الموازين
السلعية وجداول المستخدم والمنتج .

— اعداد سلسلة تخمينات عن التركيب السكاني للعراق ، من
ناحية الجنس والعمر ، خلال فترة خطة التنمية القومية
١٩٧٠ — ١٩٧٤ ، بناء على المعلومات المتاحة من واقع
تعداد السكان للأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، وذلك
للتعرف على التطور المتوقع للزيادة في السكان خلال
السنوات الخمس ١٩٧٠ — ١٩٧٤ والتطور المتوقع في
متوسط دخل الفرد في نهاية فترة الخطة ، فضلا عن
التعرف على فرص التشغيل بالنسبة للسكان العاملين



وفائض العمالة المتوقع خلال فترة الخطة ، والوصول السليم
تقديرات الطلب على منتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ،
وما يتطلبه ذلك من زيادة في الانتاج ومستلزمات الانتاج
والاستثمارات والقوى العاملة .

- جمع المعلومات الخاصة عن عدد العاملين الاجراء الذين
تحتسب رواتبهم واجورهم ضمن تخصيصات الخطة الاقتصادية ،
مصنفين حسب نوعية العمل الذي يقوم به كل عامل أجير ومستخدم
هذا فضلا عن فصل عدد العمال الاجراء والمستخدمين
الذين يعملون في مواقع العمل عن الذين يعملون في
المراكز الرئيسية بالدوائر المنفذة ، والتعرف على مجموع
المبالغ التي تتقاضاها كل مجموعة ، وذلك بموجب قوائم
خاصة اعدتها كل دائرة من الدوائر ذات العلاقة .
وأهمية ذلك واضحة ، ان مثل هذه المصروفات
المتعلقة بأجور ورواتب ومخصصات العاملين في مشروعات
الخطة ، في فترة انشائها ، تضاف الى التكاليف الحقيقية
لهذه المشروعات . ولا ريب أن معرفة كافة عناصر التكاليف
الحقيقية لمشروعات الخطة أمر ضروري ، للرجوع اليها ،
والافادة منها في أعداد أية خطة مقبلة .

- قيام الجهاز المركزي للاحصاء باتخاذ الخطوات التمهيديّة
لانجاز مشروع حصر القوى العاملة في العراق ، وذلك
في ضوء ما أبديناه من آراء في شأن الخطوط العريضة
لما ينبغي اتخاذه من اجراءات حاسمة لنجاح عملية التخطيط

الاقتصادى عن طريق التنسيق التامل بينه وبين تخطيط القوى العاملة من جانب والتخطيط التربوى والاجتماعى من جانب آخر . اما اسلوب تنفيذ هذا التخطيط فقد ارضعنا خطواته التفصيلية ، وحددنا الجهات التي ستضطلع بتنفيذ عملياته ، والتنسيق بينها ، والتوقيت الزمنى لخطوات تنفيذ كل عملية^(١) .

” أن تخطيط التعليم والتدريب - باعتباره العامل المؤثر في جانب العرض من الموازين البشرية التي يتضمنها تخطيط القوى العاملة - لا ينصرف فقط الى ربط النظم التعليمية بأحتياجات التنمية ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ، في شكل خطط مترابطة ومتناسقة للتعليم في كل مرحلة من مراحلها ، تتضمن ككل خطة منها الاعداد المستهدفة للمقيدين والدستجدين والخريجين في كل مرحلة ، في نهاية كل خطة اقتصادية ، بل ان التحليل العلمى لتخطيط التعليم لا بد ان يتناول بالبحث بعض النواحي الأخرى من هذا التخطيط ، ومنها : قيمة ومستوى الاستثمار الذى يحتاجه التعليم ، وتحديد العلاقة المثلى بين سنوات النظم التعليمية المختلفة وقطاعاتها المتعددة (الهيكل التعليمى) ، وكيفية تحسين انتاجية نظام التعليم ، وكيفية تمويل التعليم بأحسن طريقة ممكنة ، وعرفة عائد الاستثمار من التعليم ” .

(١) راجع في ذلك بالتفصيل ” اسلوب التنسيق بين التخطيط التربوى

والتخطيط الاقتصادى ” للدكتور جواد هاشم ، تموز ١٩٦٩ .

" وفي هذا الضوء ، فإننا ندرك أن تخطيط التسيير
العامة ، وما يرتبط به من تخطيط للتعليم والتدريب ، منهج
علمي ، له طابع الاستمرار ، إذ ينطوي على وضع الخطط
وتنفيذها ، ومتابعة نتائج التنفيذ ، وسد الثغرات التي قد
تتضح من آن لآخر في مجال التنفيذ ، شأنها في ذلك شأن
خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية " (١) .

(٥) أسس وضع خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

إن الخطة الاقتصادية ليست الا ميثاق عمل يجب الالتزام
به والسعي لانجازه من اجل تحقيق آمال الشعب وأمانه ورفع
مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . ولاجل الوصول الى
هذه الأهداف ، يتولى الجهاز المركزي للتخطيط دراسة جميع
امكانيات الدولة ومواردها المادية والبشرية والمالية ، في اطار
متكامل ، وتحديد الأهداف القومية في ضوء الامكانيات القومية ،
واستخدام هذه الامكانيات والموارد على أفضل وجه لتحقيق هذه
الاهداف التي تتفق وغايات الشعب وآماله .

وفي هذا الضوء ، فقد أعدت خطة التنمية القومية
١٩٧٠ - ١٩٧٤ وفقا للأسس الآتية :

- أن تكون الخطة مبنية عن آمال الشعب وأهدافه ،
اذ أن تحديد أهداف الخطة ، بكافة عناصرها ، يعتبر

(١) نفس المرجع السابق ص ٦٦ ، ٧٠ .

بمشابة حجر الزاوية في التخطيط العلمي السليم .

- ان يتسم التخطيط بطابع الشمول ، بغية تحقيق الاتساق في العمل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وفعالياته ، وان يصحب هذا الشمول تفصيل دقيق بالنسبة للقطاعات العام بغية تحديد مسؤولياته ، وقدر كافي من التفصيل بالنسبة للأعمال التي ينتظر من القطاع الخاص القيام بها ، حتى يضاء امامه السبيل نحو الضمي الى تحقيقها.
- أن توضع الخطة في ضوء حصر دقيق ل موارد الدولة ، بما يتطلبه ذلك من معلومات ودراسات مستفيضة مسبقة للموارد المادية والمالية والبشرية ، تأميناً لنجاح الخطة في تحقيق اهدافها المرسومة .
- ان تتطور الأجهزة الادارية والانتاجية بالقطاع العام ، ليمارس مسؤولياته بالكفاءة المطلوبة ، وينطلق في تأديته دوره الطبيعي في عملية التنمية .
- ان يدخل المخطط في اعتباره كل العوامل الطارئة ، ويتابع الاحداث حتى يكون تخطيطه واقعياً ومتفقاً مع الظروف التي تعيشها الدولة في كل وقت ، وان يحسب حساباً لآمال الأجيال المقبلة حتى يوازن بين الأعباء التي تتحملها والفوائد التي تعود عليها .
- الا تقتصر الخطة على مجموعة الأهداف الرقمية ، بل يجب ان تتعداها الى مجموعة السياسات والاجراءات التي يجب

اتخاذها لاصلاح الخلل الذي تسبب في ركود المجتمع في الماضي واعاقته عن تحقيق النمو المرغوب .

(٦) اسس اقتراح مشروعات خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

وقد كانت الاسس التي قدمناها والتزمت بها وزارة التخطيط، لدى أعداد خطة التنمية القومية ، موضع اهتمام وناية مجلس التخطيط ، الامر الذي حدا به الى اصدار التعليمات رقم (٣) المتضمنة أسس اقتراح مشروعات الخطة للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ ، ونجملها فيما يلي :

١ - ضرورة اجراء دراسة مسبقة لامكانيات نجاح كل مشروع مسن مشروعات كل قطاع ، فنيا واقتصاديا ، والأهمية الاقتصادية للمشروع وعلاقته بالمشروعات الأخرى الرئيسية والمكملة .

٢ - مراعاة الدقة في تقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن كل مشروع من المشروعات المقترح ادراجها في الخطة .

٣ - مراعاة الدوائر المختصة في اختيارها لمشروعات القطاع المعايير التالية :

-- مدى الزيادة المتوقعة التي يضيفها المشروع إلى الدخل المتولد في القطاع .

-- ما يتطلبه المشروع من استثمارات ، والعائد المتوقع للمشروع .

-- مدى الزيادة المتوقعة التي يحققها المشروع في

فرص العمالة .

— ما يستغده المشروع من مستلزمات الانتاج المحلية ،
وما يحتاجه المشروع من مستلزمات انتاج مستوردة ،
ومدى ما يحتاج اليه المشروع من تمويل محلي وتمويل
خارجي ، ومدى ما يوفره المشروع من نقد أجنبي عن
طريق تصدير المنتجات المحلية او عن طريق الحد من
استيراد المنتجات المماثلة من الخارج .

٤ — مراعاة المرونة اللازمة عند اقتراح المشروعات من قبل الدوائر
المختصة ، بحيث يتم تقديم عدد كاف من المشروعات المقترحة ،
حتى يكون هناك مجال للمفاضلة والاختيار .

٥ — أن توضع الدوائر المختصة ، عند ملء استمارة التخطيط ،
ما اعترض سير التنفيذ من صعوبات بالنسبة للمشروعات المباشرة
فيها في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ — ١٩٦٩ ،
والتي ادرجت ضمن خطة التنمية القومية ١٩٧٠ — ١٩٧٤ استكمالاً
لتنفيذها ، مع بيان وسائل التغلب على الصعوبات . اما
بالنسبة للمشروعات الجديدة فينبغي على الدوائر المختصة
أن تبين مدى قدرة أجهزة التنفيذ على تنفيذ هذه المشروعات
والصعوبات المتوقعة ووسائل التغلب عليها .

٦ — أن تراعى الدوائر المختصة ، في تقديم مشروعاتها ، اقتراح
عدد ملائم من المواقع البديلة للمشروعات ، مع مراعاة
الاعتبارات الاقتصادية والفنية عند تحديدها .

٧ — ضرورة قيام الدوائر المختصة في كل قطاع بالتعرف على

الأوضاع الراهنة لاقتصاديات القطاع ، وعلى الأخص التعرف على تقديرات الطلب المتوقع على منتجات القطاع ، وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنتاج والاستثمارات ومستلزمات الانتاج والقوى العاملة .

٨ - (أ) أن تلتزم الدوائر المختصة في جهاز التخطيط المركزي (وزارة التخطيط) ، عند تقييم المشروعات المقترحة من قبل الدوائر المختصة ، بمراعاة الاولويات الآتية : المشروعات المباشرة بها (المستمرة) ، ثم المشروعات المكملية للمشروعات المباشرة بها ، ثم المشروعات السبئية تنتج المنتجات التي يمكن احلالها محل المنتجات المستوردة ، ثم المشروعات التي تعطي عائدا سريعا ، ثم المشروعات التي تعطي عائدا بطيئا ولكنها حيوية بالنسبة للاقتصاد القومي ، ثم المشروعات التي تحقق بعض الأهداف الاجتماعية الهامة كالخدمات التعليمية والصحية والبحث العلمي ومشروعات تحسين القرية .

(ب) ان يراعى في كل ما تقدم التنسيق مع خطط الاقطار العربية ، بما يحقق أهداف التكامل الاقتصادي للأمة العربية .

(٧) التعليمات الخاصة بتنفيذ خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

ولغرض قطع دابر الاجتهادات والتفسيرات المتباينة للقواعد

العامه في تنفيذ مشروعات خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ،
 ولغرض الرجوع الى قواعد مدونة مدروسة تحكم عملية التنفيذ
 وتيسر القيام بها ، ومتابعتها دوريا ، فقد وضع مجلس التخطيط
 التعليمات المرقمة (٢) الخاصة بتنفيذ مشروعات وأعمال خطة التنمية
 القومية . وقد تضمنت هذه التعليمات : طريقة اختيار
 المهندسين الاستشاريين ، واجراءات اعلان المناقصات المتعلقة
 بمشروعات الخطة ، وطريقة تنفيذ مشروعات الخطة ، واجراءات
 تسليم وفتح العطاءات ، واجراءات تدقيق وتحليل العطاءات
 وتنظيم العقود ، والاجراءات الخاصة بالتأمينات والاستقطاعات
 النقدية الموقوفة ، وقواعد التسليف على المكائن والمواد ، واجراءات
 تغيير الأعمال والأعمال الاضافية ، واجراءات طلب عرض القضايا
 على الهيئة التوجيهية او مجلس التخطيط ، والقواعد الخاصة
 بادراج أسماء المتاولين في القائمة السوداء ، وغير ذلك
 من الأحكام العامة .

وقد خولت الهيئة التوجيهية صلاحيات المجلس للبت
 في جميع الأمور المترتبة على تنفيذ هذه التعليمات أو أية
 تعليمات أخرى تحل محلها كلاً أو جزءاً .

الفصل الرابع

مستلزمات التخطيط
من الأخصائيات الأساسية

من الحقائق الثابتة انه اذا توافرت المقدمات الاساسية للتنمية ، فلا بد أن تتوافر الى جانبها مستلزمات التخطيط الاشتراكي الفعال . وتتلخص هذه في توافر البيانات الاحصائية ، واستجابة التنظيم الاقتصادي لاحتياجات التخطيط ، وتغلغل الوعي التخطيطي بين المواطنين قاطبة .

وبالنسبة للبيانات الاحصائية بالذات ، فإن التخطيط السليم يتطلب ، بالضرورة ، التعرف على الأوضاع الاقتصادية القائمة بصورة تتسم بالشمول والدقة ، بمعنى انه لا بد من توافر كل البيانات الاحصائية التي تصور الوضع الراهن ، كما يجب ان تكون هذه البيانات دقيقة الى أبعد الحدود . وأهمية ذلك واضحة تماما ، اذا ادركنا ان التخطيط للمستقبل ، وانه لا يبدأ من فراغ ، وانما يبدأ من الحاضر ليمتد الى المستقبل القريب والبعيد . ومن ثم ، تعتبر البيانات الاحصائية الدقيقة عن الوضع الراهن احد المستلزمات الرئيسية للتخطيط الناجح .

ولقد بذلت الوزارة والجهاز المركزي للاحصاء ، بالتعاون الوثيق مع خبراء الامم المتحدة بمشروع الصندوق الخاص ، جهودا كبيرة في الآونة الأخيرة ، لجمع وتحليل البيانات الاحصائية الأساسية ، واسقاط هذه البيانات حتى سنة ١٩٦٩ ، سنة الاساس لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، ومنها : تقديرات السكان ، وتقديرات الدخل القومي ، وتكوين رأس المال الثابت ، والاحصائيات الصناعية ، والانفاق العام من الميزانية الاعتيادية على الخدمات الحكومية ومن الميزانية الاستثمارية على مناهج الاستثمار .

ونعرض فيما يلي لأهم تلك المؤشرات الاحصائية والاستنتاجات التي

تم استخلاصها منها ، وكانت لها انعكاساتها على وضع خطة التنمية القومية
القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

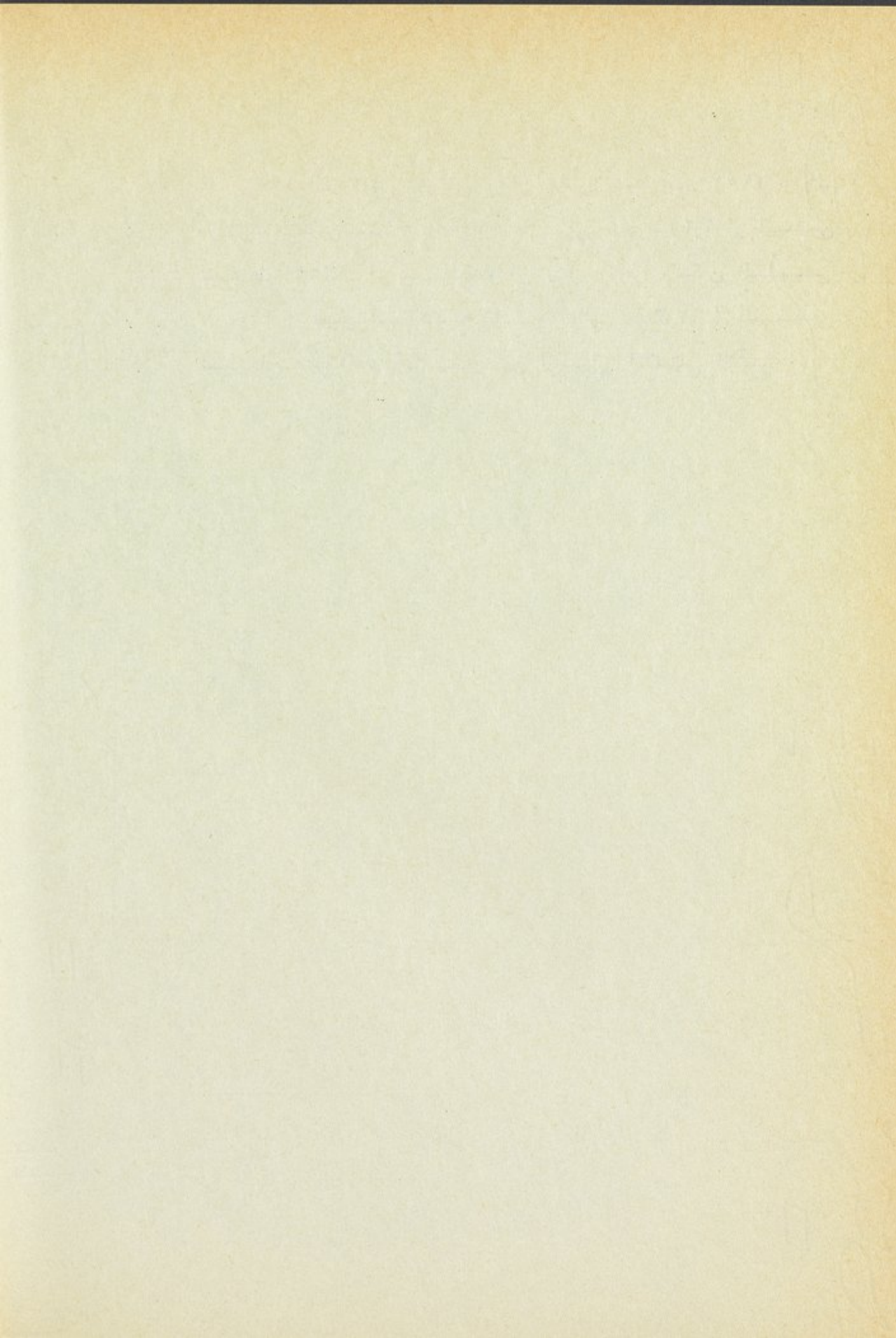
(١) نمو السكان والقوى العاملة

يلعب السكان دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية ،
اذ ان جزءا من السكان يمثل القوى العاملة التي يستند اليها
تنفيذ سياسة التنمية ، باعتبار ان العمل هو العنصر البشري في
العملية الانتاجية وهو دعائمها الرئيسية ، وهو بهذه المثابة القوة
الديناميكية التي تدفع عجلة التنمية قدما الى الامام . ومن هنا
فان أية زيادة في حجم السكان تؤدي ، بالضرورة ، الى تدفق
اعداد متزايدة من الأيدي العاملة الى سوق العمل . وكل هذا
يؤدي ، بطبيعة الحال ، الى امكانيات متزايدة لاتساع حجم
الانتاج ، اذا ما توفرت متطلبات التنمية الأخرى ، اي اذا ما
توفرت الطاقات المادية جنبا الى جنب مع الطاقات البشرية .

وفضلا عن ذلك فان نمو السكان يفضي الى اتساع حجم
السوق ، كما ان التغير في التركيب العمري او الجنسي للسكان
يؤدي الى تغير مناظر في تركيب السوق ، نظرا لما يترتب ذلك من
تغير في حاجات الناس وتنوعها . ولهذا فان توفر البيانات والمعلومات
الدقيقة عن تطور حجم السكان وتركيبه ومعدل نموه ، وتطور حجم
القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، امر
بالغ الأهمية ، لدى وضع أية سياسة اقتصادية واجتماعية .

لقد كان تعداد سكان العراق نحو (٥ر) مليون نسمة

عام ١٩٥٢ ، ارتفع الى (٦٣) مليون نسمة عام ١٩٥٧ ، والى
(٨١) مليون نسمة عام ١٩٦٥ ، والى نحو (٩٢) مليون
نسمة عام ١٩٦٩ . ومن المقدّر ان يصل حجم السكان الى
(١١٢) مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، والى (١٣٣) مليون
نسمة عام ١٩٨٠ ، كما يتضح من الجدول التفصيلي الآتي :



جدول رقم (٦)
عدد سكان العراق حسب الجنس ×

النسبة المئوية		السكان			السنة
أنثى	ذكور	أنثى	ذكور	الجنسان	
%	%				
٥٠ر٠١	٤٩ر٩٩	٢٧٦٢٥٩٧	٢٧٦١٦٢٥	٥٥٢٤٢٢٢	١٩٥٢
٤٩ر٩٦	٥٠ر٠٤	٣١٦٧٣٦٠	٣١٧٢٦٠٠	٦٣٣٩٩٦٠	××١٩٥٧
٤٩ر٧٠	٥٠ر٣٠	٣٦٦١٢٧٧	٣٧٠٥٤٣٣	٧٣٦٦٧١٠	١٩٦٢
٤٩ر٥٥	٥٠ر٤٥	٤٠١٢٢٩٤	٤٠٨٤٩٣٦	٨٠٩٧٢٣٠	١٩٦٥
٤٩ر٥٧	٥٠ر٤٣	٤١٤٣٥٧٨	٤٢١٦٠٨٣	٨٣٥٩٦٦١	١٩٦٦
٤٩ر٥٨	٥٠ر٤٢	٤٢٨٠١٥٥	٤٣٥٢٥٥٤	٨٦٣٢٧٠٩	١٩٦٧
٤٩ر٥٩	٥٠ر٤١	٤٤٢١٠٧٥	٤٤٩٣٣٨٢	٨٩١٤٤٥٧	١٩٦٨
٤٩ر٦١	٥٠ر٣٩	٤٥٦٦٤٧٦	٤٦٣٨٧٠٩	٩٢٠٥١٨٥	١٩٦٩
٤٩ر٦٢	٥٠ر٣٨	٤٧١٣١١٢	٤٧٨٥٢٥٠	٩٤٩٨٣٦٢	١٩٧٠
٤٩ر٦٣	٥٠ر٣٧	٥٥٥٢٣٦٤	٥٦٣٤١٩٢	١١١٨٦٥٥٦	١٩٧٥
٤٩ر٦٢	٥٠ر٣٨	٦٥٨٨٠٣٨	٦٦٨٩٠٩٤	١٣٢٧٧١٣٢	١٩٨٠

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور إلى الأنثى

قد حققت زيادة طفيفة من ٤٩ر٩٩ % عام ١٩٥٢ إلى ٥٠ر٣٩ %

× التقديرات في تشرين الأول من كل عام ، ويدخل بعضها عدد

العراقيين بالخارج .

×× تعداد فعلي للسكان .

عام ١٩٦٩ . كما يتضح ان المعدل المركب لنمو السكان يطرد في التزايد ، من ٢٧٩٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ الى ٣٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ ، ثم الى ٣٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ (اي ٣٪ خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥) ، ثم الى ٣٢٤٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . اما الاتجاه العام للمعدل المركب لنمو السكان خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ فيبلغ نحو ٣٠٪ ، ويعتبر هذا المعدل من اعلى معدلات نمو السكان في العالم ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٧)

تقديرات السكان لعام ١٩٦٦ ومعدل النمو السنوي للسكان بالعراق للفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ مقارنا ببعض الدول الأخرى

معدل النمو السنوي	السكان (بالآلاف)	البلد
٣٢٪	٨٣٦٠	العراق
٣٠٪	٨٣١٧٥	البرازيل
٢٨٪	٢٥٢٨٣	ايران
٢٧٪	١٣٧٢٥	المغرب
٢٥٪	٣٠١٤٧	الجمهورية العربية المتحدة
٢٥٪	٣١٩١٠	تركيا
٢٤٪	٤٩٨٦٨٠	الهند
١٩٪	١١٥١٤	استراليا
١٣٪	١٩٦٩٢٠	الولايات المتحدة الامريكية
٠٩٪	٧٨٠٨	السويد
٠٧٪	٥٤٧٤٤	المملكة المتحدة

ويتضح من الجدول السابق أن معدل النمو السنوي للسكان بالعراق أعلى من معدلات نمو السكان في بعض البلاد العربية والجمهورية ، وبعض البلاد المكتظة بالسكان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك بعض البلدان الأوروبية المتقدمة . ولما كان الارتفاع بمستوى معيشة السكان يتطلب نمو الانتاج القومي بنسبة أكبر من نمو السكان ، فإن زيادة السكان بمعدلات سريعة في البلدان النامية تشكل عبئا لا يستهان به على الموارد المتاحة ، وتؤثر في نمط الانتاج والاستهلاك ، كما يرفع من حجم الاستهلاك وعلى الاخص الاستهلاك الحكومي الجماعي في مجال التعليم والصحة .

هذا بالإضافة الى أنه لو أخذنا بنظر الاعتبار أن عدد السكان ، بمعدل نموه السنوي الحالي ، وهو ٢٥ر٣ % سيتضاعف في حوالي ٢٢ عاما ، فإن هذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لا يمكن أن يزيد زيادة كبيرة ، لأن جزءا كبيرا من الزيادة في الدخل تلتهمه الزيادة الكبيرة المطردة في عدد السكان .

أما عن التركيب العمري للسكان فيدل عليه الجدول الآتي الذي تضمن توزيعا للسكان في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ، حسب ثلاث فئات عمرية واسعة . ويتضح من هذا الجدول أن ثمة اتجاها متزايدا نحو فئة العمر (صفر - ١٤) ، إذ كانت تتركز ٤١٤ % من كل الأعمار سنة ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت إلى ٤٧٣ % سنة ١٩٦٥ . وهذه في الواقع ، نسبة مرتفعة للسكان اليافعين من مجموع السكان ، وأهمية هذه النسبة في الاتجاهات

السكانية واضحة ، ان أن الفئة العمرية (صفر - ١٤) هي المصدر الأساسي للسكان القادرين على العمل . أما فئة العمر (١٥ - ٥٩) فأن نسبتها الى كل الاعمار تكاد أن تكون ثابتة ، ان كانت هذه النسبة ٥١٧% سنة ١٩٤٧ ، ثم هبطت قليلا الى ٤٨٨% سنة ١٩٥٧ ، ثم الى ٤٦٥% سنة ١٩٦٥ . وهذه هي الفئة التي يتركز فيها عدد السكان المشتغلين في مختلف النشاطات الاقتصادية :

جدول رقم (٨.)
التركيب العمري للسكان ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ (*)

النسبة الى كل الاعمار %	العدد في كل فئة عمرية	
		<u>١٩٤٧</u>
٤١ر٤	١٩٩٣٢٠٠	فئة صفر - ١٤
٥١ر٧	٢٤٩٢١٠٠	١٥ - ٥٩
٦ر٩	٣٣٠٩٠٠	٦٠ فما فوق
١٠٠ر٠	٤٨١٦٢٠٠	كل الاعمار
		<u>١٩٥٧</u>
٤٥ر٣	٢٨٥٢٦٠٠	فئة صفر - ١٤
٤٨ر٨	٣٠٧٣٦٠٠	١٥ - ٥٩
٥ر٩	٣٧٢٨٠٠	٦٠ فما فوق
١٠٠ر٠	٦٢٩٩٠٠٠	كل الاعمار
		<u>١٩٦٥</u>
٤٧ر٣	٣٨٠٥٠٠٠٤	فئة صفر - ١٤
٤٦ر٥	٣٧٤٧٣٢٣	١٥ - ٥٩
٦ر٢	٤٩٥٠٨٨	٦٠ فما فوق
١٠٠ر٠	٨٠٤٧٤١٥	كل الاعمار

(*) باستبعاد العراقيين بالخارج .

أما إذا اخذنا في الاعتبار التركيب العمري للسكان موزعا بين الذكور والاناث ، فيدل تعداد ١٩٦٥ على ان نسبة الاناث التي مجموع الاناث هي اكبر من نسبة الذكور الى مجموع الذكور في فئة العمر (١٥-٥٩) وفئة العمر (٦٠ فما فوق) ، ولكنها أقل في فئة العمر (صفر-١٤) ، كما ان عدد الاناث أقل قليلا من عدد الذكور في فئة العمر (صفر-١٤) وفئة العمر (١٥-٥٩) ولكنها أكبر قليلا في فئة (٦٠ فما فوق) ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (٩)

التركيب العمري للسكان موزعا بين الذكور والاناث ، ١٩٦٥

نسبة الاناث الى الذكور %	المجموع	نسبة التي الى المجموع %	أناك	نسبة التي الى المجموع %	ذكور	
٩٦ر٥	٣٨٠٥٥٠٠٤	٤٦ر٨	١٨٦٨٦٥٤	٤٧ر٨	١٩٣٦٣٥٠	فئة صفر - ١٤
٩٩ر٧	٣٧٤٧٣٢٣	٤٦ر٩	١٨٧١٠٨٦	٤٦ر٣	١٨٧٦٢٣٧	١٥ - ٥٩
١٠٤ر٨	٤٩٥٠٨٨	٦ر٣	٢٥٣٣٨٧	٥ر٩	٢٤١٧٠١	٦٠ فما فوق
٩٨ر٥	٨٠٤٧٤١٥	١٠٠ر٠	٣٩٩٣١٢٧	١٠٠ر٠	٤٠٥٤٢٨٨	كل الاعمار

كما أنه من الواضح أن دراسة تطور تركيب السكان الاجتماعي ذات أهمية بالغة ، نظرا لأن التغيرات في تركيب السكان في الأمد الطويل تشير الى التغيرات المناظرة في تركيب الطلب الاستهلاكي وبالتالي في هيكل الانتاج . والبيانات المتاحة عن تطور التركيب الاجتماعي للسكان تدل على أن نسبة سكان الريف الى جملة السكان في تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧ ، إذ كانت النسبة ٦٤ % عام ١٩٤٧ ، انخفضت الى ٦١.٢ % عام ١٩٥٧ ، ثم الى ٤٨.٩ % عام ١٩٦٥ . ومن المقدر أن هذه النسبة مستتخفص الى ٤٢.٢ % عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٣٦.٣ % عام ١٩٧٥ . ويلاحظ أن هذه التخمينات قد بنيت على اساس أن معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر يبلغ نحو ٣.٦٩ % في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٧ ، ونحو ٦.٧١ % في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ . أما ما يناظر هذين المعدلين بالنسبة لسكان الريف فيقدر بنحو ٢.٢٦ % و ٠.٢٦ % على التوالي . وإذا ما افترضنا أن معدل الزيادة في سكان الريف سيظل على ما هو عليه خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ، فإنه يمكن بذلك التعرف على أثر هذا الاتجاه في حجم سكان الحضر عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . وعلى أساس الافتراض المذكور ، ووفقا للتقسيم الذي أخذ به تعداد السكان لعام ١٩٥٧ ، فإنه يمكن أن نستدل على أنه حوالي عام ١٩٧٤ ، فإن نصف عدد السكان سيميش بالمناطق الحضرية والنصف الآخر بالمناطق الريفية ، كما يتضح تفصيلا من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٠)
توزيع السكان بين الحضر والريف ١٩٤٧-١٩٧٥

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	مجموع السكان	نسبة سكان الحضر والريف الى المجموع	
				حضر %	ريف %
١٩٤٧	١٧٣٣٨٢٧	٣٠٨٢٣٥٨	٤٨١٦١٨٥	٣٦ر٠	٦٤ر٠
١٩٥٧	٢٤٤٥٤٥٩	٣٨٥٣٥١٩	٦٢٩٨٩٧٨	٣٨ر٨	٦١ر٢
١٩٦٥	٤١١٢٢٩١	٣٩٣٥١٢٤	٨٠٤٧٤١٥	٥١ر١	٤٨ر٩
١٩٧٠	٥٤٥٢٤٣٥	٣٩٨٧٦٦٣	٩٤٤٠٠٩٨	٥٧ر٨	٤٢ر٢
١٩٧٥	٧٠٨٣٨٥٥	٤٠٤٠٣٩٨	١١١٢٤٢٥٣	٦٣ر٧	٣٦ر٣

ونستخلص من الجدول السابق بعض الحقائق الهامة :

الحقيقة الأولى أنه خلال ٢٣ عاما ، زاد سكان الحضر من (١٧٣٣٨٢٧) نسمة عام ١٩٤٧ الى (٥٤٥٢٤٣٥) نسمة عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة قدرها (٣٧١٨٦٠٨) نسمة ، ونسبة زيادة تبلغ نحو ٢١٤ر٥ % ، في حين أن عدد سكان الريف قد ارتفع ، خلال نفس الفترة ، من (٣٠٨٢٣٥٨) نسمة الى (٣٩٨٧٦٦٣) نسمة ، أي بزيادة قدرها (٩٠٥٣٠٥) نسمة ، ونسبة زيادة تبلغ نحو ٢٩ر٤ % فقط .

الحقيقة الثانية أنه خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٥ ، فإن الزيادة المطلقة والنسبية لسكان الحضر تختلف من فترة الى أخرى ، وعلى حساب انخفاض الزيادة النسبية لسكان الريف ، بالرغم من تزايد المطلق . ان نلاحظ ، في الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ ،

أنه زاد سكان الحضر بنسبة ٤١ % ، وسكان الريف بنسبة ٢٥ % . وفي الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ارتفع سكان الحضر بنسبة ٦٨٢ % في حين ارتفع سكان الريف بنسبة ٢١ % . أما في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ فقد ارتفع سكان الحضر بنسبة ٣٢ % ، بينما زاد عدد سكان الريف بنسبة ١٣ % فقط .

والحقيقة الثالثة أن ازدياد سكان الحضر المطلق والنسبي ، والهبوط النسبي لسكان الريف ، يرجعان الى ظاهرة الهجرة الداخلية من القرية الى المدينة . وعلى الرغم من عدم توافر الدراسات التفصيلية عن الهجرة ، إلا أن ثمة بعض المؤشرات التي تكشف عن حجم المشكلة . ان دراسة احصاء السكان لعام ١٩٤٧ تبين على ان مدن بغداد والبصرة وكركوك قد حصلت على عدد كبير من المهاجرين اليها من المحافظات الأخرى ، ان من مجموع (٣٦٦٧٢٢) من سكان العراق الذين ولدوا في محافظة العمارة ، كان (١٠١٢٤٢) نسمة ، اي بنسبة ٢٥ % من مواليد هذه المحافظة ، يعيشون خارجها ، ومن بين هؤلاء كان (٨٢٤٢٢) نسمة ، او ما تبلغ نسبته ٨١ % ، يعيشون في محافظتي بغداد والبصرة بالذات . وفي عام ١٩٥٥ قدرت الهجرة من العمارة الى بغداد بما حملته عشرة سيارات نقل يوميا .

وعلى أساس تعداد السكان لعام ١٩٥٧ قدرت الهجرة الى جميع مراكز المحافظات ، منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ بحوالي ٣٣٠٠٠٠ نسمة ، منهم حوالي (١٥٩٠٠٠) نسمة الى بغداد الكبرى ، ونحو (٤٣٠٠٠) نسمة الى البصرة ، بينما قدرت

الهجرة الى جميع المحافظات بحوالي (٤٥٥٠٠٠٠) نسمة .

غير أنه تجدر الاشارة الى أن جزءاً من الزيادة في نسبة سكان الحضر لا يرجع الى الهجرة الداخلية من الريف ، بل يرجع الى طبيعة التقسيمات الادارية ، فمن المعلم أن ماتعتبره الاحصائيات حضر هو القصب ، وهذه تعدت حدودها وزاد عددها ، مع النمو الطبيعي للسكان ، منذ تعداد ١٩٥٧ حتى الوقت الحاضر . ولذلك ينبغي أن يؤخذ هذا التعديل في التقسيمات الادارية فسي تصوير الوضع الراهن للتركيب الاجتماعي ، حسبما يرد بالجدول الآتي :

جدول رقم (11)

تطور التركيب الاجتماعي للسكان 1947 - 1975 *

النسب المئوية	السكان				المجموع	السنة
	ريف	حضر	حضر	حضر		
	حضر	ريف	حضر	ريف		
	بمناطق اخرى	بمراكز الاقضية	بمراكز جديدة	بمراكز الاقضية		
٦٤ر٥	% ٣٦ر٥	%	*** ١٧٣٣٨٢٧		٤٨١٦١٨٥	** ١٩٤٧
٦١ر٢	١٥ر٤	٢٨ر٤	٦٥٤١٣٨	١٧٩١٣٢١	٦٢٩٨٩٧٨	** ١٩٥٧
٤٨ر٩	١٢ر٨	٣٨ر٣	١٥٣٠٠٢٦	٣٠٨١٧٧٣	٨٠٤٧٤١٥	** ١٩٦٥
٤٢ر٢	١٤ر٣	٤٣ر٥	٣٩٨٧٦٦٣	١٣٤٦٤٨٤	٩٤٤٠٠٩٨	١٩٧٥
٣٦ر٣	١٦ر١	٤٧ر٦	٤٥٠٤٠٣٩٨	١٧٩٢٩٨٧	١١١٢٤٢٥٣	١٩٧٥

* باستبعاد المراقبين في الخارج ، وفي تشرين الاول من كل عام .

** أرقام تعداد السكان .

*** التقديرات لا تمتد الى عام ١٩٤٧ .

والجنس بالذکر، أيضاً أن الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر هي ظاهرة تعم العالم ، إذ أن تقدم حركة التصنيع والتوسع الكبير في الخدمات مسئولان عن خلق فرص متزايدة للعمالة ، مما يجتذب أعداداً كبيرة من أبناء الريف الذين يبحثون عن فرص أفضل للكسب . يضاف إلى ذلك أنه لما كان تزايد نسبة سكان الحضر يرتبط بتزايد معدل نمو السكان ، فإن انتشار الخدمات الطبية بدرجة أكبر في المناطق الحضرية قد يكون له أثره الواضح في الانخفاض الملحوظ في معدل الوفيات بهذه المناطق ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة سكان الحضر بنسبة أكبر من زيادة سكان الريف . كما أن أحد العوامل الإيجابية في توسع الهجرة بحدود عام ١٩٥٧ هو السياسة التي انتهجتها الدولة آنذاك في صدد تشجيع الريفيين على الترحيل من القرى والإقامة في المدن ، وعلى الأخص في بغداد .

ولما كانت قوة العمل الحقيقية كعنصر ديناميكي في دفع عجلة التنمية ، لا تتمثل في عدد الأفراد من مجموع السكان في سن العمل ، بل عدد الأفراد المدربين منهم ، فمن الخطورة ، كما قدمنا ، الشروع في البناء الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد يتطلع إلى النمو ، دون الشروع ، في الوقت نفسه ، في العمل على تصفية الأمية والجهل . ولو نظرنا إلى وضع الأمية في العراق ، لوجدنا أن نسبتها عام ١٩٥٧ آتية في الارتفاع ، إذ تصل إلى نحو ٨٢٠ ٪ من جملة السكان من عمر ١٠ سنوات فما فوق ، حسب المعلومات المتاحة عن نتائج تعداد السكان لعام ١٩٥٧ . ويدل ذلك على مدى خطورة مشكلة الأمية كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٢)

* توزيع سكان العراق حسب الأمية ودرجة الأمية ه ١٩٥٧ *

المجموع		أنثى		ذكور		الأمية او نحو الأمية
نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	جملة السكان من عمر ١٠ سنوات فما فوق **
١٠٠.٠	٤٥٩٤٥٧٣	١٠٠.٠	٢٥٧٢١٧٨	١٠٠.٠	٢٥٢١٨٩٥	أمية او نحو الأمية
٨٢.٠	٣٣٥٨٦٨٦	٩٢.١	١٩٠٧٧٣٥	٧١.٧	١٤٥٥٠٩٥١	أمية
٥.٧	٣٠٢٠٨	٥.٨	١٦٣٧٨	٥.٧	١٣٨٣٠	نصف أميين
١٧.٣	٧٥٥١٧٩	٧.١	١٤٨٠٦٥	٢٧.٦	٥٥٧١١٤	(يعرفون القراءة فقط)
						غير أميين
						(يعرفون القراءة والكتابة)

* باستماد العراقيين في الخارج .
* باستماد غير المنتمين .

غير أن نسبة الأمية بالحضر بلغت ٦٥٦ % وفي الريف ٩٢٧ % في نفس العلم . غير أنه من المقدر أن تهبط النسبة إلى ٦٩٩ % عام ١٩٧٠ ، ثم إلى ٦٥٢ % عام ١٩٧٥ بالنسبة للجنسين معا (٥١٠ % بالنسبة للذكور ، ٧٩٥ % بالنسبة للإناث) (١) .

ومثل هذه الانجازات ، في تقديرات السكان ، موزعة حسب الأمية ، تدل على أن الأمية متفشية بين الإناث بنسبة أكبر بكثير منها بين الذكور . وهذا ، بطبيعة الحال ، مؤشر احصائي ينم عن ضرورة تركيز برامج محو الأمية ، في التخطيط الاجتماعي ، على الإناث .

ولما كان السكان هم مصدر القوى العاملة ، وكان لتطور نمو هذه الطاقة البشرية انعكاسه على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، فمن الضروري أن نتابع هذا التطور ، لنهتدي بالنتائج التي نستخلصها من عملية المتابعة هذه في رسم السياسة الاقتصادية

(١) أنظر الملحق الإحصائي (١٠) - وهذا التناقص في نسبة الأمية هو نتيجة لزيادة عدد المدارس الابتدائية من ٢٠٨٤ مدرسة سنة ١٩٥٨/٥٧ إلى ٤٩٠٧ مدرسة سنة ١٩٦٨/٦٧ ، وزيادة عدد التلاميذ فيها من نحو ٤٣٠ ألف تلميذ إلى نحو ٩٩١ ألف تلميذ خلال نفس الفترة .

والتخطيط السليم للقوى العاملة ، وفي ضوء التقديرات الفعلية للسكان عام ١٩٦٥ ، حسب التركيب العمري والجنسي ، وبافتراض أن سن العمل يبدأ من ١٥ سنوات فما فوق ، وأن معدل العمل للذكور ٥٣٫١١ ٪ ، وأن معدل العمل للإناث ٣٤٫٥ ٪ ، يرتفع إلى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٥ ، فقد أمكن تقدير معدل العمل لـ مجموع السكان بما يتراوح بين ٢٣٫٢٨ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٩٫٠٨ ٪ عام ١٩٦٩ ، وتقدير قوة العمل ، موزعة بين عدد السكان المشتغلين وفائض العمالة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ . وتدل البيانات المتاحة عن هذا التوزيع على حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن حجم فائض العمالة يطرد في الزيادة ، كما أن نسبة هذا الفائض إلى قوة العمل ترتفع من ٢٤٫٦ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٢٫٩ ٪ عام ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٣)

تقديرات قوة العمل ١٩٦٠ - ١٩٦٩

السنة	فائض العمالة		قوة العمل
	النسبة	عدد	
١٩٦٠	٢ر٤٦	٤٧٧٤٠	١٦٤٣٧٠١
١٩٦١	٢ر٧٤	٥٥١١٧	٢٠١١٧٣٧
١٩٦٢	٣ر٧٦	٧٨٣٩٦	٢٠٨٣٨٢٠
١٩٦٣	٤ر٦٩	١٠١٣٢٩	٢١٥٩٤٢٣
١٩٦٤	٥ر٣٨	١٢٠٣٨٤	٢٢٣٩٥٣٤
١٩٦٥	٤ر٨٩	١١٣٢٥١	٢٣١٦٩١٦
١٩٦٦	٤ر٦٣	١١٠٩٣٥	٢٣٩٨٥٧٠
١٩٦٧	٤ر٧٥	١١٧٧٣٦	٢٤٨٠٢٩٦
١٩٦٨	٣ر٨٣	٩٨٣١٩	٢٥٦٧٢٩٤
١٩٦٩	٤ر٢٩	١١٤٠٠٤	٢٦٦٠٢٢٨

أما التوزيع المطلق للسكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ فيدل عليه الملحوظ الإحصائي رقم (١٢) . ان يكشف عن أن المجموع الكلي للسكان المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ارتفع من ١٨٩٦ ألف مشتغل عام ١٩٦٠ الى ٢١١٩ ألف مشتغل عام ١٩٦٤ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ١١٨ % وزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط ٢ر٩٥ % . ثم ارتفع الى ٢٥٤٦ ألف مشتغل

عام ١٩٦٩ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٢٠٢٪ عما كان عليه
عام ١٩٦٤ ، وزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط ٤.٠٪ .

ولم يحدث أى تغير يذكر في التوزيع النسبي للمساكن
المستغلين على القطاعات الاقتصادية . إذ يوضع الملحق الاحصائي
رقم (١٣) أن الزراعة لاتزال تتأثر بالنسبة الكبرى من
المستغلين ، فقد كانت ٥٤٥٪ عام ١٩٦٩ مقابل ٥٢٠٪ عام
١٩٦٠ ، يليها قطاع الخدمات الذى أستأثر بنحو ٢١٢٤٪ من
العدد الكلي للمستغلين عام ١٩٦٩ مقابل ٢٢٨٩٪ عام
١٩٦٠ . أما الصناعة التحويلية فقد كان نصيبها من المستغلين
٥٥٦٪ عام ١٩٦٩ مقابل ٦٦٩٪ عام ١٩٦٠ . وبذلك
فإن الزراعة والصناعة والخدمات استأثرت مجاميع حوالي ٨١٣٪ من
السكان المستغلين عام ١٩٦٩ ، مقابل نحو ٨٢٦٪ عام ١٩٦٠ .

كما تدل المعلومات المتاحة عن تصدات السكان عام
١٩٦٥ على أن ٤٤٧٪ من جملة عدد السكان يقطنون في
ثلاث محافظات ، وهي : محافظة بغداد (٢٠٤٥٣٧٥ نسمة)
ومحافظة نينوى (٨٨٨٦٠١ نسمة) ومحافظة البصرة
(٦٦٩٤٧٩ نسمة) ، كما يتضح تفصيلا بالجدول الآتي :

جدول رقم (١٤)
توزيع السكان حسب المحافظات للسنوات ١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩

المحافظة	١٩٥٧	النسبة %	١٩٦٥	النسبة %	١٩٦٩	النسبة %
كرز	٢١٧٣٧٥	٣٥	٣٢٩٨٥٤	٤٢	٤٢٤٣٣١	٦٤
بنفسادان	١٣١٣٠١٢	٢٠	٢٠٤٥٣٧٥	٢٥	٢٥٤٨٧٣٧	٣٨
بمسة	٥٠٣٣٣٠	٨	٦٦٩٤٧٩	٨	٧٧٠٩١٠	٩
كركوك	٣٨٨٨٣٩	٦	٤٧٣٦٢٦	٩	٥٢١٨٦٤	١٢
نينوى	٧٥٥٤٤٧	١٢	٨٨٨٦٠١	١١	٩٦٢١٨٨	١٥
بابلس	٣٥٤٧٧٩	٥	٤٤٨١٦٨	٦	٥٠٢٩٣٠	٥
أربيل	٢٧٣٣٨٣	٤	٣٥٦٢٩٣	٤	٤٠٦٠٤٥	٤
سليمانية	٣٠٤٨٩٥	٤	٣٩٩٧٦٨	٥	٤٥٧٥١٤	٥
ميسان	٣٢٩٨٤٠	٥	٣٤٥٤٦٧	٤	٣٥٣٠٢٤	٤
الانبار	٢٥٣٠٢٣	٤	٣٠٧٠١٢	٣	٣٣٧٦٢٦	٣
واسط	٢٩٥٨٩٩	٤	٣٣٤٣٣١	٤	٣٥٤٩٢١	٣
ديالى	٣٢٩٨٣٦	٥	٣٩٧٣٦٣	٥	٤٣٥٤٤١	٤
القادسية و المتن	٥٢٠٤٧٠	٨	٥٥٢٢٢٨	٦	٥٥٤١٣٣	٦
ذي قار	٤٥٨٨٤٨	٧	٤٩٨٨٥٠	٦	٥١٩٦٨٢	٧
المجموع	٦٢٩٨٩٧٦	١٠٠	٨٠٤٧٤١٥	١٠٠	٩١٤٨٤٦	١٠٠

(٢) تقديرات الدخل القومي

قامت دائرة الحسابات القومية - شعبة الدخل القومي - بتقدير الدخل القومي للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ . وفي ضوء هذه التقديرات ، إضافة الى التقديرات السابقة عن الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٤ ، فقد أمكن تركيب سلسلة زمنية كاملة لتقديرات الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ عن الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ . وفيما يلي خلاصة النتائج :

١ - تقديرات الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ .

١ - زاد الدخل القومي بالاسعار الجارية من ٢٤٤ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٨٢٦٨ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة كلية قدرها ٥٨٢٨ مليون دينار خلال الفترة ، وزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ٣٦٢ مليون دينار ، ومعدل مركب سنوي للنمو في الدخل بنحو ٧٩ % .

٢ - زاد الدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ من ٢٩٠٨ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٧٨٠٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ٤٨٩٢ مليون دينار خلال الفترة وتبلغ

نسبتها ١٦٨٢٪ ، وزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ٣٠٦ مليون دينار ، ومعدل مركب سنوي للنمو في الدخل بنحو ٦٤٪ .

→ زاد متوسط دخل الفرد ، بالأسعار الجارية ، من ٤٣٠ دينار سنة ١٩٥٣ الى ٨٩٨ دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ٤٦٨ دينار خلال الفترة ، وتبلغ نسبتها ١٠٨٨٪ ، وزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ٢٩ دينار .

→ زاد متوسط دخل الفرد ، بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، من ٥١٢ دينار سنة ١٩٥٣ الى ٨٤٧ دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ٣٣٥ دينار ، وتبلغ نسبتها ٦٥٤٪ ، وزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ٢١ دينار^(١) .

٢ - تقديرات الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد في السنوات

١٩٦٤ - ١٩٦٩ .

→ تدل الأرقام الواردة بالملاحق الإحصائية المرفقة على أن الدخل القومي بالأسعار الجارية يبلغ نحو ٥٩٥٨ مليون دينار سنة ١٩٦٤ ، زاد إلى نحو ٨٢٦٨ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة

(١) انظر الملاحق الإحصائية من رقم (١٥) الى (٢٢) .

كلية قدرها ٢٣١٠ مليون دينار خلال الفترة ،
وتبلغ نسبتها ٣٨٨٪ ، وازيادة سنوية فـي
المتوسط بمقدار ٤٦٢ مليون دينار ، ومعدل مركب
سنوي للنمو في الدخل بنحو ٦٧٪ .

— أما بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، فان الدخل
القومي قد بلغ نحو ٥٩٥٨ مليون دينار سنة
١٩٦٤ ، زاد الى ٧٨٠٠ مليون دينار سنة
١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ١٨٤٢ مليون
دينار خلال الفترة ، وتبلغ نسبتها ٣٠٩٪ ،
وبزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ٣٦٩ مليون
دينار ، ومعدل مركب سنوي للنمو في الدخل
بنحو ٥٥٪ .

— زاد متوسط دخل الفرد ، بالاسعار الجارية ،
من ٧٥٩ دينار سنة ١٩٦٤ الى ٨٩٨ دينار
سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ١٣٩ دينار ،
وتبلغ نسبتها ١٨٣٪ ، وازيادة سنوية فـي
المتوسط بمقدار ٢٨ دينار .

— زاد متوسط دخل الفرد ، بالاسعار الثابتة لسنة
١٩٦٦ ، من ٧٥٩ دينار سنة ١٩٦٤ الى
٨٤٧ دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية
قدرها ٨٨ دينار ، وتبلغ نسبتها ١١٦٪ ،
وبزيادة سنوية في المتوسط بمقدار ١٨ دينار .

وهذا واضح الدلالة على أن معدل النمو في الدخل القومي ينعكس ، بصورة واضحة ، على معدل نمو متوسط دخل الفرد . بل أن الأرقام المتاحة عن تطور المعدلين ، خلال السنوات الخمس ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ، تكشف عن أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد هو أقل بكثير من معدل النمو في الدخل القومي ، مما يقطع بأن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل القومي تواجه الزيادة في عدد السكان ، ولا تترك إلا النذر اليسير للارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين . وهذه هي نفس الصورة التي كشفت عنها المقارنة بين المعدلين بالنسبة للفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ .

٣ - الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

وتدل البيانات الأولية المتاحة عن تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، على أن مساهمة قطاع الزراعة (والنشاطات المرتبطة به) في تكوين هذا الناتج ، بتكلفة عناصر الإنتاج ، قد هبطت من ٢٢٪ سنة ١٩٥٣ الى ١٩٪ سنة ١٩٦٩ . هذا في حين أن الصناعات التحويلية قد أسهمت بزيادة طفيفة نسبيا في تكوين الناتج ، أي من ٦٪ سنة ١٩٥٣ الى ٩٪ سنة ١٩٦٩ ، مما يوحي بأن حركة التصنيع ، في

الآونة الأخيرة ، قد بدأت بداية طيبة . وفيما يلي بيان موجز عن الصورة العامة للاسهام النسبي لكل مجموعة من المجموعات القطاعية التالية خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ :

الاهمية النسبية في تكوين

النتائج المحلي الاجمالي

		<u>القطاع</u>
<u>١٩٦٩</u>	<u>١٩٥٣</u>	
١٩١	٢٢١	الزراعة (والنشاطات المرتبطة بها)
٣٢٦	٤٠٢	التعدين والمقالع
٩١	٦١	الصناعات التحويلية
٣٩٢	٣١٦	قطاعات اخرى
<u>١٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠</u>	

وفي ضوء البيانات المتاحة في الملاحق الاحصائية المرفقة ، أمكن التوصل الى المعدل المركب السنوي للنمو لكل مجموعة قطاعية من المجموعات الأربع المشار اليها ، والأسعار الجارية ، ثم بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدولين الآتيين :

جدول رقم (١٥)
 المعدل المركب السنوي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي
 بالنسبة لكل مجموعة قطامية و ١٩٥٣ و ١٩٦٩
 (بالاسمار الجارية)

المعدل المركب السنوي للزيادة %	متوسط الزيادة السنوية	نسبة الزيادة %	الزيادة في ١٩٦٩ عن ١٩٥٣	١٩٦٩	١٩٥٣	القطاع
٦٦	٧٩	١٧٧٠	١٢٦٥٨	١٩٨٠٨	٧١٥٠	الزراعة
٦٢	١٣١	١٦١٢	٢٠٩٢٣	٣٣٩٠٣	١٢٩٨٠	التعدين والمقاولين
١٠٣	٤٧	٣٧٨٣	٧٤٦٨	٩٤٤٢	١٩٧٤	الصناعات التحويلية
٩٠	١٩١	٢٩٩٨	٣٠٥٥١	٤٠٧٤٢	١٠١٩١	القطاعات الاخرى
٧٦	٤٤٨	٢٢١٧	٧٦١٠٠	١٠٣٨٩٥	٣٢٢٩٥	الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (١٦)
 المعدل المركب السنوي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي
 بالنسبة لكل مجموعة قطاعية و ١٩٥٣ و ١٩٦٩
 (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦)

(بيلابين الدانير)

المعدل المركب للزيادة %	متوسط الزيادة السنوية	نسبة الزيادة %	الزيادة في ١٩٦٩ عن ١٩٥٣	١٩٦٩	١٩٥٣	القطاع
٥٠	٦٤	١١٩٣	١٠١٦٥	١٨٦٨٧	٨٥٢٢	الزراعة
٤٧	١٠٣	١٠٦٧	١٦٥١٣	٣١٩٨٤	١٥٤٧١	التعدين والمقاليع
٨١	٤١	٢٧٨٦	٦٥٥٥	٨٩٠٨	٢٣٥٣	المناعات التحويلية
٧٤	١٦٤	٢١٦٤	٢٦٢٨٩	٣٨٤٣٥	١٢١٤٦	القطاعات الاخرى
٦٠	٣٧٢	١٥٤٦	٥٩٥٢٢	٩٨٠١٤	٣٨٤٩٢	الناتج المحلي الاجمالي

ويلاحظ ، في ضوء الدراسة المقارنة للمعدلات المركبة للنمو السنوي بالجدولين السابقين ، أن المعدلات المحتسبة على أساس الأسعار الثابتة هي أكثر انخفاضا ، بدرجة محسوسة ، من نظائرها المحتسبة على أساس الأسعار الجارية ، بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات القطاعية . وينطبق نفس الشيء بالنسبة للاقتصاد القومي ككل ، إذ بينما يبلغ المعدل المركب للنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نحو ٢٦١ ٪ ، فإنه لا يتجاوز ٦٠ ٪ بالأسعار الثابتة .

٤ - تقسيم الدخل القومي حسب الانصبه الموزعة

ومع ذلك فكل هذه الاتجاهات التي قدمناها لا ترسم صورة كاملة لمدى ما تحقق من تقدم اقتصادي ، نظرا لعدم توافر المعلومات الكافية والبيانات الدقيقة عن كيفية توزيع القيمة المضافة (الدخل) المتحققة بين الأجور (وما في حكمها) وبين عوائد عناصر الانتاج الأخرى (١) . غير أنه ، في ضوء ما يتاح من بيانات أولية ، يمكن أن نرسم الخطوط العريضة لمثل هذا التوزيع (٢) .

(١) المقصود بالقيمة المضافة هنا الناتج المحلي الاجمالي ناقصا استهلاك

رأس المال .

(٢) انظر الملحقين الاحصائيين رقمي (١٩) و (٢٠) .

لقد زادت الأجور والرواتب ، والأسعار الجارية ، من ٥٦ر٤٤ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٢٥٩ر١٤ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أى زيادة كلية قدرها ٢٠٢ر٧٠ مليون دينار خلال الفترة وتبلغ نسبتها ٣٥٩ر١ % ، وزيادة سنوية في المتوسط قدرها ١٢ر٦٧ دينار وتبلغ نسبتها ٢٢ر٤ % .

أما بالنسبة لعوائد عوامل الانتاج الأخرى ، فقد زادت من ١٨٧ر٥١ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٥٦٧ر٧١ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، والأسعار الجارية ، زيادة كلية قدرها ٣٨٠ر٢٠ مليون دينار خلال الفترة وتبلغ نسبتها ٢٠٢ر٨ % ، وزيادة سنوية في المتوسط قدرها ٢٣ر٧٦ مليون دينار وتبلغ نسبتها ١٢ر٧ % .

والجدول الآتي يدل على تطور الأهمية النسبية للأجور والرواتب والأسعار الجارية ، في كل من السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ :

جدول رقم (١٧)

تطور الأهمية النسبية للأجور والرواتب في تكوين

القيمة المضافة (بالأسعار الجارية)

١٩٥٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩

١٩٦٩	١٩٦٤	١٩٥٣	بيان
%	%	%	
٣١ر٣	٢٨ر٥	٢٣ر١	* الاجور والرواتب
٦٨ر٧	٧١ر٥	٧٦ر٩	عوائد عوامل الانتاج الأخرى.
١٠٥٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	المجموع

وبطبيعة الحال فان النتائج التي يكشف عنها البيان السابق لا تنطبق على القطاعات الاقتصادية المختلفة على قدم المساواة ، ان تختلف الأهمية النسبية للأجور والرواتب ، في تكوين القيمة المضافة ، من قطاع الى آخر .

اما اذا أخذنا الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ على

* بدون الزراعة

حده ، فأن نسبة الأجور والرواتب الى القيمة المضافة تبلغ نحو ٢٨٥ ٪ سنة ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٣١٣ ٪ سنة ١٩٦٩ بالأسعار الجارية .

٥ - أسهام القطاعين العام والخاص في تكوين القيمة المضافة

وتدل البيانات المتاحة ، ايضاً ، على أن القيمة المضافة المتولدة في القطاع قد زادت من ٤٦٠ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٢٦٥٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، والأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، أي بزيادة كلية قدرها ٢١٩٠ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٤٧٦ ٪ ، وبزيادة سنوية في المتوسط قدرها ١٣٧ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢٩٨ ٪ . وهذا يعني أن الأهمية النسبية للقطاع العام في توليد القيمة المضافة قد زادت من ١٢٠ ٪ سنة ١٩٥٣ الى ٢٧٠٤ ٪ سنة ١٩٦٩ ، مما يوحي بأن هذا القطاع اخذ يلعب ، منذ عام ١٩٦٤ ، دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي ، وبدأ يشغل حيزاً كبيراً في مجمل الفعاليات الاقتصادية .

أما القطاع الخاص فقد ارتفعت مساهمته في توليد القيمة المضافة ، من ٣٣٨٩ مليون دينار سنة ١٩٥٣ الى ٧١٥٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، والأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، أي بزيادة كلية قدرها ٣٧٦٢ مليون دينار خلال الفترة وتبلغ نسبتها ١١١٠ ٪ ، وبزيادة

سنوية في المتوسط قدرها ٢٣٥ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٦٩٪ وعلى ذلك فان الأهمية النسبية للقطاع الخاص ، في توليد القيمة المضافة ، قد انخفضت من ٨٨٠٪ سنة ١٩٥٣ الى ٧٢٫٩٦٪ سنة ١٩٦٩ ، وهو ما يتوافق مع تزايد الأهمية النسبية للقطاع العام كما أوضحنا .

(٣) تكوين رأس المال الثابت

المقصود بتكوين رأس المال الثابت بأنه " ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآتية المرجحة الى انتاج السلع الرأسمالية ، بغية زيادة طاقة البلد الانتاجية ، كالمكائن والآلات ووسائل النقل والانشاءات على اختلاف انواعها ، عدا الانشاءات المستخدمة لاغراض عسكرية بحتة" (١) . ولتقدير صافي تكوين رأس المال الثابت ، ينبغي طرح المخصص للاستهلاك أو الاندثارات الطارئة عند القيام بالعمليات الانتاجية .

لقد اجريت بعض المحاولات لتقدير تكوين رأس المال الثابت في العراق ، كانت أولها تلك التي قام بها الدكتور ربحي ابو الحاج عن الفترة ١٩٢٢ - ١٩٥٧ ، ثم اجريت محاولة أخرى من قبل السيد راسا بوترام عن الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ غير أن أشمل دراسة لتقدير تكوين رأس المال الثابت في العراق هي الدراسة التي اجريناها ، فقد تناولت تقديرات تكوين رأس المال عن الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ ، كما أننا فرغنا من إجراء التقديرات عن الفترة التالية ، ١٩٦٣ - ١٩٦٩ (٢) .

(١) أنظر مقال الدكتور جواد هاشم " تقدير تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢ " المنشور في مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٣٣٧) يوليو ١٩٦٩ .

(٢) أنظر الملاحق الاحصائية عن تكوين رأس المال الثابت ، المجموعة الرابعة ، من رقم ٢٣ الى ٣٩ .

وتكشف الدراسة المشار إليها عن بعض النتائج الهامة ،
منها مايلي :

أولاً : أن تكوين رأس المال الثابت في العراق يشكّل
حوالي (٢٠ ٪) من الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج ،
وحوالي (٢٥ ٪) من الناتج القومي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج ،
وقد بقيت هاتان النسبتان ثابتتين تقريباً خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢ .
أما في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٩ فقد كانت النسبتان ١٦٫٨ ٪ و ١٩٫٨ ٪
على التوالي .

ثانياً : أن أعلى نسبة لتكوين رأس المال الثابت السـي
الدخل القومي كانت في سنة ١٩٥٧ ، وادناها في سنة ١٩٦٩ .

ثالثاً : أن نسبة الزيادة في تكوين رأس المال الثابت
بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧ كانت ١٠٫٦ ٪ فيما بين سنتي
١٩٥٧ و ١٩٦٢ ونحو ٣٢٫٢ ٪ فيما بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٩^(١) .

رابعاً : أن مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال
الثابت قد انخفضت من ٥٥٫٣ ٪ سنة ١٩٥٧ سنة ١٩٥٧ السـي

(١) أنظر في ذلك " تكوين رأس المال في العراق ١٩٥٧ - ١٩٦٢ "
للدكتور جواد هاشم ، رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة لندن ،
١٩٦٦ ، وانظر ايضاً الملحق الاحصائي رقم ٢٤ .

٤٨٧٪ سنة ١٩٦٢ ، ولو أن الأرقام لمساهمة القطاع العام بقيت محافظة على مستواها • بيد أن نسبة مساهمة القطاع قد ارتفعت بدرجة ملحوظة منذ سنة ١٩٦٤ ، نتيجة لقرارات التأميم ، أن بلغت ٦٣٠٪ في تلك السنة ، ثم انخفضت إلى ٥٧٥٪ سنة ١٩٦٩ •

وإذا كانت حركة تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الأخرى تسير في نفس اتجاه تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية ، فهذا يعني بأن هناك زيادة محسوسة في تكوين رأس المال الثابت الاجمالي في العراق ، منذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٦٦ •

والجدير بالذكر أنه وان اتسع نطاق القطاع الحكومي بعد سنة ١٩٦٤ ، فإن هذا لا يعني أن تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية (الحكومي) قد ازدادت نسبه هذه بسبب الاضافات الجديدة ، بل أن معظم هذه الاضافات كان بسبب تحويل الملكية من القطاع الأهلي الى الحكومي . انما يلاحظ أن تكوين رأس المال في قطاع الصناعة التحويلية (الحكومي) كان أقل في سنة ١٩٥٨ عنه في سنة ١٩٥٧ ، بصورة مطلقة ونسبية ، غير أن الأهمية النسبية لهذا القطاع ، في تكوين رأس المال ، قد تزايدت بعد سنة ١٩٦٣ الى أن بلغت نحو ٢٨٩٪ سنة ١٩٦٩ •

الاحصاء الصناعي هو أحد فروع الاحصاء الاقتصادي المندى
 يبحث في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في حقول
 الصناعة ، ان أنه يبحث النواحي الكمية والنوعية لتلك الظواهر
 التي تتم في وحدات اقتصادية معينة في فترة زمنية معينة .

أ - أهمية الاحصاء الصناعي

وبعبارة أخرى يهيم الاحصاء الصناعي بمعلومات
 واقعية تتعلق بالصناعات القائمة في بلد ما ، من حيث
 أنواعها ، وتوزيعها الجغرافي ، ومدى انتشارها ، وعدد
 الأشخاص المستخدمين فيها ، والمواد الأولية المستهلكة ،
 وأنواع السلع المنتجة ، بالإضافة الى القوى الميكانيكية
 والكهربائية المستخدمة في الصناعة ، وقيمة المكين والمعدات
 الموجودة فيها . كما أن الاحصاء الصناعي يهيم مقياسا
 بالكمية والقيمة للفعاليات الصناعية التي تجرى في البلد ،
 وحجدا لمعداته الصناعية .

ان أهمية الاحصائيات الصناعية تتجلى فيما يلي :

- امكان تقدير الدخل الناشئ من الصناعة عند اعداد
 تقديرات الدخل القومي .
- امكان المقارنة بين نمو القطاعات المختلفة ، نتيجة

• للتقدم الصناعي والزراعي والتجاري .

- احتياج الاجهزة الحكومية المشرفة على الصناعة لمثل هذه الاحصائيات لمباشرة أعمالها ، واحكام الرقابة عليها ، ومد يد المساعدة لها ، اذا لم الامر .
- اعتماد الدول ، في الوقت الحاضر ، على التخطيط ، حيث يحتاج رجاله الى هذه الاحصائيات التي تبين الامكانيات الحالية للصناعة في البلد .

وتدل البيانات الأولية المتاحة على أن قطاع الصناعة التحويلية كان يسهم بما لا يتجاوز ٨٨ ٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٥٦ ، ارتفعت الى ١١٤ ٪ عام ١٩٦١ ، ثم انخفضت الى ٩٦ ٪ عام ١٩٦٦ (١) ، ثم ارتفعت ثانية الى ١٠٧ ٪ عام ١٩٦٩ . تتولى الدولة ، في الآونة الحاضرة ، اهتماما خاصا بالصناعة ، وذلك باقامة دعائم صناعة وطنية ، تعتمد على الأيدي الفنية العراقية ، وتستخدم المواد الأولية المتوفرة بكثرة في العراق . وتوحي كل الدلائل بأن العراق سيشهد ، خلال الأعوام القليلة القادمة ،

(١) أن أرقام الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١ مأخوذة من دراسة الدكتور خير الدين حسيب " تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ - ١٩٦١ " ، أما أرقام الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ فقد أعدتها دائرة الحسابات القومية - شعبة الدخل القومي - بالجهاز المركزي للإحصاء .

تحولا صناعيا هاما في تاريخ الصناعة الوطنية ، الأهم —
الذي سيؤدي الى اسهام الصناعة في الدخل القومي بنسبة
أعلى من النسب التي أظهرتها الدراسات السابقة .

ب - الأساليب الاحصائية المتبعة في جمع البيانات

هناك أسلوبان احصائيان يتبعان ، عادة ، في
جمع البيانات عن النشاط الصناعي في العراق ، وهما :

- أسلوب الحصر الشامل بالنسبة للمشروعات الصناعية
الكبيرة .

- أسلوب العينات بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، يسبقها
حصر عام شامل للمؤسسات الكبيرة .

أما مزايا أسلوب الحصر الشامل فهي الدقة وضآلة
نسبة الخطأ فيه ، وذلك اذا توافرت الامكانيات الفعلية
لدى الباحث . بيد أن هذا الأسلوب يحتاج الى أموال
كثيرة ، ويتطلب اجراء عمليات حسابية مرهقة . ومن ثم فان
مثل هذا الأسلوب قد يستغرق وقتا طويلا ، وربما يحول
ذلك دون اظهار النتائج في الوقت المناسب .

أما عن مزايا أسلوب العينات ، فان الجهد المبذول
يكون أقل ، والعمليات الحسابية أبسط ، والوقت اللازم
أقل بكثير . ومن مزاياه ، أيضا ، تقليل النفقات وتوفير

المال ، ألا أنه أسلوب غير دقيق ، ونسبة الخطأ فيه أكبر منها في الحصر الشامل ، ألا اذا حسن استخدامه على أسس علمية سليمة .

لقد تناول الاحصاء الصناعي بالبحث المعمول ومؤسسات الصناعات التحويلية والاستخراجية وورش التصليح ، أي جميع المؤسسات التي تستخدم (١٠) أشخاص فأكثر ، وهي ما اصطلح على تسميتها بالمؤسسات الكبيرة ، وكذلك المؤسسات التي تستخدم الواحدة منها أقل من (١٠) أشخاص ، حيث سميت بالمؤسسات الصغيرة القائمة بالانتاج الصناعي فعلا .

ولقد اتبع الجهاز المركزي للأحصاء أسلوبا معيناً ، فأستبعدت الصناعات المنزلية عند اجراء عمليات التعداد العام للمؤسسات الصغيرة التي تستخدم أقل من (١٠) أشخاص ، نظرا لقلّة أهمية تلك الصناعات في مساهمتها الانتاجية ، ان هي تشكل نسبة ضئيلة من القوى العاملة المنتجة حاليا ، مما خفف كثيرا من أعباء عملية التعداد .

أما فيما يتصل بنشاط المؤسسات المختلطة ، فمن الضروري التحقق مما اذا كان النشاط الرئيسي للمؤسسة هو الصناعة أم التجارة ، فاذا قامت احدى المؤسسات بنشاط رئيسي معين ، وقامت ، الى جانب ذلك ، بالانتاج الصناعي ، فلا يمكن في هذه الحالة اعتبارها مؤسسة صناعية ، حيث تدعو الضرورة الى اتباع أدق المقاييس

بعد دراسة مسبقة لواقع النشاط الصناعي ، يمكن تقدير الفترات المناسبة للقيام بعملیات التعداد والاحصاء. لقد كان الاحصاء العام الدوري الذي اتبع في العراق احصاءاً شهرياً ، شمل كافة المؤسسات الكبيرة التي تستخدم الواحدة منها (١٠) أشخاص فأكثر بالقطاع العام والخاص ، إضافة الى القطاع الأجنبي . غير أنه وإن كان جمع المعلومات عن المؤسسات الصناعية قد يكون مناسباً ومفيداً على أساس مثل هذه الفترات المتقاربة في وقت كان فيه القطاع الصناعي في دور النمو ، فإن هذه الطريقة تصبح غير عملية في الوقت الحاضر الذي تطور فيه هذا القطاع تطوراً ملموساً ، سواء بالنسبة لفروع الصناعات القائمة او الفروع الصناعية الجديدة التي خرجت الى حيز الوجود .

لذلك روى أن يتم الاحصاء الصناعي العام دورياً على اربعة فصول ، يتم في كل منها جمع المعلومات عن كل ثلاثة أشهر من السنة ، بحيث تفرغ المعلومات في اربعة تقارير فصلية . ولكي تكون عملية الاحصاء الصناعي للمؤسسات الكبيرة في العراق شاملة لجميع اوجه النشاط الصناعي للمؤسسة ، فقد صممت استمارة سنوية لغرض جمع معلومات عامة ودقيقة عن النشاط الصناعي ، بحيث تكون مكملة

للا حصائيات الجارية • أما ملاحظ أن الفترة التي يشملها التعداد هنا هي سنة كاملة ، ويستحسن أن تكون هذه السنة سنة ميلادية كاملة • ولكن إذا كانت هناك مؤسسات لا تتفق سنتها المالية مع السنة الميلادية ، كأن تنتهي سنتها المالية في أواخر آذار او حزيران ، فان هذه المؤسسات تلتزم باعطائها بياناتها عن سنة كاملة ، يقع أغلبها في سنة التعداد •

د - أنواع الاستثمارات المستخدمة

ويحتاج الباحث - في عدد جمع البيانات بطريقة المقابلة او بالمراسلة - الى وضع اسئلة بموجب نوع البيانات المحددة ، وتسمى الورقة التي تحتوى على هذه الاسئلة بالاستمارة الاحصائية •

وهناك أنواع عديدة من الاستثمارات يختلف تصميمها باختلاف الغرض او الهدف الذي اعدت من أجله ، ولكنها تنقسم جميعها بصفتين ، هما البساطة والتعقيد • ومن الامثلة على الاستثمارات البسيطة : شهادة الميلاد ، وأستمارة القبول في المدارس والكليات • واما أستمارة تعداد النفوس وأستمارة الاحصاء الصناعي السنوي ، مثلا ، فهي من الاستثمارات المعقدة •

أما الاستثمارات المستخدمة في احصاء الانتاج

الصناعي عندنا (١) ، فهي :

- الاستثمار الفصلية للأحصاء الصناعي للمؤسسات الستة
تستخدم ١٠ أشخاص فأكثر .
 - الاستثمار السنوية لتكوين رأس المال .
 - استثمار الإحصاء الخاصة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة
التي تستخدم أقل من (١٠) أشخاص .
 - الاستثمار السنوية للأحصاء الصناعي .
 - الاستثمار الفصلية لمشاريع الماء والكهرباء .
 - الاستثمار الفصلية للمجازر .
- هـ - التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (دائرة الإحصاء
الصناعي) .

(١) - نتائج الإحصاء الصناعي السنوي

يشتمل هذا التقرير على الإحصائيات الخاصة
بالمؤسسات الصناعية التابعة لكلا القطاعين العام والخاص
الى جانب القطاع الأجنبي ، والقائمة بالانتاج فعلا ،

- (١) لقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بتصميم استثمار إحصائية سنوية للانتاج
الصناعي بديء العمل بهما اعتباراً من البيانات الخاصة بعام ١٩٦٩ وقد تضمنت
بيانات تفصيلية تخدم اعداد جداول المستخدم المنتج ، وتوفر للمخطط احتياجاته
للتخطيط الصناعي .

والتي تستخدم الواحدة منها (١٠) أشخاص فأكثر ،
فضلا عن احتوائه على معلومات احصائية تخص المؤسسات
الصناعية الصغيرة التي تستخدم الواحدة منها أقل من
١٠ أشخاص .

ولقد تم تبويب المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات
بصورة رئيسية حسب التصنيف الدولي للفعاليات الصناعية ،
مع مراعاة الظروف الصناعية المحلية في العراق عند القيام
بتصنيف البيانات . وبالإضافة الى ماتقدم فان دائرة
الاحصاء الصناعي قد اضطرت الى دمج صناعات مختلفة ،
بحيث تم تبويبها في مجموعة واحدة ، لعدم وجود أكثر
من مؤسستين في كل صناعة ، وذلك مراعاة لاحكام
قانون الاحصاء رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٢ .

هذا وتجدر الاشارة الى أن نتائج الاحصاء
الصناعي لسنة ١٩٦٨ تدل على أن متوسط عدد المؤسسات
الصناعية الكبيرة في كافة محافظات العراق قد بلغت
١٣٧٥ مؤسسة . وبلغ المتوسط الشهري لعدد
الاشخاص الذين كانوا يشتغلون فيها ٨٠٨٧٨ شخصا ،
وذلك بمتوسط شهري قدره نحو (٥٩) شخصا
للمؤسسة الواحدة ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٨)
عدد الاشخاص وعدد المؤسسات ومجموع المشتغلين
بالقطاع الصناعي ١٩٦٨ هـ

عدد الاشخاص	عدد المؤسسات	مجموع المشتغلين
١٠ - ١٩	٧٥٦	٨٧٣٧
٢٠ - ٢٩	١٨٧	٤٤٧٦
٣٠ - ٣٩	٧٢	٢٤٣٠
٤٠ - ٤٩	٤٥	١٩٧١
٥٠ - ٦٩	٦٤	٣٧٦٢
٧٠ - ٩٩	٦١	٥٢٦١
١٠٠ - ١٤٩	٩٠	١٠٩٩٧
١٥٠ - ١٩٩	٣١	٥٢٠٨
٢٠٠ - ٢٤٩	١٢	٢٦٤٣
٢٥٠ فأكثر	٥٧	٣٥٣٩٣
المجموع	١٣٧٥	٨٠٨٧٨
المؤسسات الصغيرة	٢٦٦٩٠	٥٤٢٢٧
المجموع العام	٢٨٠٦٥	١٣٥١٠٥

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد المؤسسات الصناعية ، التي يعمل بها أشخاص يتراوح عددهم بين (١٠ و ١٩) شخصا ، يبلغ حوالي ٥٥% من مجموع عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة في العراق .

أما عن البيانات الأخرى الخاصة بالأجور السنوية ، وساعات العمل ، وقيمة المواد المستعملة في الانتاج ، وعدد الوحدات الكهربائية ، وقيمة الوقود ، وما إلى ذلك من بيانات ، فيوضحها الجدول التالي :

(١٩)
جدول رقم (١٠)
ملخص نتائج الاحصاء الصناعي لأكثر من
١٩٦٨ - ١٩٦٤

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٤	بيانات
١٣٧٥	١٣٨٢	١٢٤٣	١١٩٦	معدل عدد المؤسسات
٨٠٨٧٨	٨٩٠٣٠	٨٣٣٤٣	٨٠٠٧٢	معدل عدد الأشخاص المشتغلين
٢٢٩٦٢٠٨٤	٢٥١٤٣٧٦٧	٢٢٣٣٧٢١٩	٢١٠٨٣٦٦٣	الإجمالي سنوي (دينار)
٢٠٠١٤٦٦٩٦	٢٢٤٠١٨٣٩٧	٢١٠٠٧٦٢٥٧	٢٠٣٠٥٨٤٠٧	ساعات العمل السنوية (ساعة)
٧٢٤٧٤٤١٥	٧١٠٢٣٤٢٣	٥٧٥٩٠٧٧٥	٥٦٩٦٩٣٧٠	قيمة المواد المستعملة في الإنتاج (دينار)
١٣٤٩٩١	٢٥٧٤٩٦	٢٠٧٧٣٤	١٨٥٧١٥	عدد الوحدات الكهربائية المستهلكة المولدة من المولدات الخاصة (الف كيلوواط - ساعة)
١٠٤٤٣١٥	١١٦٦٣٤١	١٠٤٠٤٢٩	٩٩٤١٠٤	قيمة الوحدات الكهربائية المشتراة من الخارج (دينار)
٢٥٦٠١٩٦	٣٣٩٩٢١١	٣١٢٩٠٧٦	٢٦١١٢٥٣٣	قيمة الوقت المفقود (دينار)
٣٢٩٨٨٦	٤٣٣٢٦٢	٤٦٢٩٥٥	٤٩٠٩٢٠	قيمة زيت التزيت (دينار)
١٤٩٩٧٧٧٦٣	١٥٥٧٧٩٨٤٠	١٣٤٨٦٤٧٧٣	١٢٦٥٣٧٤٢١	الإيرادات (دينار)

٢ - المؤسسات الصناعية الصغيرة

لقد قام الجهاز المركزي للاحصاء ، منذ عام ١٩٦٠ ، ولا يزال ، بجمع معلومات شهرية وفصلية عن المؤسسات التي تستخدم الواحدة منها عشرة أشخاص فأكثر . وبخية تهيئة احصائيات شاملة عن القطاع الصناعي بأكمله ، فقد قام الجهاز بتعداد نصف سنوي للمؤسسات التي تستخدم الواحدة منها أقل من (١٠) أشخاص (عدا الصناعات المتزلية) خلال شهرى حزيران وكانون اول ١٩٦٢ ، حيث تم جرد كافة المؤسسات الصغيرة ، ونظمت قوائم بأسمائها وعناوينها بغية شمولها بالتعداد .

ونظرا لما حدث من تغير وتطور بالنسبة لهذه المشروعات الصغيرة منذ سنة ١٩٦٢ ، فقد تقرر أن يجرى سنة ١٩٦٦ تعداد عام شامل في شهرى حزيران وكانون اول ، حتى تكون ١٩٦٦ سنة أساس جديدة باعتبارها سنة عادية ، اما في السنوات الاربع الـستى تلي سنة ١٩٦٩ ، فسيكون التعداد بالعينة المنتظمة .

اما عن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة التي تستخدم الواحدة منها اقل من (١٠) أشخاص (عدا الصناعات المتزلية) في كافة انحاء العراق ، فقد بلغ (٢٦٦٩٠) مؤسسة في كانون اول ١٩٦٨ ، وكان

عدد المشتغلين فيها خلال الشهر المذكور حوالي
 (٥٤٢٢٧) شخصا ، بضمنهم (٣٠١٩٤) شخصا
 لا يتقاضون اجورا باعتبارهم اصحاب هذه المؤسسات .
 كما ظهر ، لدى دراسة التقرير المذكور ، أن محافظة
 بغداد تستأثر بنصيب كبير من حيث عدد العمال
 والمؤسسات ، حيث وجد أن (٣٧.٠ %) من
 مجموع المؤسسات و (٣٩.٠ %) من مجموع عدد
 العمال بهذه المؤسسات ، قد تركز في هذه
 المحافظة . اما اكبر عدد من المشتغلين فقد
 كان في صناعة الخبز والصمون ، حيث بلغ عددهم
 (٨٨٥٠) شخصا ، ثم صناعة اصلاح السيارات ،
 حيث بلغ عدد المشتغلين فيها (٧١٨٣) شخصا ،
 ثم غياطة البدلات حيث بلغ العدد (٥٥١٥)
 شخصا ، ثم حرفة النجارة حيث بلغ عدد الافراد
 الذين يزاولونها (٤٤٦٩) شخصا .

تقرير شركات النفط

(٣)

أن هذا التقرير يشتمل على عدة جداول مفصلة
 حسب شركات النفط العاملة في العراق ، والمعلومات
 الواردة بها مبوية حسب الفصول الاربعة . ان يتضمن
 التقرير كافة المعلومات الخاصة بكميات الانتاج ، وعدد
 العاملين وأجورهم وساعات عملهم ، ومختلف الايرادات

التي تحصل عليها الشركات المذكورة ، وكذلك
الكهرباء المستهلك ، وقيمة زيوت التزيت وكمياته
المستهلكة ، والوقود المستعمل في الانتاج (١) .

وفي ضوء ما هو متوفر من دراسات وتقارير عن
الاحصاء الصناعي ، يمكن أن نخلص الى الحقائق الهامة
الآتية : الحقيقة الأولى أن غالبية الصناعات تدخل ضمن
أطار الصناعات الاستهلاكية . الحقيقة الثانية أن أكثر
الصناعات قائمة على الانتاج الزراعي . أما الحقيقة الثالثة
فهي أن التوزيع الجغرافي للصناعات العراقية لا يتسم
بالعدالة ، حيث أن (٥٦,٣ %) من مجموع عدد
المؤسسات و (٦٣,٢ %) من مجموع عدد العمال في
العراق قد تركز في محافظة بغداد ، وتأتي محافظة
البصرة في المرتبة الثانية من حيث درجة التركيز في عدد
الصناعات والعمال ، ثم محافظة نينوى . اما المحافظات
الآخري فكانت حصتها ضئيلة بما لا يتناسب مع الامكانيات
الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة فيها . ويستتبع ذلك ،
بالضرورة ، دراسة الامر بصورة موضوعية ، بغية توزيع
الصناعات على المحافظات العراقية توزيعا عادلا ، حتى
يمكن أن نجعل من هذه المحافظات مناطق او قطاعات
اقتصادية متكاملة في تطورها .

(١) راجع تقرير شركات النفط العاملة في العراق لسنة ١٩٦٨ السنوي

صدر عن الجهاز المركزي للاحصاء .

وقد روعي في الدراسة التمهيديّة لاعداد خطة التنمية القوميّة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ التوزيع الجغرافي للمشروعات الصناعيّة في الحدود التي لا تتعارض مع الاسس الاقتصاديّة السليمة في تحديد مواقعها ، الامر الذي سيؤدي ، بلا ريب ، الى تغيير معالم هذه المحافظات اقتصاديا واجتماعيا ومرايا ، وتصبح كل محافظة ، في نهاية المطاف ، منطقة صناعيّة ذات انتاج متخصص .

(٥) الاحصائيات المتعلقة بالوضع المالي

من المعروف أن مصادر تمويل خطة التنمية تتمثل في المدخرات المحليّة وموارد ميزانية الاستثمار الحكومي المركزي ، والائتمان المصرفي ، وحصيلّة النقد الأجنبي . ولذلك فان تحقيق التوازن السليم بين التخطيط المادي والتخطيط المالي ، كما قدمنا ، يقتضي وضع ميزانية للنقد الاجنبي وميزانية ائتمانية الى جانب الميزانية العامّة للدولة (١) . غير أنه ، الى عهد قريب ، لم تبذل أية محاولات من قبل الدوائر المختصة بوضع مثل هاتين الميزانيتين . ولقد بدأت وزارة التخطيط - بالتعاون الوثيق مع مشروع الصندوق الخاص - بوضع خطة عمل للوصول الى كل المعلومات التاريخيّة عن حجم المدخرات المحليّة ، وعن الارقام والبيانات المتعلقة بميزانية النقد الاجنبي والميزانية الائتمانية ، لتكون قاعدة يمكن الانطلاق منها الى وضع سياسة تمويلية واضحة المعالم في خطة التميميّة القوميّة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والخطط التالية . وهذه ، بلا ريب ،

(١) انظر ص (١٥٦) من هذا البحث .

خطوة هامة على الطريق الى التخطيط العلمي الناجح الذي يربط
الاهداف المرسومة بواقع التنفيذ .

اما الميزانية العامة للدولة فهي باعتبارها الترجمة العالية
للخطة ، وعنصر من عناصرها ، تنقسم الى ميزانيتين رئيسيتين :

الميزانية الاعتيادية التي تقوم بدورها الانفاقي في القطاع

الحكومي التقليدي (قطاع الادارة العامة) الذي يتولى
تقديم الخدمات الحكومية بأنواعها الثلاثة المعروفة فسي
التحليل التخطيطي^(١) ، وهي التي تمثل فيما يسمى
بالاستهلاك الحكومي أى استهلاك السلع والخدمات فسي
في سبيل تقديم مثل هذه الخدمات للجتمع افراد وجماعات .

(١) الخدمات الحكومية تضم ثلاث مجموعات من الخدمات :

خدمات تنظيمية ، وهي تلك التي تقوم بها الاجهزة الحكومية لتنظيم
النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع
(خدمات رئاسية - خدمات الدفاع والامن والعدالة - خدمات
الرقابة الحكومية - خدمات تنظيم النشاط الصناعي والمالي والتجاري) .

خدمات مباشرة ، وهي تلك التي يفيد منها افراد القطاع العائلي
مباشرة (خدمات تعليمية وصحية وثقافية وترويحية
وسياحية واجتماعية ودينية ورمونية وخدمات المرافق
العامة) .

الميزانية الاستثمارية وهي التي تقوم بدورها الانفاقي على
 الاستثمارات المقررة للقطاع الحكومي المركزي ، أى بالانفاق
 الاستثمارى على المشروعات المقررة في الخطة الخمسية وفقا
 لبرنامج استثمارية سنوية محددة خلال السنوات الخمس
 لهذه الخطة .

ولقد كان من المتعين - مع الاخذ بمثل هذا التقسيم
 للميزانية العامة للدولة - أن تنفرد الميزانية الاعتيادية بتمويل
 عمليات التشغيل في مختلف الوحدات الخدمية الحكومية ، بما ينطوى
 عليه ذلك من أنفاق حكومي على الاستهلاك الجماعي ، وأن تنفرد
 الميزانية الاستثمارية بتمويل عمليات الاستثمار المتعلقة بالمشروعات
 الجديدة أو المباشر بها من قبل أو التوسعات الاستثمارية فيها ،
 وبضمنها العمليات الاستثمارية الخاصة بانتاج الخدمات الحكومية في
 القطاع الحكومي التقليدي .

ومع ذلك فان البيانات المتاحة عن الميزانية العامة للدولة تكشف
 عن وجود بعض الثغرات التي ينبغي تلافيتها مستقبلا ، لتصوير
 الوضع المالي تصويرا دقيقا الى أبعد الحدود . ومن هذه الثغرات
 مثلا :

خدمات غير مباشرة ، وهي تلك التي يفيد منها افراد القطاع العائلي
 بطريق غير مباشر ، بمعنى أنه يفيد بها مباشرة قطاع الاعمال ،
 ثم يعود أثرها على القطاع العائلي (الابحاث العلمية - خدمات
 الري - الخدمات الزراعية - خدمات الطرق) .

— أن الأرقام الواردة بالميزانية الاعتيادية ٤- في جانب المصروفات ، لا تعبر برمتها عن الاستهلاك الحكومي فـي المعنى المتقدم ، بل أن الدراسة التحليلية لبنود الانفاق الفعلي في هذه الميزانية تكشف عن أنها تتضمن بعض بنود الانفاق الاستثماري التي كان يقتضى أن تندرج ضمن الميزانية الاستثمارية (الخطة الاقتصادية) ، لا ضمن الميزانية الاعتيادية . وتوحى النتائج الأولية للدراسات التي اجريت من قبل مشروع الصندوق الخاص — بصدد تحليل بنود الميزانية الاعتيادية — بأن حوالي ٧ ٪ من النفقات الادارية تشكل انفاقا استثماريا ، وان ذلك الجزء من النفقات التحويلية المخصص للإدارة المحلية يتضمن انفاقا استثماريا بما يعادل نحو ٧ ٪ من إجمالي هذا التخصيص ، وان الجزء من النفقات التحويلية المخصص للبلديات يتضمن ، هو الآخر ، انفاقا استثماريا بما يعادل نحو ٣٢ ٪ من إجمالي هذا التخصيص ، وان حوالي ١٠ ٪ من جملة انفاق الميزانية الاعتيادية على الجامعات يمثل في الانفاق على بنود استثمارية .

— — أنه لو أخذنا بالمعنى التخطيطي للأجور (وما فـي حكمها) ، باعتبارها عائد عنصر العمل ، وله طبيعة خاصة تميزه عن أنواع النفقات الأخرى من الميزانية

الاعتيادية (١) ، فان بعض البنود الواردة في البابين الثاني والثالث من الميزانية الاعتيادية ، والتي تعتبر في عداد النفقات الادارية والنفقات الاخرى ، كان يجب أن تنقل الى الباب الاول ، باعتبارها أجورا تكملية أو أجورا عينية .

ولو تركنا جانبا هاتين الشخرتين في تصوير الرضـع المالي للعراق ، فيما يرتبط بالميزانية الاعتيادية والميزانية الاستثمارية ، لخلصنا الى بعض النتائج الهامة في ضوء

(١) عائد العمل هو " التعويض الذي يستحق للأفراد العاملين فعلا مقابل ما يبذلونه من نشاط ذهني وبدني في العمليات الانتاجية المختلفة خلال فترة معينة " . ووفقا لهذا المفهوم التخطيطي فان عائد العمل يشتمل على المكونات الآتية :

- ١ - الاجور النقدية التي تدفع للعاملين نقدا .
- ٢ - الاجور التكميلية التي تدفع للعاملين نقدا (اعانات غـلا المعيشة - مكافآت تشجيعية - مكافآت أبحاث - علاوات انتاج - البدلات) .
- ٣ - اجور عينية تتمثل في السلع والخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية للعاملين فيها (الملابس - الخدمات الاجتماعية - الخدمات الطبية) .
- ٤ - اقساط التأمينات الاجتماعية التي تدفعها الاجهزة الحكومية الى مؤسسات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد من أجل تأمين العاملين .

البيانات المتعلقة باليرادات والمصرفات العامة (١) :

٢ - إيرادات الميزانية الاعتيادية

زادت إيرادات الميزانية الاعتيادية من ١٢٠٧ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ٢٥٦٣ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أى بزيادة كلية قدرها ١٣٥٦ مليون دينار وتبلغ نسبتها ١١٢٣ ٪ سنة ١٩٦٩ بالمقارنة بسنة ١٩٦١ . وهذا يتضمن أن الزيادة السنوية في المتوسط تبلغ نحو ١٧٠ مليون دينار ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ١٤٠ ٪ .

أما الإيرادات المباشرة فقد زادت من ٦٦ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ١٠٨ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة كلية تبلغ نحو ٤٢٤ مليون دينار خلال الفترة ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٦٤٤ ٪ سنة ١٩٦٩ عما كانت عليه سنة ١٩٦١ ، وبزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٣٥ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها ٨٠ ٪ .

وأما الإيرادات غير المباشرة فقد زادت من ٣٨٥ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ٦٣٣ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أى بزيادة كلية قدرها ٢٤٨ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها نحو ٦٤٤ ٪ ، وبزيادة سنوية في المتوسط قدرها ٣١ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٨١ ٪ . وعلى

(١) انظر الملاحق الاحصائية من رقم (٤٠) الى (٥١) .

ذلك فلو قارنا هذه الأرقام الدالة على الإيرادات غير المباشرة بنظائرها من الأرقام الدالة على الإيرادات المباشرة والتي أشرنا إليها آنفاً ، لخلصنا إلى أن الأهمية المطلقة والنسبية للضرائب المباشرة في النظام الضريبي بالعراق في تزايد مطرد خلال الفترة موضوع الدراسة ، مما يعني بـمدوره أن الاتجاه هو نحو العدالة في توزيع العبء الضريبي .

ب - مصرفات الميزانية الاعتيادية

أما مصرفات الميزانية الاعتيادية فقد زادت من ١١٩٢ مليون دينار سنة ١٩٦١ إلى ٢٦٢٩ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة سنوية في المتوسط تبلغ نسبتها نحو ١٥٦ ٪ ، مقابل زيادة سنوية في إيرادات الميزانية تبلغ نسبتها في المتوسط نحو ١٣٧ ٪ كما قدمنا .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصرفات الميزانية الاعتيادية على الدفاع والأمن والتعليم والشؤون المالية والاقتصادية تكون نحو ٨٠ ٪ من مصرفات الكلية للميزانية . إذ زادت مصرفات على الدفاع والأمن من ٤٥ مليون دينار سنة ١٩٦١ إلى ١٢٦٤ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط ٢٢٥ ٪ . أما مصرفات الميزانية على التعليم فقد زادت من ٢٩٠ مليون دينار سنة ١٩٦١ إلى ٥٦٤ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط نحو ١١٨ ٪ . وأما

مصرفات الميزانية على الشؤون المالية والاقتصادية فقد زادت من ١٢٦ مليون دينار الى ٣٠٣ مليون دينار خلال نفس الفترة ، أي بزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط ١٧٦٪ .

عدا من حيث توزيع مصروفات الميزانية حسب أغراض الصرف ، أما توزيعها حسب الأبواب ، فتعدل الأرقام الواردة بالملاحق الإحصائية على أن المرتببات والاجور قد زادت من ٦٦٣ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ١٠٧٩ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٧٠٪ . ومع ذلك فإن الأهمية النسبية لهذا الباب الأول من أبواب الميزانية الاعتيادية قد تقلصت من ٥٨٢٪ سنة ١٩٦١ الى ٤٠٣٪ من المصروفات الكلية للميزانية سنة ١٩٦٩ .

أما النفقات الإدارية فقد زادت من ٢٩ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ٤٨ مليون دينار سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط نحو ٨٠٪ . وأما النفقات الأخرى فقد زادت من ٣٢٦ مليون دينار الى ٩٥٣ مليون دينار خلال نفس الفترة ، أي بزيادة سنوية تبلغ نسبتها في المتوسط نحو ٢٤٠٪ .

وأما الباب الرابع من الميزانية الاعتيادية (النفقات التحويلية) فقد دل على زيادة كبيرة في أعمداته خلال

الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ ، ان زادت النفقات التحويلية مسن
 ١٤ر٤ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ٥٢ر٣ مليون دينار
 سنة ١٩٦٤ ، ثم انخفضت في سنة ١٩٦٥ ان بلغت نحو
 ٤٥ر٦ مليون دينار في تلك السنة . ويعزى ذلك الى
 أن الادارة المحلية قد اضطلعت ، منذ ذلك الحين ،
 بمهام الانفاق على التحليم الابتدائي . ثم عاد الانفاق على
 هذا الباب سيرته الأولى من حيث الزيادة المعتدلة ، التي
 لم تتجاوز ١٣ر٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ،
 ان زادت النفقات التحويلية من ٤٥ر٥ مليون دينار سنة
 ١٩٦٥ الى ٥٩ر٤ مليون دينار سنة ١٩٦٩ . وبذلك
 تبلغ الزيادة الكلية في النفقات التحويلية نحو ٤٥٠ مليون
 دينار خلال الفترة موضوع الدراسة أي بزيادة سنوية تبلغ
 نسبتها في المتوسط ٣٩١٪ (١) .

ج - إيرادات الميزانية الاستثمارية

ولقد زادت إيرادات الميزانية الاستثمارية من
 ٦٦ر٧ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى ٨٨ر٩ مليون دينار
 سنة ١٩٦٩ ، أي بزيادة كلية قدرها ٢٢ر٢ مليون
 دينار وتبلغ نسبتها ٣٣٣٪ ، وبزيادة سنوية تبلغ في
 المتوسط نحو ٤ر٢٪ . والجدير بالذكر أن إيرادات النفط
 كانت تسهم بنحو ٨٧ر١٪ من الإيرادات الكلية للميزانية
 الاستثمارية سنة ١٩٦١ ، ولكن هذه النسبة أخذت تتراجع ،
 (١) يلاحظ أن أرقام الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ هي أرقام فعلية ، أما أرقام
 السنوات ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فهي أرقام تخمينية منقحة .

بعده ، بين ٧٢٪ و ٨٦٪ خلال الفترة
 ١٩٦٢ - ١٩٦٦ . ثم اخذت إيرادات النفط تزداد في
 أهميتها النسبية بعد ذلك ، أن ارتفعت الى ٩٢٫٨٪ سنة
 ١٩٦٧ ، ثم الى ٩٥٪ سنة ١٩٦٨ ، ثم الى
 ٩٥٫٦٪ سنة ١٩٦٩ .

د - مصرفات الميزانية الاستثمارية

أما مصرفات الميزانية الاستثمارية فقد دلت على
 تناقص مستمر ، من ٦٦٩ مليون دينار سنة ١٩٦١ الى
 ٥٤٢ مليون دينار سنة ١٩٦٣ ، ثم أعقب ذلك تزايد
 كبير الى ٧٥٣ مليون دينار سنة ١٩٦٤ ، يليه تناقص
 في سنة ١٩٦٥ الى نحو ٥٩٨ مليون دينار ، ثم تزايد
 في سنة ١٩٦٦ الى نحو ٨٢٧ مليون دينار . أما
 الأرقام التخمينية المنقحة للسنوات ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩
 فقد كانت ٧٠٨ مليون دينار و ٦٦٩ مليون دينار
 و ٨٥٢ مليون دينار على التوالي . ومن ثم فإن
 المصرفات الفعلية للميزانية الاستثمارية قد بلغت ٣٩٨٣
 مليون دينار خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، بينما
 بلغت المصرفات التخمينية المنقحة خلال الفترة
 ١٩٦٧ - ١٩٦٩ نحو ٢٢٢٩ مليون دينار . وبذلك
 تبلغ جملة المصرفات الاستثمارية نحو ٦٢١٢ مليون دينار
 خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٩ .

وأما من حيث توزيع الميزانية الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمن الواضح أن ثمة تناقضا مستمرا في الأهمية النسبية لنصيب قطاع الزراعة مسن تخصيصات الميزانية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، (١٤% و ٨٣% على التوالي) ، ثم زيادة طفيفة مستمرة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ (٨٩% و ١٠٣% و ٨٣% على التوالي) ، ثم زيادة ملحوظة إلى ١٤٧% سنة ١٩٦٧ و ٢٢% سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ .

ومن جهة أخرى فقد تزايدت الأهمية النسبية لنصيب قطاع الصناعة باطراد خلال الفترة موضوع الدراسة ، من ١٠٥% سنة ١٩٦١ الى ٣٥٧% سنة ١٩٦٦ . ثم أخذت تتناقص بعد ذلك الى ٢٢% سنة ١٩٦٧ ، ثم انخفضت الى ٢٠% سنة ١٩٦٨ ، الا انها زادت الى ٢٢٣% سنة ١٩٦٩ .

وأما الأهمية النسبية لنصيب قطاع النقل والمواصلات في الميزانية الاستثمارية فقد كشفت عن تزايد مطرد خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ (٢١% و ٢٣٧% على التوالي) ، ثم تناقص مستمر (باستثناء سنة ١٩٦٦) خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ، أي من ٢٥% سنة ١٩٦٤ الى ١٣% سنة ١٩٦٩ .

واما الأهمية النسبية لنصيب قطاع المباني والخدمات
 فقد تناقصت بدرجة طفيفة من ٥٣ر٦ ٪ سنة ١٩٦١ الى
 ٤٤ر٥ ٪ سنة ١٩٦٢ ، ثم تناقصت بدرجة كبيرة خلال
 السنتين التاليتين (١٨ر٦ ٪ سنة ١٩٦٣ و ١٩ر٣ ٪ سنة
 ١٩٦٤) . ثم تزايدت الأهمية النسبية لنصيب هذا القطاع
 بدرجة محسوسة ، الى ٢٧ر٠ ٪ سنة ١٩٦٥ ، وأعقب ذلك
 تناقصها بدرجة كبيرة الى ١٤ر٥ ٪ سنة ١٩٦٦ ، ثم ارتفعت
 بدرجة طفيفة الى ١٦ر٤ ٪ سنة ١٩٦٩ .

ملاحق إحصائية

عن

تخطيط الاقتصاد العراقي

١٩٥١ - ١٩٦٩

المجموعة الأولى

١ الى ٧

(بملايين الدولارات)

تلميح إحصائي رقم (1)
التصنيفات القطاعية في المخطط الاقتصادية المصنفة في الميزان من 1951 - 1964

القطاع	الفترة 1951 - 1956		الفترة 1957 - 1964		الفترة 1965 - 1970		الفترة 1971 - 1976		الفترة 1977 - 1982		الفترة 1983 - 1988	
	مليارات	%	مليارات	%	مليارات	%	مليارات	%	مليارات	%	مليارات	%
القطاع 1 - الزراعة والثروة السمكية والتصنيع الزراعي 2 - التعدين، الصناعات وتجزئة الطاقة 3 - النقل والبريد والبرق 4 - الإسكان والصحة	26	43	27	43	28	43	29	43	30	43	31	43
	27	43	28	43	29	43	30	43	31	43	32	43
	28	43	29	43	30	43	31	43	32	43	33	43
	29	43	30	43	31	43	32	43	33	43	34	43
	30	43	31	43	32	43	33	43	34	43	35	43
	31	43	32	43	33	43	34	43	35	43	36	43
	32	43	33	43	34	43	35	43	36	43	37	43
	33	43	34	43	35	43	36	43	37	43	38	43
	34	43	35	43	36	43	37	43	38	43	39	43
	35	43	36	43	37	43	38	43	39	43	40	43
	36	43	37	43	38	43	39	43	40	43	41	43
	37	43	38	43	39	43	40	43	41	43	42	43

الارادات السنوية لمناهج الاستثمار السنوية للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٦ (بملايين الدينار)

السنة	مصادر الاربادات				نسبة الاربادات السابقة %	الرقم القياسي للمجموع الاربادات سنة ١٩٥٨ (١٠٠)	الرقم القياسي للمجموع الاربادات سنة ١٩٦٦ (١٠٠)
	الدخل على شركات المنطق	الارباح العالمية للصالح الحكومية	القسري الاجتمعية	الاربادات مطلوبة			
١٩٥١	٦٧	-	٦٨٠	٥٠٤	٧	١٢٢	٦٨
١٩٥٢	٢٢٦	-	١٨٠	٥٠٠	٢٤٠	٢٨٦	٢٨٦
١٩٥٣	٢٤٨	-	٢٠٠	٢٥٠	٤٦٧	٥٧٨	٤٦٦
١٩٥٤	٤٥٠	-	٢٠٠	٤٠٧	١٥٦	٦٦٠	٥٢٢
١٩٥٥	٥٩٨	-	٤٥٤	٦٨٠	١٦٩	٩٨٦	٦٩٢
١٩٥٦	٤٨٢	-	-	٢٨٠	١٥٢	٨٢٦	٦٧٠
١٩٥٧	٢٤٧	-	-	٢٧٠	٢٩٧	٥٨٢	٤٦٦
١٩٥٨	٦٠٨	-	-	٢٠٠	٢١٢	١٠٥٠	٨٠٧
١٩٥٩	٤٢٢	-	-	٢٥٠	٢٩٢	٧٥٧	٥٧٠
١٩٦٠	٤٧٥	-	-	٢٠٠	١٧٦	٧٧٨	٦٢٢
١٩٦١	٥٨٦	٢٠٠	٦٨٠	٢٠٠	٢٦٧	١٠٨٨	٨٢٢
١٩٦٢	٥٥٥	٢٦٠	١١٨٠	٥٥٠	٣٨٠	١١٢٥	٩١٥
١٩٦٣	٥٧٢	٢٣٢	٨٢٠	١٨٠	١٧٧	١٠٩٦	٨٨٨
١٩٦٤	٦٤٨	٢٧٠	٧٧٠	٢٥٠	٢٧٥	١٢٢٣	١٠٥٠
١٩٦٥	٦٧٧	٢٧٠	٢٥٠	٢٠٠	٧٥٠	١٢١٦	٩٨٢
١٩٦٦	٦١٢	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	٧٥٠	١١٤٧	٩٢٥
١٩٦٧	٧٥٥	٢٨٠	٢٣٠	٢٥٠	٨٠٨	١٣١٥	١٠٥٦
١٩٦٨	٨٢٧	٢٥٠	٢٥٠	٣٧٠	٨٢٧	١٤١٥	١١٢٧
١٩٦٩	٨٥٥	٢٨٠	٢١٠	٣٧٠	٨٨٨	١٤٤٨	١١٢٢
المجموع المعم	١٠٠٠	٢٢٠	٥٢١٤	١٤٢٤	١٠٩١٢		

« ارقام تخمينية مغلقة »

نسبة الصرف إلى التخصيم	الصرف السنوي	التخصيم السنوي	السنوية
٢٢	٢ر١	٩ر٢	١٩٥١
٢٧	٧ر٥	٢٥ر٥	١٩٥٢
٤٢	١٢ر٥	٢٨ر٤	١٩٥٣
٦٥	٢٥ر٥	٣١ر٥	١٩٥٤
٦٧	٣١ر٢	٤٦ر٦	١٩٥٥
٥٢	٤٢ر٤	٨١ر٦	١٩٥٦
٥٦	٥٦ر٨	١٠٥ر٨	١٩٥٧
٥٢	٥١ر٦	٩٩ر٥	١٩٥٨
٥٤	٤٩ر٦	٩٢ر٦	١٩٥٩
٢٥	٤٧ر٥	٢٣٤ر٧	١٩٦٥
٦٨	٦٦ر٧	٩٨ر٤	١٩٦١
٥٤	٥٨ر٨	١٠٨ر١	١٩٦٢
٤٥	٥٢ر٥	١١٧ر٧	١٩٦٣
٥٤	٧٤ر٢	١٣٥ر٤	١٩٦٤
٤٦	٥٧ر٢	١٢٥ر٣	١٩٦٥
٥٨	٨١ر٦	١٣٩ر٨	١٩٦٦
٥٧	٦٩ر٣	١٢١ر٧	١٩٦٧
٥٥	٦٥ر٤	١٣٥ر٢	١٩٦٨
٨٦	٧٣ر٩	٨٥ر٩	١٩٦٩
٥١	٩٢٢ر٨	١٨٥٨ر٣	الجميع العام
٥٤	٢٢٥ر١	٤١٨ر٥	١٩٥٨ - ١٩٥١
٤٦	٣٥٥ر٣	٧٨٦ر٩	١٩٦٤ - ١٩٥٩
٥٨	٣٤٧ر٤	٦٠٢ر٩	١٩٦٩ - ١٩٦٥

المصرفيات العمومية على شروطيات الخطوط

خلال الفترة ١٩٥١-١٩٦٩

١٩٦٤	١٩٥٨	نسبة الزيادة عن النسبة السابقة	المصرفيات العمومية (بملايين الديناريين)	النسبة
(١٠٠)	(١٠٠)			
٤٢	٦٠	-	٣١	١٩٥١
١٥١	١٤٣	١٤١٩	٧٣	١٩٥٢
١٦٢	٢٣٢	٦٥٣	١٢٠	١٩٥٣
٢٧٦	٣٩٢	٧٥٨	٢٥٣	١٩٥٤
٤٩٠	٦٥٣	٥٢٢	٣١٢	١٩٥٥
٥٧١	٨٢٢	٣٥٩	٤٢٤	١٩٥٦
٧٦٣	١١٥١	٣٤٣	٥٦٨	١٩٥٧
٦٩٣	١٠٥٠	- ١٢	٥١٦	١٩٥٨
٦٦٨	٩٦١	- ٣٩	٤٩١	١٩٥٩
٦٤٣	٩٢١	- ٤٢	٤٧٥	١٩٦٠
٨٩١	١٢٩٢	٤٥٤	٦٦٧	١٩٦١
٧٩٢	١١٤٣	- ١١١	٥٨٨	١٩٦٢
٧٣١	١٠٣٧	- ٩٦	٥٣٥	١٩٦٣
١٠٥٥	١٤٣٨	٣٨٧	٧٤٢	١٩٦٤
٧٢١	١١٥٩	٢٢٩	٥٧٢	١٩٦٥
١١٥٥	١٥٨١	٤٢٧	٨١٦	١٩٦٦
٩٣٤	١٣٤٢	- ١٥٥	٦٩٢	١٩٦٧
٨٨١	١٢٦٧	- ٦٦	٦٥٤	١٩٦٨
٩٤٦	١٤٢٢	١٣٥	٧٣٩	١٩٦٩

استثمارات القطاع الحكومي المركزي (مصروفات استثمارية) ونسبتها
من الدخل القومي ١٩٥٢ - ١٩٦٩ (بالاصهار الجارية) (بملايين الدنانير)

النسبة المئوية %	مصروفات استثمارية	الدخل القومي	السنة
٥	١٢٠	٢٤٤٠	١٩٥٢
٧	٢٠٥	٢٨٤٠	١٩٥٤
١١	٣١٢	٢٨١٢	١٩٥٥
١٣	٤٢٤	٣٢٤٨	١٩٥٦
١٦	٥٦٨	٣٥٢٧	١٩٥٧
١٤	٥١١	٣٧٤٠	١٩٥٨
١٢	٤٩٦	٣٩١٦	١٩٥٩
١١	٤٧٥	٤٣٧١	١٩٦٠
١٤	٦٦٧	٤٨٤٢	١٩٦١
١١	٥٦٨	٥٢٦٥	١٩٦٢
١٠	٥٢٥	٥٢٥٢	١٩٦٣
١٢	٧٤٢	٥٩٥٨	١٩٦٤
٩	٥٧٢	٦٥٩١	١٩٦٥
١٢	٨١٦	٧٠٥٥	١٩٦٦
١٠	٦٩٣	٧١٤٨	١٩٦٧
٨	٦٥٤	٧٨٢٩	١٩٦٨
٩	٧٢٩	٨٢٦٨	١٩٦٩

الدخل القومي وثلاثة الميزانية الاتقادية والضرائب المتأخرة وغير المتأخرة وحسابات

لعمدة الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ (بالاصهار القياسية)

(بمليارين الدينار)

السنة	الدخل القومي		ثلاثة الميزانية الاتقادية				الضرائب		نسبة نفقات الميزانية الاتقادية الى الدخل القومي	الضرائب المتأخرة	الضرائب التي لم تدفع
	السنة	رقم القياسي	الميزانية		الميزانية		السنة	رقم القياسي			
			الميزانية	رقم القياسي	الميزانية	رقم القياسي					
١٩٥٢	٢٤٤	١٠٠	٢٠٥	١٠٠	٢٠٥	١٠٠	٢٠٥	١٠٠	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٥٤	٢٨٤	١١٦	٢٠٨	١١٢	٢٠٨	١٠٧	٢٠٨	١١٦	٢٠٨	٢٠٨	
١٩٥٥	٢٨٩	١١٨	٢٠٥	١١٢	٢٠٥	١١٠	٢٠٥	١١٨	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٥٦	٢٢٤	١٣٧	٢٠٥	١٤٠	٢٠٥	١٤٠	٢٠٥	١٣٧	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٥٧	٢٥٦	١٤٤	٢٠٥	١٤٤	٢٠٥	١٤٤	٢٠٥	١٤٤	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٥٨	٢٧٤	١٥٢	٢٠٥	١٥٢	٢٠٥	١٥٢	٢٠٥	١٥٢	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٥٩	٢٩١	١٦٠	٢٠٥	١٦٠	٢٠٥	١٦٠	٢٠٥	١٦٠	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٠	٤٢٧	١٧٩	٢٠٥	١٦٦	٢٠٥	١٦٦	٢٠٥	١٦٦	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦١	٤٨٤	١٩٨	٢٠٥	١٨٠	٢٠٥	١٨٠	٢٠٥	١٩٨	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٢	٥٢٦	٢١٨	٢٠٥	١٨٦	٢٠٥	١٨٦	٢٠٥	٢١٨	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٣	٥٢٥	٢١٥	٢٠٥	١٨٤	٢٠٥	١٨٤	٢٠٥	٢١٥	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٤	٥٩٥	٢٤٤	٢٠٥	١٨٨	٢٠٥	١٨٨	٢٠٥	٢٤٤	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٥	٦٥٩	٢٧٠	٢٠٥	٢٢٢	٢٠٥	٢٢٢	٢٠٥	٢٧٠	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٦	٧٠٥	٢٨٦	٢٠٥	٢٢٣	٢٠٥	٢٢٣	٢٠٥	٢٨٦	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٧	٧١١	٢٩٣	٢٠٥	٢٢٤	٢٠٥	٢٢٤	٢٠٥	٢٩٣	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٨	٧٨١	٣٢٠	٢٠٥	٢٢٧	٢٠٥	٢٢٧	٢٠٥	٣٢٠	٢٠٥	٢٠٥	
١٩٦٩	٨٢٦	٣٣٨	٢٠٥	٢٢٧	٢٠٥	٢٢٧	٢٠٥	٣٣٨	٢٠٥	٢٠٥	

ملاحق إحصائية
عن السكان بالعراق
المجموعة الثانية
من ٨ إلى ١٤

توزيع السكان بين الحضر والريف نسبي السنوات ١٩٤٧ - ١٩٧٥^١

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	إجمالي السكان	نسبة سكان الحضر والريف إلى مجموع السكان	
				حضر %	ريف %
١٩٤٧	١٧٢٢٨٢٧	٢٠٨٢٢٥٨	٤٨١٢١٨٥	٣٦%	٦٤%
١٩٥٧	٢٤٨٦٤٤٢	٢٨٥٣٥١٧	٦٣٣٩٩٦٠	٣٩%	٦٠%
١٩٦٥	٤١١٢٢١١	٢٩٢٥١٢٤	٨٠٤٧٤١٥	٥١%	٤٨%
١٩٦٦	٤٢٦٢٤٠٥	٢٩٤٥٩٧١	٨٢٠٨٣٧٦	٥٢%	٤٧%
١٩٦٧	٤٦٢٣٤٩٦	٢٩٥٦٣٥٢	٨٥٧٩٨٥٢	٥٣%	٤٦%
١٩٦٨	٤٨٩٣١٥٦	٢٩٦٦٧١٢	٨٨٥٩٨٦٨	٥٥%	٤٤%
١٩٦٩	٥١٧٦٦٤٧	٢٩٧٧١٩٩	٩١٤٨٨٤٦	٥٦%	٤٣%
١٩٧٠	٥٤٥٢٤٣٥	٢٩٨٧٦٢٢	٩٤٤٠٠٩٨	٥٧%	٤٢%
١٩٧٥	٧٠٨٢٨٥٥	٤٠٤٠٢٩٨	١١١٢٤٢٥٢	٦٣%	٣٦%

* عدد المراقبون نسبي الخناج

ملحق احصائي رقم (١)
توزيع المشتغلين حسب المجموعات المهنية
تعداد ١٩٦٥

النسبة النسبة المجموع %	المجموع	النسبة النسبة المجموع %	الاناث	النسبة النسبة المجموع %	الذكور	المهنة
١٧ر١	٨٨٤٣٤٦	٦ر٩	٢٥٢١١٠	٢٤ر١	٦٣٢٢٣٦	التعليم [*]
٠ر٢	١٥٤٨	٠ر٥	٢٠٣٩	٠ر٣	٧٥٠٩	الطب
٠ر٥	٥٣٥٩	—	٢٦٣	٠ر٢	٥٠٩٦	الفن
٢٨ر٨	٢٠١٢١٢٦	٧٨ر١	١٩٩٤٢٨٧	٠ر٧	١٧٨٤٩	الخدمات ^{**}
٧ر٥	٣٦٤٧٣٢	٠ر٤	١٠٥٩٠	١٣ر٥	٣٥٤١٤٢	الحكومة
٠ر٢	١٧٢١١	—	١٤	٠ر٧	١٧١٩٧	المستشارين
٠ر٨	٣٩٦٤٠	—	٣٢٦	١ر٥	٢٩٣١٤	التجار
١٤ر٥	٧٢٦٦٠٥	١ر٥	٢٥٣٥٢	٢٦ر٦	٧٠١٢٥٣	الفلاحين
٠ر٧	٢٨٧٦٢	—	٥٠٢	١ر٥	٢٨٢٦٠	الرفاهة
١ر٥	٥٢٥٢٣	—	٨	٢ر٥	٥٢٥١٥	النقل
٢ر٥	١٢٨٠٢٧	٠ر٢	٤٢٧١	٤ر٧	١٢٣٨٢٦	اصحاب الحرف
٧ر٥	٣٨٨٣٦٥	٠ر٢	٥٩١٩	١٤ر٦	٣٨٢٤٤٦	عمال
٦ر٩	٢٥٥٠١٩	٦ر٢	١٥٨٦٦٨	٧ر٥	١٩٦٣٥١	المراقبين في الخارج
٢ر١	١٥٨٩١٤	٢ر٩	١٠٠٦٠٤	٢ر١	٥٨٢١٠	اخرى
١٠٠ر٥	٥١٨١٢٥٧	١٠٠ر٥	٢٥٥٤٩٥٣	١٠٠ر٥	٢٦٢٦٣٠٤	المجموع

* (ويضمه الطلاب)

** (ويضمه ربات البيوت)

المصدر : مشروع الصندوق الخاص - قسم القوى العاملة

طبق إحصائي رقم (١٠٠) على
تعدادات السكان (٩) بوزارة حسب الألية ١٩٥٧ - ١٩٧٥

النسبة المئوية للمسنين			السكان			النسبة المئوية للمسنين بما في ذلك (٦) ١٩٥٧
النسبة المئوية للمسنين (١) البراءة فقط	عدد المسنين	المسنين	تعداد المسنين (١) للبطولة فقط	عدد المسنين	جميع السكان (٦) بزيادة بالكم	
٨١,٠	٠,٧	١٧٣	١٣٨٣٠	٥٥٧١١٤	٢٠٢١٨٩٥	بالنسبة إلى المسنين بما في ذلك (٦) ١٩٥٧
٧٨,٦	٠,٧	٢٠٠	٣٢٧٣١	٩٣٧٨٨٨	٤٨٣٩٦١٣	
٧٤,٤	٠,٧	٢٤٦	٣٢٤٧٦	١٣٠٦٠٠٨	٥٢٤٣١٥٣	
٦٩,٦	٠,٧	٢٩٤	٤٢٤٠٣	١٨٠٣٩٤٤	٦١٣٣٨١٨	بالنسبة للملاكمين فقط (٦)
٦٥,٢	٠,٧	٣٤٦	٥٠٩٧٧	٢٢٧٥٧٦٢	٧٢٥٤٨٨٦	
			١٣٨٣٠	٥٥٧١١٤	٢٠٢١٨٩٥	بالنسبة للإناث فقط (٦)
٧١,٧	٠,٧	٢٧,٦	١٤٨٤٤	٧٢٦١٧٥	٢٣٥٥٣٣	
٦٧,٦	٠,٧	٣٤,٢	١٧٢٨٠	٩٨٢٥٤٦	٢٦٢٥٣٨٨	
٦١,٦	٠,٧	٤٢,٤	٢٠٠٤١	١٣٦٨٠٨٧	٣٠٧٣٣٣١	بالنسبة للإناث فقط (٦)
٥١,٦	٠,٧	٤٦,٦	٢٣٥٦٠	١٧٤٤٤٤٤	٣١٤٢٦٢٢	
٥١,٦	٠,٧	٤٨,٦				
١٢,٦	٠,٧	٧,٦	١١٣٧٨	١٤٨٠٦٥	٢٠٧١١٧٨	بالنسبة للإناث فقط (٦)
٨٤,٦	٠,٧	٤,٢	١٧٧٨١	٦١١٧١٣	٧٧٨٣٨٨٠	
٨١,٦	٠,٧	١٧,٤	٢٠٠٤١	٣٢٣٤٦٣	٢١١٧٧٦٥	
٨٣,٦	٠,٧	١٥,٦	٢٣٦٦٢	٤٨٥٨٥٥	٣٠٥٤٠٧١	بالنسبة للإناث فقط (٦)
٧٩,٥	٠,٧	١٤,٧	٢٢٤١٧	٧١١٣٣٨	٣١١٢٢٦٤	

(x) استبعاد المراهقين في التعداد
(xx) باستخدام غير المسنين وبتعداد ١٢٥٥٠

طبق إحصائي رقم (11)
تغيرات نسبة التمسك وعدد السكان المستقلين والبالغ المسالمة

1911 - 1912

البلدة	عدد السكان ⁽¹⁾	عدد السكان نسبي	معدل التمسك	نسبة التمسك	عدد السكان المستقلين	البالغ المسالمة
1911	2880111	1010111	28,23	1113701	1810111	17710
1911	7018013	1700111	28,24	1011737	1907110	00117
1912	7220711	1818007	28,27	1008111	2000111	78291
1913	7003101	0000111	28,29	1100111	2000111	101329
1914	7718011	0171873	28,21	1121011	1111110	120381
1910	8017110	0321110	28,21	1111111	1203110	113201
1911	8208271	0010888	28,27	1128070	1187110	110920
1917	8081807	0111118	28,21	1180111	1177110	117721
1918	8801118	0880110	28,28	1027111	1178110	88211
1919	9118811	1082711	29,08	1110118	1011111	111000

(1) هذه الأرقام باستثناء المراكب في المطاع .

لمنق اصناف رقم (١٢)
 نوع السكان المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٦٩

السنه	الرياضه	عالمين ومدربين	معلمات ومعلمه	الامورساة والمشار	التشيده	التبيحارة	التفصيل والموصلات	الخدمات	مستثمر السكان المشتغلين	المانسرة	فسيوة
١٩٦٠	١٥٢٠١٦١	١١٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٨٠٠	٥٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٤٤٥٠٠٠	١٨٩٥٩١١	٤٧٧٤٥	١٩٤٢٧٠١
١٩٦١	١٠٦٦٢٠	١١٥٠٠	١٢٠٠٠	١١٩٠٠	٥٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١٩٥١١٢٠	٥٥١١٧	٢٠١١٣٧٧
١٩٦٢	١١٠٤٤٢٤	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٧٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٢٠٠٥٤٢٤	٧٨٢٩١	٢٠٨٢٨٢٠
١٩٦٣	١١٤٤٤٩٤	١٢٥٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٢١٠٠	١١٥٠٠٠	١٢١٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٠٥٨٠٩٤	١٠١٢٢١	٢١٥٩٤٢٣
١٩٦٤	١١٨٦٩٥	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٢٢٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٨٥٠٠٠	٢١١٩١٥٢	١٢٠٢٨١	٢٢٢٤٥٢٤
١٩٦٥	١٢٣٧٩١٥	١٣٥٠٠	١٢٥٠٠	١٢٢٠٠	١١٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٩٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٢٢٠٣٢١٥	١١٢٢٥١	٢٣١٩٩١١
١٩٦٦	١١٨٢٢٥	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٢٤٠٠	٧٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٢٢٧١٢٥	١١٠٩٢٥	٢٢٩٨٥٧٠
١٩٦٧	١٢٢٩٢١٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٢٦٠٠	٥٩١٠٠	١٣٥٠٠٠	١٢٧٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٢٢٢١٢٥١٠	١١٧٧٢١	٢٤٨٠١٩٩
١٩٦٨	١٢٩٩١٧٥	١٥٠٠٠	١٢٨٠٠	١٢٨٠٠	٦٦٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٤٤٨٩٧٥	١٨٢١٩	٢٥٢٧٢٩٤
١٩٦٩	١٤٤١٨٢٤	١٥٥٠٠	١٢٩٠٠	١٢٩٠٠	٦٧٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٢٥٤١٢٢٤	١١٤٠٠٤	٢٦٦٠٢١٨

(١) ارقام اولى

ملحق إحصائي رقم (١٣) - توزيع السكان المتكثريين حسب النشاط الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٦٩ (سنة ثبوتية)

السنة	الزراعة x	عاطلين وخدمين x	صناعات مختلفة x	التجارة والخدمات x	التشييد والبناء x	النقل والبريد x	المطاعم والضيافة x	السكان المتكثرون x	المنازل المساكنة x	المستقل المستقل x	السنة
١٩٦٠	٥٢٠٠	٠٥٧	٦١٩	٢٩٨	٠٦١	٢٩٨	٠٦١	١٧٥٤	٢٤٦	١٠٠٠٠٠	١٩٦٠
١٩٦١	٥٢٠٠	٠٥٧	٦١٩	٢٩٨	٠٦١	٢٩٨	٠٦١	١٧٧٢٩	٢٧٧٤	١٠٠٠٠٠	١٩٦١
١٩٦٢	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٢٤	٢٤٠	٠٥٨	٢٤٠	٠٥٨	١٦٢٤	٢٧٢	١٠٠٠٠٠	١٩٦٢
١٩٦٣	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٠٢	٢٠٠	٠٥٦	٢٠٠	٠٥٦	١٥٣١	٢١٩	١٠٠٠٠٠	١٩٦٣
١٩٦٤	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٨٠	٢١١	٠٥٤	٢١١	٠٥٤	١٤٦٢	٥٣٨	١٠٠٠٠٠	١٩٦٤
١٩٦٥	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٨٢	٢١٧	٠٥٢	٢١٧	٠٥٢	١٥١١	٤٨٩	١٠٠٠٠٠	١٩٦٥
١٩٦٦	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٨٤	٢١٢	٠٥٢	٢١٢	٠٥٢	١٥٣٧	٤١٢	١٠٠٠٠٠	١٩٦٦
١٩٦٧	٥٢٠٠	٠٥٨	٦١٥	٢٣٨	٠٥١	٢٣٨	٠٥١	١٥٢٥	٤٧٥	١٠٠٠٠٠	١٩٦٧
١٩٦٨	٥٢٠٠	٠٥٨	٦١٩	٢٥٧	٠٥٠	٢٥٧	٠٥٠	١٦١٧	٢٨٣	١٠٠٠٠٠	١٩٦٨
١٩٦٩	٥٢٠٠	٠٥٨	٦٥٦	٢٥٢	٠٤٨	٢٥٢	٠٤٨	١٥٧١	٤٦٩	١٠٠٠٠٠	١٩٦٩

ملاحق إحصائية -
عن الدخل القومي العراقي

المجموعة الثالثة -

من ١٥ الى ٢٢

الأرقام القياسية للدخل القومي وتوسط دخل الفرد

بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤

١٩٥٢ - ١٩٦٩ (١٩٥٢ = ١٠٠)

الأرقام القياسية للتوسط دخل الفرد بالأسعار ١٩٦٤	الأرقام القياسية للتوسط دخل الفرد بالأسعار ١٩٦٤	الأرقام القياسية للتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية	الأرقام القياسية للتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية	السنة
١١٩ر٣	١٢٢ر٧	١١٣ر٣	١١٦ر٣	١٩٥٤
١٠٧ر٦	١١٣ر٧	١١٤ر١	١١٨ر٦	١٩٥٥
١١٧ر٢	١٢٧ر٣	١٢٦ر٠	١٢٧ر٢	١٩٥٦
١١٨ر٨	١٣٢ر٦	١٢٩ر٣	١٤٤ر٥	١٩٥٧
١٢٠ر١	١٣٨ر٢	١٣٣ر٣	١٥٣ر٣	١٩٥٨
١١٨ر٦	١٤٠ر٣	١٣٥ر٣	١٦٠ر٥	١٩٥٩
١٢٨ر٧	١٥٦ر١	١٤٦ر٧	١٧١ر١	١٩٦٠
١٤٦ر٨	١٧٨ر٣	١٥٧ر٧	١٩٨ر٤	١٩٦١
١٤٧ر٥	١٩١ر١	١٦٦ر٣	٢١٥ر٨	١٩٦٢
١٢٧ر١	١٨٤ر٥	١٦٠ر٧	٢١٥ر٢	١٩٦٣
١٤٨ر٢	٢٠٤ر٥	١٧٦ر٥	٢٤٤ر٢	١٩٦٤
١٦٥ر٢	٢٣٥ر٧	١٨٦ر٣	٢٧٠ر٢	١٩٦٥
١٦٤ر٨	٢٤٢ر٦	١٩٦ر٣	٢٨٩ر١	١٩٦٦
١٤٨ر٨	٢٢٦ر٣	١٩٢ر٦	٢٩٣ر٠	١٩٦٧
١٦٤ر١	٢٥٧ر٦	٢٠٤ر٢	٢٢٠ر١	١٩٦٨
١٦٥ر٤	٢٦٨ر٢	٢٠٨ر٨	٢٣٨ر١	١٩٦٩

1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962	1961	1960	1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	1951	1950	1949	1948	1947	1946	1945	1944	1943	1942	1941	1940	1939	1938	1937	1936	1935	1934	1933	1932	1931	1930	1929	1928	1927	1926	1925	1924	1923	1922	1921	1920	1919	1918	1917	1916	1915	1914	1913	1912	1911	1910	1909	1908	1907	1906	1905	1904	1903	1902	1901	1900	1899	1898	1897	1896	1895	1894	1893	1892	1891	1890	1889	1888	1887	1886	1885	1884	1883	1882	1881	1880	1879	1878	1877	1876	1875	1874	1873	1872	1871	1870	1869	1868	1867	1866	1865	1864	1863	1862	1861	1860	1859	1858	1857	1856	1855	1854	1853	1852	1851	1850	1849	1848	1847	1846	1845	1844	1843	1842	1841	1840	1839	1838	1837	1836	1835	1834	1833	1832	1831	1830	1829	1828	1827	1826	1825	1824	1823	1822	1821	1820	1819	1818	1817	1816	1815	1814	1813	1812	1811	1810	1809	1808	1807	1806	1805	1804	1803	1802	1801	1800	1799	1798	1797	1796	1795	1794	1793	1792	1791	1790	1789	1788	1787	1786	1785	1784	1783	1782	1781	1780	1779	1778	1777	1776	1775	1774	1773	1772	1771	1770	1769	1768	1767	1766	1765	1764	1763	1762	1761	1760	1759	1758	1757	1756	1755	1754	1753	1752	1751	1750	1749	1748	1747	1746	1745	1744	1743	1742	1741	1740	1739	1738	1737	1736	1735	1734	1733	1732	1731	1730	1729	1728	1727	1726	1725	1724	1723	1722	1721	1720	1719	1718	1717	1716	1715	1714	1713	1712	1711	1710	1709	1708	1707	1706	1705	1704	1703	1702	1701	1700	1699	1698	1697	1696	1695	1694	1693	1692	1691	1690	1689	1688	1687	1686	1685	1684	1683	1682	1681	1680	1679	1678	1677	1676	1675	1674	1673	1672	1671	1670	1669	1668	1667	1666	1665	1664	1663	1662	1661	1660	1659	1658	1657	1656	1655	1654	1653	1652	1651	1650	1649	1648	1647	1646	1645	1644	1643	1642	1641	1640	1639	1638	1637	1636	1635	1634	1633	1632	1631	1630	1629	1628	1627	1626	1625	1624	1623	1622	1621	1620	1619	1618	1617	1616	1615	1614	1613	1612	1611	1610	1609	1608	1607	1606	1605	1604	1603	1602	1601	1600	1599	1598	1597	1596	1595	1594	1593	1592	1591	1590	1589	1588	1587	1586	1585	1584	1583	1582	1581	1580	1579	1578	1577	1576	1575	1574	1573	1572	1571	1570	1569	1568	1567	1566	1565	1564	1563	1562	1561	1560	1559	1558	1557	1556	1555	1554	1553	1552	1551	1550	1549	1548	1547	1546	1545	1544	1543	1542	1541	1540	1539	1538	1537	1536	1535	1534	1533	1532	1531	1530	1529	1528	1527	1526	1525	1524	1523	1522	1521	1520	1519	1518	1517	1516	1515	1514	1513	1512	1511	1510	1509	1508	1507	1506	1505	1504	1503	1502	1501	1500	1499	1498	1497	1496	1495	1494	1493	1492	1491	1490	1489	1488	1487	1486	1485	1484	1483	1482	1481	1480	1479	1478	1477	1476	1475	1474	1473	1472	1471	1470	1469	1468	1467	1466	1465	1464	1463	1462	1461	1460	1459	1458	1457	1456	1455	1454	1453	1452	1451	1450	1449	1448	1447	1446	1445	1444	1443	1442	1441	1440	1439	1438	1437	1436	1435	1434	1433	1432	1431	1430	1429	1428	1427	1426	1425	1424	1423	1422	1421	1420	1419	1418	1417	1416	1415	1414	1413	1412	1411	1410	1409	1408	1407	1406	1405	1404	1403	1402	1401	1400	1399	1398	1397	1396	1395	1394	1393	1392	1391	1390	1389	1388	1387	1386	1385	1384	1383	1382	1381	1380	1379	1378	1377	1376	1375	1374	1373	1372	1371	1370	1369	1368	1367	1366	1365	1364	1363	1362	1361	1360	1359	1358	1357	1356	1355	1354	1353	1352	1351	1350	1349	1348	1347	1346	1345	1344	1343	1342	1341	1340	1339	1338	1337	1336	1335	1334	1333	1332	1331	1330	1329	1328	1327	1326	1325	1324	1323	1322	1321	1320	1319	1318	1317	1316	1315	1314	1313	1312	1311	1310	1309	1308	1307	1306	1305	1304	1303	1302	1301	1300	1299	1298	1297	1296	1295	1294	1293	1292	1291	1290	1289	1288	1287	1286	1285	1284	1283	1282	1281	1280	1279	1278	1277	1276	1275	1274	1273	1272	1271	1270	1269	1268	1267	1266	1265	1264	1263	1262	1261	1260	1259	1258	1257	1256	1255	1254	1253	1252	1251	1250	1249	1248	1247	1246	1245	1244	1243	1242	1241	1240	1239	1238	1237	1236	1235	1234	1233	1232	1231	1230	1229	1228	1227	1226	1225	1224	1223	1222	1221	1220	1219	1218	1217	1216	1215	1214	1213	1212	1211	1210	1209	1208	1207	1206	1205	1204	1203	1202	1201	1200	1199	1198	1197	1196	1195	1194	1193	1192	1191	1190	1189	1188	1187	1186	1185	1184	1183	1182	1181	1180	1179	1178	1177	1176	1175	1174	1173	1172	1171	1170	1169	1168	1167	1166	1165	1164	1163	1162	1161	1160	1159	1158	1157	1156	1155	1154	1153	1152	1151	1150	1149	1148	1147	1146	1145	1144	1143	1142	1141	1140	1139	1138	1137	1136	1135	1134	1133	1132	1131	1130	1129	1128	1127	1126	1125	1124	1123	1122	1121	1120	1119	1118	1117	1116	1115	1114	1113	1112	1111	1110	1109	1108	1107	1106	1105	1104	1103	1102	1101	1100	1099	1098	1097	1096	1095	1094	1093	1092	1091	1090	1089	1088	1087	1086	1085	1084	1083	1082	1081	1080	1079	1078	1077	1076	1075	1074	1073	1072	1071	1070	1069	1068	1067	1066	1065	1064	1063	1062	1061	1060	1059	1058	1057	1056	1055	1054	1053	1052	1051	1050	1049	1048	1047	1046	1045	1044	1043	1042	1041	1040	1039	1038	1037	1036	1035	1034	1033	1032	1031	1030	1029	1028	1027	1026	1025	1024	1023	1022	1021	1020	1019	1018	1017	1016	1015	1014	1013	1012	1011	1010	1009	1008	1007	1006	1005	1004	1003	1002	1001	1000	999	998	997	996	995	994	993	992	991	990	989	988	987	986	985	984	983	982	981	980	979	978	977	976	975	974	973	972	971	970	969	968	967	966	965	964	963	962	961	960	959	958	957	956	955	954	953	952	951	950	949	948	947	946	945	944	943	942	941	940	939	938	937	936	935	934	933	932	931	930	929	928	927	926	925	924	923	922	921	920	919	918	917	916	915	914	913	912	911	910	909	908	907	906	905	904	903	902	901	900	899	898	897	896	895	894	893	892	891	890	889	888	887	886	885	884	883	882	881	880	879	878	877	876	875	874	873	872	871	870	869	868	867	866	865	864	863	862	861	860	859	858	857	856	855	854	853	852	851	850	849	848	847	846	845	844	843	842	841	840	839	838	837	836	835	834	833	832	831	830	829	828	827	826	825	824	823	822	821	820	819	818	817	816	815	814	813	812	811	810	809	808	807	806	805	804	803	802	801	800	799	798	797	796	795	794	793	792	791	790	789	788	787	786	785	784	783	782	781	780	779	778	777	776	775	774	773	772	771	770	769	768	767	766	765	764	763	762	761	760	759	758	757	756	755	754	753	752	751	750	749	748	747	746	745	744	743	742	741	740	739	738	737	736	735	734
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

(الأرباح المتأخر)

طبق أمثالي رقم (٢١) قسم أمثالي
سائمة الملتزمين أمام وأعمال لسى الأرباح المتأخر الاجمالي
١٩٥٢ - ١٩١٢ (بالأعداد الصائفة)

١٩١٢	١٩١٣	١٩١٧	١٩١٦	١٩١٥	١٩١٠	١٩٥١	١٩٥٢	ملاحظات
٢٨٠٣٣٨	٢٥٨٢٥٩	٢٣٢١٣٩	٢٢٥٨٥٩	١٩١٩٣٣	١٠٥١٦٠	٦١٣٤٠	٣٧٤٤٠	إنتاج المثل الاجمالي للقطاع المكون
٧٥٨٠١٤	٧٢٤٤٥٧	٦٤٥٠٥٥	٦١٢٣٥١	٦٣١٠٥٠	٤٦٠٤٠٠	٢١٧٥٦٠	٢٨٥٠١٠	إنتاج المثل الاجمالي للقطاع الاعلى
١٠٢٣٨٩٥٢	٩٨١٧١٢	٨٨٢١٤٤	٨٨٨٢١٠	٨٢٠١٨٣	٥١٥٢٦٠	٤٢٨٩٠٠	٣١٢١٥٠	إنتاج المثل الاجمالي للقطاع
١٥٦٤٠٠٠	١٥٦٨٠٠٠	١٢٢٦٠٠٠	١٣٧٧٠٠٠	١٢٢٦٠٠٠	١٥٢٦٠٠	٦٥٤٩٠٠	٥٧٢٣٠٠	مالي موارد عمال الات - قطاع المرتجوة للقطاع
٨٧١٥٥٤	٨٢١٩١٦	٧٦٠٠٩٤	٧٥٥٥١٠	٧٠١٢٣٨٢	٤٧٠٠٣٠	٢١٢٤٤٠	٢١٥٢٢٠	إنتاج التوسعي الاجمالي
٥٢٧٤٠	٥٠٠٠٠٠	٤٥٣٠٠	٤٤١٨٠	٤٢٠٩٠	٣٢١٠٠	٢٨٦٥٠	١١٣٧٠	استهلاك رأس المال
٨٦١٨١١	٧٨٢١١٦	٧١٤٧٩٤	٧٠٥٥٢٠	٦٥١٢١٢	٤٢٧١٢٠	٢٢٤٧٦٠	٤٤٢٩٥٠	الذخائر

طبق اجمالي ربح (٢٢)
 مساهمة القاطنين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي
 ١٩٥٣ - ١٩٦٩ (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦)
 (بالاربع العشرات)

١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	ملاحظات
١١٦٠٣٥	٢٤٧١٣٦	٢١٨٨١٩	٢١٥٨٥٩	٢٠٧٨٣٥	١٠٩٩٠٢	٦٨٣٣٦	٤٠٦١٠٨	٤٧٤٤٠	٣٨٤٩٢٠	٤١٠١٤	٣٣٨٩٠٦	٣٣١٣٣٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	الناتج المحلي الاجمالي للمنتج المحلي
٧١٥١٠٩	١٢١١٥٨	٥٢٣٧٢٢	١١٢٣٥١	١٥٥٩٧٥	٤٨٠٢٣٧	٤٠٦١٠٨	٤٧٤٤٠	٣٨٤٩٢٠	٤١٠١٤	٣٣٨٩٠٦	٣٣١٣٣٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص
٩٨٠١٤٤	٤٤٧٠٩٤	٨١٢٧١١	٨٤٨١١٠	٨٢٣٨٠٥	٥٩٠١٤٠	٤٧٤٤٠	٣٨٤٩٢٠	٤١٠١٤	٣٣٨٩٢٠	٤١٠١٤	٣٣٨٩٠٦	٣٣١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام
١٥٠٣٨٠٠	١٥٠٠٤٨٠	١١٢٨٩٠٠	١٣٧٧٠٠٠	١٣٤٧٣٠٠	٩١٥١٠٠	٧١٤٤٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	١٨١٩٠٠	الناتج القومي الاجمالي
٨٢٩٧١٤	٧٢٧٠٤٦	٦٩٩٩٠١	٧٥٠٥١٠	٧٢٠٥٨٥	٤٩٠٦٣٠	٤٠٢٠٠٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	الناتج القومي الاجمالي
٤١٧٥٥	٤٧٨٤٧	٤١٢١٠	٤٤١٨٠	٤٣٧٥٠	٢٤٣٤٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣٥٤٧٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	٣١١٣٣٠	استهلاك رأس المال
٧٨٠٠٠٠٩	٧٤٩١١٦	١٥٨١٩١	٧٠٥٥٣٠	١٨٥٣٥	٤٨٤٦٠	٣٨٠٣١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	٦٩٠٧١٠	المدخل اللزوم

ملاحق احصائية

عن تكوين اسر المال الثابت بالعراق

المجموعة الرابعة

من ٢٣ الى ٣٩

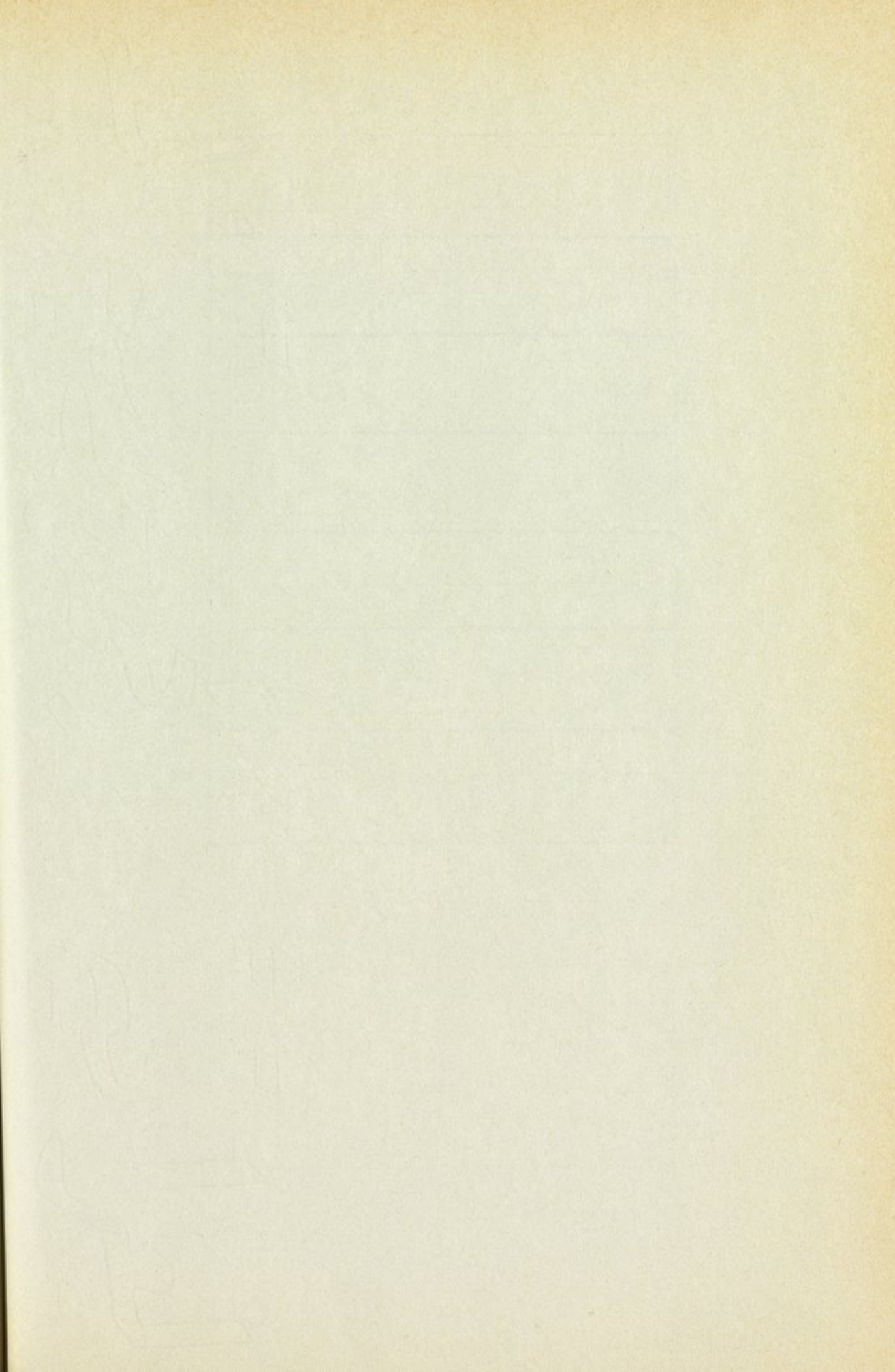
(اللائحة الملاحق)

طبق اصنافي رقم (١٤٤)
 تبين زلي المال الثابت المطلق الاجمالي جوبا عن النظامين السابقين والاضمان
 ١٩٥٧ - ١٩٦٦ (بالاضمار التانيه لسنة ١٩٥٧)

السنة	المطابق		المطابق المقتطع				المطابق		السنة
	المطابق (١١)	المطابق (١٢)	موقوفات البلدية (٣)	موقوفات القطاع العام (٤)	موقوفات القطاع الخاص (٥)	موقوفات القطاع العام (٦)	المطابق (٧)	المطابق (٨)	
١٩٥٧	٥٥٨٤٤٠	١٠٠٠٠٠	٤٦٦٥٠	١٠٠٠٠	٤٦٦٥٠	٤٦٦٥٠	١٠٠٠٠	١٩٥٧	
١٩٥٨	١٠٢٣٣٧	١٠٠٠٠	٥١٠٧٢	١٢٦١	٥١٠٧٢	٥١٠٧٢	١٢٦١	١٩٥٨	
١٩٥٩	٥٢٣٠٩٥	٨٨٦١	١٤٨٦٦	٢١٧٨	١٤٨٦٦	١٤٨٦٦	٢١٧٨	١٩٥٩	
١٩٦٠	٤١٧٧٨٨	٨٤٦١	٢١٦٠١	٤١٦٩	٢١٦٠١	٢١٦٠١	٤١٦٩	١٩٦٠	
١٩٦١	٥٧٤٤٦٢	٦٨٠٠	٢١٦٨١	٤١٦٩	٢١٦٨١	٢١٦٨١	٤١٦٩	١٩٦١	
١٩٦٢	٥٧٢٣١٥	٦٨٠٠	٤٦٧٧٢	١٠٠٢	٤٦٧٧٢	٤٦٧٧٢	١٠٠٢	١٩٦٢	
١٩٦٣	٤٤٢٠٨٤	١٠٠٠٠	١٠٤٦٦	٢٦٥	١٠٤٦٦	١٠٤٦٦	٢٦٥	١٩٦٣	
١٩٦٤	٨١١٤٦١	١٢٧٩	١١٧٨	١١٦٩	١١٧٨	١١٧٨	١١٦٩	١٩٦٤	
١٩٦٥	٦٨٧٤٢١	١١٦٩	٥٨٤٢	١٤	٥٨٤٢	٥٨٤٢	١٤	١٩٦٥	
١٩٦٦	٧٢١٤٦٦	١٤٥٩	٢٢٢٥	١٤	٢٢٢٥	٢٢٢٥	١٤	١٩٦٦	
١٩٦٧	٧٠٥٨٦٧	١٣٧٠	٢٥٦٦	١٤	٢٥٦٦	٢٥٦٦	١٤	١٩٦٧	
١٩٦٨	٧٠١١٤٥	١٣٧١	٤٤٨٠	١٦	٤٤٨٠	٤٤٨٠	١٦	١٩٦٨	
١٩٦٩	٧٠٧٦٤٠	١٣٧٢	٤٤٦٦	١٦	٤٤٦٦	٤٤٦٦	١٦	١٩٦٩	

طلي امصلي ولم (٢٥)
 النسب المئوية لمساهمة الموظفين العام والخاص في تكسيون راس المسان انايه المصلي
 الاجمالي في المراتب ١٩٥٧ - ١٩٦١

الجنس	١٩٥٧		١٩٥٨		١٩٥٩		المجموع
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	
١٠٥٧	٤٦٧	٥٥٥	١٠٥٧	٤٦٧	٥٥٥	٤٦٧	١٩٥٧
١٠٥٧	٤٦٧	٥٧٢	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٦٥٨
١٠٥٧	٤٦٧	٥٥٥	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٥٩
١٠٥٧	٥٦٨	٤٦٧	١٠٥٧	٥٦١	٤٦٧	٤٦٧	١٩٦٠
١٠٥٧	٥٦١	٤٦٧	١٠٥٧	٥٦١	٤٦٧	٤٦٧	١٩٦١
١٠٥٧	٥٦١	٤٦٧	١٠٥٧	٥٦١	٤٦٧	٤٦٧	١٩٦٢
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٣
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٤
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٥
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٦
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٧
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٨
١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	١٠٥٧	٤٦٧	٥٦١	٤٦٧	١٩٦٩



جدول إحصائي رقم (٤١١)
 نتائج فحص رؤس المال المملوكة لجمعية الإسعاف - ١٩٥٧ - ١٩٦٤
 (باللغتين العربية والإنجليزية)

السنة	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	البيانات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	نتائج التبرعات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١ - الأيديئة
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١ - المكنونات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٢ - غير المكنونة
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٣ - الأيديئة والأموال الأخرى
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٤ - الكائنات والممتلكات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١ - الكائنات والممتلكات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٢ - الأثاث والتجهيزات
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٣ - ممتلكات أخرى
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٤ - وسائل النقل
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	٥ - الممتلكات العامة

تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجلبي
بوزن بين القطاعين العام والخاص ١٩٥٣ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية)

(بالآلاف الديناري)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٥٣	٤٥٣	٤١٩	٨٢٢
١٩٥٤	٤٦٦	٤١٤	٨٧٠
١٩٥٥	٤٥٠	٤٦٨	٩١٨
١٩٥٦	٤٧٣	٤٩٣	٩٦٦
* ١٩٥٧	٥٨٦	٤٧٥	١٠٦٢
١٩٥٨	٥٥٢	٤٢٧	٩٧٩
١٩٥٩	٥٦٤	٥١٢	١٠٣٦
١٩٦٠	٥١٩	٦٨٣	١٢٠٢
١٩٦١	٥٩٦	٧٧٦	١٣٧٢
* ١٩٦٢	٥٨١	٦١١	١١٩٢
١٩٦٣	٦٧٥	٥٢١	١١٩٦
١٩٦٤	٩٣١	٥٤٥	١٤٧٦
١٩٦٥	٧٠٦	٦٠٨	١٣١٤
١٩٦٦	٧٩٢	٦٥٥	١٤٤٧
١٩٦٧	٩٣١	٥٦٥	١٤٩٦
١٩٦٨	٩٠٣	٦٣١	١٥٣٤
١٩٦٩	٩١٤	٦٧٦	١٥٩٠

* ارقام ١٩٥٧ الي ١٩٦٢ هي تقديرات الدكتور جواد هاشم فسيحي
بحته بعنوان " تكوين رأس المال في العراق ١٩٥٧ - ١٩٦٢ - رسالة
دكتوراه - مقدمة الي جامعة لندن - ١٩٦٦

النسب المئوية لمساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت
المحلي الاجمالي لسي المurray ١٩٥٣ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية)

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
١٩٥٣	٤٩٠	٥١٠	١٠٠٠
١٩٥٤	٤٩٠	٥١٠	١٠٠٠
١٩٥٥	٤٩٠	٥١٠	١٠٠٠
١٩٥٦	٤٩٠	٥١٠	١٠٠٠
١٩٥٧	٥٥٧	٤٤٧	١٠٠٠
١٩٥٨	٥٦٣	٤٣٧	١٠٠٠
١٩٥٩	٥٠٥	٤٩٥	١٠٠٠
١٩٦٠	٤٣١	٥٦٩	١٠٠٠
١٩٦١	٤٣٤	٥٦٦	١٠٠٠
١٩٦٢	٤٨٧	٥١٣	١٠٠٠
١٩٦٣	٥٦٢	٤٣٨	١٠٠٠
١٩٦٤	٦٣٠	٣٧٠	١٠٠٠
١٩٦٥	٥٣٧	٤٦٣	١٠٠٠
١٩٦٦	٥٤٧	٤٥٣	١٠٠٠
١٩٦٧	٦٢٣	٣٧٧	١٠٠٠
١٩٦٨	٥٨٦	٤١٤	١٠٠٠
١٩٦٩	٥٧٥	٤٢٥	١٠٠٠

لمن اسماني رقم (٢١)

النتائج المحلي الاجمالي ، و النتائج القومي الاجمالي ، و كذا رأس المال الناتج
المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ (بالاسمار الجارية)

(الأرقام بالآلاف)

السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
	النتائج المحلي الاجمالي بقلبة صانعي الانتاج	النتائج القومي الاجمالي بقلبة صانعي الانتاج	النتائج المحلي الاجمالي بغير المستورق	النتائج القومي الاجمالي بقلبة صانعي الانتاج	النتائج القومي الاجمالي بغير المستورق	النتائج القومي الاجمالي بغير المستورق	النتائج القومي الاجمالي بغير المستورق	النتائج القومي الاجمالي بغير المستورق	النتائج القومي الاجمالي بغير المستورق
١٩٥٧	٤٣٠٠٠٠	٣٨٣١١٠	٤١١٥٣٦	٣٨٣١١٠	٤١١٥٣٦	٤١١٥٣٦	٤١١٥٣٦	٤١١٥٣٦	٤١١٥٣٦
١٩٥٨	٤٨٤٧٠٠	٤٥١٢٥٥	٥١٢٣٥٨	٤٥١٢٥٥	٥١٢٣٥٨	٤٣٣٨٠٨	٤٣٣٨٠٨	٤٣٣٨٠٨	٤٣٣٨٠٨
١٩٥٩	٥٠٩١٢٠	٤١٢٣٨٩	٥٣٥٩٥٥	٤١٢٣٨٩	٥٣٥٩٥٥	٤٤٧٨٦٠	٤٤٧٨٦٠	٤٤٧٨٦٠	٤٤٧٨٦٠
١٩٦٠	٥١٥٢١٥	٤٧٥٠٣٠	٥٩١٣٣٦	٤٧٥٠٣٠	٥٩١٣٣٦	٥٥١٠٠٧٥	٥٥١٠٠٧٥	٥٥١٠٠٧٥	٥٥١٠٠٧٥
١٩٦١	٦١٥٠٠٠	٥٢٠٨٦٥	٦٥٢٣١٩	٥٢٠٨٦٥	٦٥٢٣١٩	٥٥٨١١٦٦	٥٥٨١١٦٦	٥٥٨١١٦٦	٥٥٨١١٦٦
١٩٦٢	٦٥٨٤٢٠	٥١٤٥٥٥	٦٩٢٧٥٥	٥١٤٥٥٥	٦٩٢٧٥٥	٥٩١٨٨٥٠	٥٩١٨٨٥٠	٥٩١٨٨٥٠	٥٩١٨٨٥٠
١٩٦٣	٧٥٠٠٠٠	٥١٢٥٥٠	٧٠١٤٨٤	٥١٢٥٥٠	٧٠١٤٨٤	٥٩٨٣٨٣	٥٩٨٣٨٣	٥٩٨٣٨٣	٥٩٨٣٨٣
١٩٦٤	٧٩١٢٠٠	٣٢٧٥٥٠	٨٠٤٥٥٠	٣٢٧٥٥٠	٨٠٤٥٥٠	٦٨٠٨٥٠	٦٨٠٨٥٠	٦٨٠٨٥٠	٦٨٠٨٥٠
١٩٦٥	٨٣٠٩٨٥	٧٠١٣٨٥	٨٧١١٨٥	٧٠١٣٨٥	٨٧١١٨٥	١٢٢٤٠٥٠	١٢٢٤٠٥٠	١٢٢٤٠٥٠	١٢٢٤٠٥٠
١٩٦٦	٨٨٨٢١٥	٧٥٥٥٩٥	٩٤٠٦١٥	٧٥٥٥٩٥	٩٤٠٦١٥	١٢٤٧٠٥٠	١٢٤٧٠٥٠	١٢٤٧٠٥٠	١٢٤٧٠٥٠
١٩٦٧	٨٨٢٦٩٥	٧٦٠٠٩٥	٩٤١١٩٥	٧٦٠٠٩٥	٩٤١١٩٥	١٢٤٩٠٥٠	١٢٤٩٠٥٠	١٢٤٩٠٥٠	١٢٤٩٠٥٠
١٩٦٨	٩٨٩٧١٥	٨٢٢١١٥	١٠٥١١١٥	٨٢٢١١٥	١٠٥١١١٥	٨٩١٢١٥٠	٨٩١٢١٥٠	٨٩١٢١٥٠	٨٩١٢١٥٠
١٩٦٩	١٠٣٨٩٥٥	٨٧٤٥٥٠	١١٢١٢٥٥	٨٧٤٥٥٠	١١٢١٢٥٥	٩٢١١٥٠٠	٩٢١١٥٠٠	٩٢١١٥٠٠	٩٢١١٥٠٠

ملاحظة ١ (١) أرقام النتائج المحلي الاجمالي و النتائج القومي الاجمالي بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ، و بالاسمار المركزية للاصناف من الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بالاسمار كقائمة عناصر الانتاج فاقدة الى حدود الدائرة غير المدون حسبها من

100

100

100

100

100

100

100

100

100

ملاحق إحصائية
عن الوضع المالي بالعمارة
المجموعة الخامسة
من ٤٠ إلى ٥١

سجل المصارف التجارية في مصر من سنة 1911 إلى 1912
 (بالجنيه المصري)

رقم	1912	1911	1910	1909	1908	1907	1906	1905	1904	1903	1902	1901	1900	1899	1898	1897	1896	1895	1894	1893	1892	1891	1890	1889	1888	1887	1886	1885	1884	1883	1882	1881	1880	1879	1878	1877	1876	1875	1874	1873	1872	1871	1870	1869	1868	1867	1866	1865	1864	1863	1862	1861	1860	1859	1858	1857	1856	1855	1854	1853	1852	1851	1850	1849	1848	1847	1846	1845	1844	1843	1842	1841	1840	1839	1838	1837	1836	1835	1834	1833	1832	1831	1830	1829	1828	1827	1826	1825	1824	1823	1822	1821	1820	1819	1818	1817	1816	1815	1814	1813	1812	1811	1810	1809	1808	1807	1806	1805	1804	1803	1802	1801	1800	1799	1798	1797	1796	1795	1794	1793	1792	1791	1790	1789	1788	1787	1786	1785	1784	1783	1782	1781	1780	1779	1778	1777	1776	1775	1774	1773	1772	1771	1770	1769	1768	1767	1766	1765	1764	1763	1762	1761	1760	1759	1758	1757	1756	1755	1754	1753	1752	1751	1750	1749	1748	1747	1746	1745	1744	1743	1742	1741	1740	1739	1738	1737	1736	1735	1734	1733	1732	1731	1730	1729	1728	1727	1726	1725	1724	1723	1722	1721	1720	1719	1718	1717	1716	1715	1714	1713	1712	1711	1710	1709	1708	1707	1706	1705	1704	1703	1702	1701	1700	1699	1698	1697	1696	1695	1694	1693	1692	1691	1690	1689	1688	1687	1686	1685	1684	1683	1682	1681	1680	1679	1678	1677	1676	1675	1674	1673	1672	1671	1670	1669	1668	1667	1666	1665	1664	1663	1662	1661	1660	1659	1658	1657	1656	1655	1654	1653	1652	1651	1650	1649	1648	1647	1646	1645	1644	1643	1642	1641	1640	1639	1638	1637	1636	1635	1634	1633	1632	1631	1630	1629	1628	1627	1626	1625	1624	1623	1622	1621	1620	1619	1618	1617	1616	1615	1614	1613	1612	1611	1610	1609	1608	1607	1606	1605	1604	1603	1602	1601	1600	1599	1598	1597	1596	1595	1594	1593	1592	1591	1590	1589	1588	1587	1586	1585	1584	1583	1582	1581	1580	1579	1578	1577	1576	1575	1574	1573	1572	1571	1570	1569	1568	1567	1566	1565	1564	1563	1562	1561	1560	1559	1558	1557	1556	1555	1554	1553	1552	1551	1550	1549	1548	1547	1546	1545	1544	1543	1542	1541	1540	1539	1538	1537	1536	1535	1534	1533	1532	1531	1530	1529	1528	1527	1526	1525	1524	1523	1522	1521	1520	1519	1518	1517	1516	1515	1514	1513	1512	1511	1510	1509	1508	1507	1506	1505	1504	1503	1502	1501	1500	1499	1498	1497	1496	1495	1494	1493	1492	1491	1490	1489	1488	1487	1486	1485	1484	1483	1482	1481	1480	1479	1478	1477	1476	1475	1474	1473	1472	1471	1470	1469	1468	1467	1466	1465	1464	1463	1462	1461	1460	1459	1458	1457	1456	1455	1454	1453	1452	1451	1450	1449	1448	1447	1446	1445	1444	1443	1442	1441	1440	1439	1438	1437	1436	1435	1434	1433	1432	1431	1430	1429	1428	1427	1426	1425	1424	1423	1422	1421	1420	1419	1418	1417	1416	1415	1414	1413	1412	1411	1410	1409	1408	1407	1406	1405	1404	1403	1402	1401	1400	1399	1398	1397	1396	1395	1394	1393	1392	1391	1390	1389	1388	1387	1386	1385	1384	1383	1382	1381	1380	1379	1378	1377	1376	1375	1374	1373	1372	1371	1370	1369	1368	1367	1366	1365	1364	1363	1362	1361	1360	1359	1358	1357	1356	1355	1354	1353	1352	1351	1350	1349	1348	1347	1346	1345	1344	1343	1342	1341	1340	1339	1338	1337	1336	1335	1334	1333	1332	1331	1330	1329	1328	1327	1326	1325	1324	1323	1322	1321	1320	1319	1318	1317	1316	1315	1314	1313	1312	1311	1310	1309	1308	1307	1306	1305	1304	1303	1302	1301	1300	1299	1298	1297	1296	1295	1294	1293	1292	1291	1290	1289	1288	1287	1286	1285	1284	1283	1282	1281	1280	1279	1278	1277	1276	1275	1274	1273	1272	1271	1270	1269	1268	1267	1266	1265	1264	1263	1262	1261	1260	1259	1258	1257	1256	1255	1254	1253	1252	1251	1250	1249	1248	1247	1246	1245	1244	1243	1242	1241	1240	1239	1238	1237	1236	1235	1234	1233	1232	1231	1230	1229	1228	1227	1226	1225	1224	1223	1222	1221	1220	1219	1218	1217	1216	1215	1214	1213	1212	1211	1210	1209	1208	1207	1206	1205	1204	1203	1202	1201	1200	1199	1198	1197	1196	1195	1194	1193	1192	1191	1190	1189	1188	1187	1186	1185	1184	1183	1182	1181	1180	1179	1178	1177	1176	1175	1174	1173	1172	1171	1170	1169	1168	1167	1166	1165	1164	1163	1162	1161	1160	1159	1158	1157	1156	1155	1154	1153	1152	1151	1150	1149	1148	1147	1146	1145	1144	1143	1142	1141	1140	1139	1138	1137	1136	1135	1134	1133	1132	1131	1130	1129	1128	1127	1126	1125	1124	1123	1122	1121	1120	1119	1118	1117	1116	1115	1114	1113	1112	1111	1110	1109	1108	1107	1106	1105	1104	1103	1102	1101	1100	1099	1098	1097	1096	1095	1094	1093	1092	1091	1090	1089	1088	1087	1086	1085	1084	1083	1082	1081	1080	1079	1078	1077	1076	1075	1074	1073	1072	1071	1070	1069	1068	1067	1066	1065	1064	1063	1062	1061	1060	1059	1058	1057	1056	1055	1054	1053	1052	1051	1050	1049	1048	1047	1046	1045	1044	1043	1042	1041	1040	1039	1038	1037	1036	1035	1034	1033	1032	1031	1030	1029	1028	1027	1026	1025	1024	1023	1022	1021	1020	1019	1018	1017	1016	1015	1014	1013	1012	1011	1010	1009	1008	1007	1006	1005	1004	1003	1002	1001	1000	999	998	997	996	995	994	993	992	991	990	989	988	987	986	985	984	983	982	981	980	979	978	977	976	975	974	973	972	971	970	969	968	967	966	965	964	963	962	961	960	959	958	957	956	955	954	953	952	951	950	949	948	947	946	945	944	943	942	941	940	939	938	937	936	935	934	933	932	931	930	929	928	927	926	925	924	923	922	921	920	919	918	917	916	915	914	913	912	911	910	909	908	907	906	905	904	903	902	901	900	899	898	897	896	895	894	893	892	891	890	889	888	887	886	885	884	883	882	881	880	879	878	877	876	875	874	873	872	871	870	869	868	867	866	865	864	863	862	861	860	859	858	857	856	855	854	853	852	851	850	849	848	847	846	845	844	843	842	841	840	839	838	837	836	835	834	833	832	831	830	829	828	827	826	825	824	823	822	821	820	819	818	817	816	815	814	813	812	811	810	809	808	807	806	805	804	803	802	801	800	799	798	797	796	795	794	793	792	791	790	789	788	787	786	785	784	783	782	781	780	779	778	777	776	775	774	773	772	771	770	769	768	767	766	765	764	763	762	761	760	759	758	757	756	755	754	753	752	751	750	749	748	747	746	745	744	743	742	741	740	739	738	737	736	735	734	733	732	731	730	729	728	727	726	725	724	723	722	721	720	719	718	717	716	715	714	713	712	711	710	709	708	707	706	705	704	703	702	701	700	699	698	697	696	695	694	693	692	691	690	689	688	687	686	685	684	683	682	681	680	679	678	677	676	675	674	673	672	671	670	669	668	667	666	665	664	663	662	661	660	659	658	657	656	655	654	653	652	
-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	--

جدول اعداد التلاميذ في المدارس الحكومية من سنة 1910 إلى سنة 1911
 (بالأعداد العربية)

الصفحة	1911		1910		1909		1908		1907		1906		1905		1904		1903		1902		1901		الملاحظات
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث			
1	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
2	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
3	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
4	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
5	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
6	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
7	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
8	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
9	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس
10	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المدارس

طبق اصنافي رقم (٥٠)

جمل الوضع المالي في المصارف للمؤسسات المالية ١٩٥١ - ١٩٦٠

(بملايين الديناري)

السنة	الميزانية الامتصاصية		الميزانية الاستثمارية		الميزانية الائتمانية		السنة
	المصارف	المصارف	المصارف	المصارف	المصارف	المصارف	
١٩٥١	٤٧٥	٣٠٨	٦٧	٧٥	٣٠٨	٤٧٥	١٩٥١
١٩٥٢	٥٠٥	٣٠٢	٦٠	٧٤	٣٠٢	٥٠٥	١٩٥٢
١٩٥٣	٤٧٢	٥٣٨	-	٣٥٢	٥٣٨	٤٧٢	١٩٥٣
١٩٥٤	٥٢١	٥٥٢	-	٤٠٧	٥٥٢	٥٢١	١٩٥٤
١٩٥٥	٦٥٢	٧٠٢	٩٩	٦٠٧	٧٠٢	٦٥٢	١٩٥٥
١٩٥٦	٦٢٧	٧٣٨	-	١٥٥	٧٣٨	٦٢٧	١٩٥٦
١٩٥٧	٦١٨	٧٩٢	-	٢٠١	٧٩٢	٦١٨	١٩٥٧
١٩٥٨	٧٥٥	٧٩٢	-	٢١٧	٧٩٢	٧٥٥	١٩٥٨
١٩٥٩	٨٩٧	١٠٠٢	-	٢٣٢	١٠٠٢	٨٩٧	١٩٥٩
١٩٦٠	١٠٢٦	١١٤٢	-	٤٧٦	١١٤٢	١٠٢٦	١٩٦٠

بعضها قروض قدومها ٥٢٣ مليون دينار للديانتر الرسمية و نسبة الرسمية *

HC
497
.17
H38
1

BUSINESS

JUN 2 1975

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU05271100